

MAZANDARANI

AL-'ALAM AL-MANSUB

2272.626735.311

Mizandarānī

al-ʿAlam al-manṣūb

2272  
626735  
.311

DATE

ISSUED TO

MAR 29 1967

Bindery

2272.626735.311

Mizandarānī

al-ʿAlam al-manṣūb

DATE

ISSUED TO

MAR 29 1967

Bindery

DATE ISSUED

DATE DUE

DATE ISSUED

DATE DUE



# العلم المنصوب

في حكم آثار الغاصب في المنصوب

من أمالي سَمَاحَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ

الشيخ محمد صالح الحارثي الشيرازي العلامة المازندراني

نزول سمنان دامت بركاته العالي

منى بطبعه مع كلمة الناشر



محررم ١٣٨٩

مطبعة العبد المذنب - طهران



Māzandarānī, Muḥammad Sālih

al-ʿAlam al-manzūb

# الْعَلَمُ الْمَنْصُوبُ

فِي حُكْمِ آثَارِ الْعَاصِبِ فِي الْمَنْصُوبِ

مِنْ أَمَالِي سَمَاحَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ

الشيخ محمد صالح الحائري الشهير بعلامة المازندراني

نزىل سمنان دامت برکاته العالی

ضی طبعه مع کلمة الناشر



مصر ١٣٨١

مطبعة العبدی - طهران

2272  
626735  
.311



تمثال حضرت السماحة آية الله العظمى سيدنا واستادنا الاعظم  
السيد محمد هادي الحسيني الميلاني نزيل مشهد الرضوي  
وامت بركاته العالية

يخضعون له قولا وعلما وعبادة



١٣٧١ / ١٤٣١

تأليف: د. محمد باقر...



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تمثال حضرت السحابة استاذنا الاعظم آيت الله العظمى الشيخ  
عبد صالح المدعو بالعلامة العابري المازندراني تزيل سمعان  
دامت بركانه العالي متولد ١٢٩٧ هجري

3-28-67 19AS

## كلمة الناشر

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين .

اما بعد من عادة العلماء في الزمن السابق سواء الفقيه منهم او المحدث والاديب و العارف حين كانوا يستقصون مسئلة ان يرسلوا سواهم من المشهورين بالعلم و الحكمة في افاصى الارض وقد كانوا يشدون الرحال بين آونة و اخرى للبحث مع غيرهم و التفحص بما يقوله الآخرون في المشاكل العلمية و بذلك كان العلماء يعرف بعضاً و يتبادلون بينهم الرأى و المشورة و كثيراً ما كان المؤلف منهم ينشىء كتابه بناءً على رغبة زميله او امر استاذ . و يذكر في مقدمته التأليف الدعوي التي دعتة إلى ذلك .

وكان السلاطين لا يابون عن مشورة الحكماء و الاسترشاد بعقائدهم و نظرياتهم ولو انه في بعض الاحيان كان السائل مسئلة و المستفتى لموضوع عالماً تحريراً و فارساً معواراً في ميدان العلم ومع ذلك لم يكن يأتي من البحث مع غيره و استقصاء دليل الآخرين فكان يكتب إلى غيره و يسأل و يرسل سواء لتطلع على مکتوبات رأى زهالاله و بقيت هذه السيرة الحسنة إلى بعد زمن الشيخ الأنصاري (ره) بقليل و في من يطالع رسائل الفارابي و ابن سينا و الشيخ المفيد و الشيخ الصدوق و السيد رضى و السيد المرتضى و سيد ابن طاووس و العلامة المجلسي و الشيخ حر العاملي و أمثالهم يشهد لصديق مقالنا و ما يحله العلامة الكبير حاج شيخ آقا بزرگ الطهراني في كتابه نفيس الذريعة من رسائل العلماء و استفتاءات السلاطين لغير دليل على ما قلناه .

و لكن مع الأسف تركت هذه السيرة هتفاهد و مع ان العلماء مقيمون في بلد واحد ولكن لاتجمعهم روابط المكتبة العلمية .



وقد شاهدت في النجف الاشرف خلاف ذلك اذ كان العلماء يعقدون اجتماعات بينهم للمشورة والراى .

أما في طهران فمع الاسف لازى أى علاقة او رابطة بين علمائها او اعترف حقاً انه قد يضطرنى الظروف لدرك مسألة معضلة ان اتوسل إلى علماء اصفهان او النجف أو المشهد في حلها .

وكثيراً ما يبتغى المراجع حل مشكله فلا يجد مخطوطاً بالآخر فابن ارباب الحل والعقد والتعمق و التبصر ولم لا يشعوا ترويع بدأ واحدة في سبيل ترويع شعائر الدين ورتق وفتق أمور المستظلمين وابن هم هولاء ولحسن الخط اقدم للقراء الكرام تقرأ منهم تابع هذه السيرة المحمود التي اختى عليها الدهر منذ قرن مضى .

وهو سماحة العلامة آية الله في العالمين السيد محمد هادي الميلاني صاحب بر كاته .

من مراجع التقليد في المشهد المقدس وقد تلاحظون بهذه الرسالة اجوبة سماحة حول مسائل مهمة فقيه طلبوا منه ان يجيبهم عليها ثلاث مرات خلال سنتين وقد ابدى سماحة راية الصريح بكل بشاشه و اشراح وحتى امتثالاً للامر .

و خلاصة تبادل الرسائل بين هذين العالمين الهمامين يصدق هذا المثل القائل

انا من من اهوى ومن اهوى انا نحن روحان حللنا بدنا

والباعث لتحرير هذه الرسالة هو ان العلامة حفظه الله تشرف بزيارة المشهد وتزلفاً عند سماحة العلامة آية الله الميلاني و كان آية الله التهامي البيرجندي حاضراً و في انحاء تناول طعام الغذا ورد الكلام حول نظافة الثياب وفيما اذا غسل القاصب ثوبها المصنوب ونظفه هل يجوز للمصنوب الصلوة لهذا الثوب فاجاب العلامة التحرير انا لا اصلى بهذا الثوب اقبل اداء ثمن اتعاب القاصب بل اليس هذا الثوب ولو اتها ملكي حتى اعطى حقه وليس للقاصب التصرف في الثوب أيضاً حتى يفصل القضاء بيننا .

وبعد رجوع العلامة الى سمنان وصلته رسالة السيد ميلاني التي شاهدت في صدر

الرسالة اجابه في الحال قلته رسالة اخرى منه فاطلب في الاجاب ثم جائته الثالثة فاجابه  
بيان كامل و نحن نقدم تلك الرسالة للقراء الكرام بهذا الكرامة .

والله اعلم بالصواب فان الله اعلم بما في القلوب والنفوس .

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

الناشر عماد الدين حسين اسفهانى

سب سے پہلے

۱۰  
سپتامبر

سمان  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة

لقد كنت أريد أن أكتب لك رسالة طويلة جداً، ولكنني لم أجد الوقت لذلك، وأرجو أن تكون بخير.

آهسته آهسته که در هر نفس دهنش را باز کرد و به بیرون نگاه کرد و دید

تفصیل بہت کم ہے نہایت مختصر ہے، اس لیے میرا تم و دربارت میری دلی خواہش ہے کہ اس پر نظر فرمائے۔

... و ...

وَمِنْ حُرِّ كَمَا تَجِدُهَا  
يَلِيَّتُ مَوْلَاكَ وَرَافِقُهُ لَمَّا تَبْتَ هَاتِ هَذِهِ تَقْرِئُكَ بِرَفِيقِهَا

عبدالله بن محمد بن اسماعیل بن علی بن ابی طالب علیه السلام و آله و سلم

[illegible]

آدمه و مرده بود در تنگ و تنگ است که از این همه راه را از یک دست به طرف دیگر

هستیم - شما را می دانم که در این مقام موفق نشوید ، در این راه پیش قدمی و در هر مرحله از آن

چون مردم است بیست و نه روز بهشت  
 به یک ملک و بیست و نه روز بهشت

وقت است. در این روزها ما هست

بسم الله الرحمن الرحيم

و اما در مورد این که در این کتاب چه چیزهاست که در این کتاب است

... و ...

تفصیل کے ساتھ درج ہے کہ ہر ایک ملک کی طرف سے دی گئی رقم اس میں شامل ہے۔



ولتتم هذه الرحلة المرحلة  
العلم المنصوب في حكم آثار الغاصب في المفضول

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو حقه و الصلوة على محمد و آله أفضل ما يقتضيه  
كرم وجههم عند الله تعالى ويستحقه

أما بعد فقد أقر إلى كتاب كريم من سيدنا العجة الكري و مولانا الرئاسي و  
الثقة الشريفة الفقيه الصمداني حصرة السيد عبد لهدي آية الله العظمى دام طله الواري على كل  
دي فصل الدوا دارى كتاب مشحون بمصايله الطسه مقرون بمواصله العيبه مؤتمل كلامه  
المالعة ويمثل بحمه السابعة بشر على وهو هل له من الشاء العجيب الاسمي و بشرين يدي  
معتقى الحمان وهو ذرة الفصل وعرة الاحسان والحسن يقول فيه من لؤلؤ فيه وهو صديق  
عصره ويوسف مصره يوسف ايها الصديق افتتافي صوف او فطن قد عزله شخص و  
حاشا له ثوباً هل يشارك المالك في عهده او ماليته ام عليه ان يرده الى مالكه  
للاضمان على المالك والاحق للشخص

وقال ايضا ما مضى له لو احدث مشرى المتاع هبته فيه من غير ان يكون من ثلث  
الهيئة مادة يملوكة ثم سئل لهما فساد المعاملة او اعتقد ان المتاع ملك له فحدث فهداك  
ثم ظهر انه لعبه فهل يوجب ما احدثه من الهبة شركة له مع المالك في عين المتاع أو في  
قيمته إلى غير ذلك من أمثال هذا العرج انتهى

مفقور قبل أن نأخذ في البعض عن كلمات صاحبنا في عين العرج ومثله مستند بيان  
ما يقتضيه القواعد حسب ما يؤدي إليه نظراً عاجلاً ثم يتبعه بدكر ما بعده فيما يحصر ما  
من زهرهم ولرسم في بيان مقتضى القواعد و شقوق هذه العروج وأمثالها والوجود و  
الاحتمالات في حكمها وما تخرج في النظر منها اموراً بالارقام الاسعديه



العلم بالآلة في كونه شيء موقوف لشخص لا غير بحيث لا يجوز في نظر العقل و  
قطرة العقلاء التصرف والقلب فيه و استعماله وله سبع مثل متصرف أو ماله وحقه الأ  
بارك ذلك الشخص : صام لكون ذلك الشيء الموقوف بالفعل مختصاً به مسنداً إليه بالام  
الاحتصاص مسلوباً عن غيره على نحو استند المثلث أو المائل إلى ماله والحق إلى مستحقه  
س : كان مختصه بذلك الشيء فله وحدائه مباشرة أو تسبباً وتلقياً من غيره ساقط أو  
ميراث ولا يشترط في هذا اختصاص كونه بحيث يصدق عليه انه من أملاكه أو من أمواله  
أو من حقوقه الخاصة فلا فرق في تحقق الاحتصاص ، لا في تحريم استعمال ذلك الشيء  
المختص بذلك الشخص بدون إرادته وصام كونه ذلك الشيء جوهرأ كالأعضاء والرقعات  
أو غيرهما ليس له مادة حرجية كالألوان والنفوس والكالهيات والاشكال الحاصلة من اتحاد  
خاصة كنجس الاحتصاص على ثلاثة الأبواب والسرى : صنف الثوب وغزل القطن والصوف  
والسج والحداد والحامض وصياغة السبك حلياً وبحر ذلك من كل هيئة يتبدل مادتها  
المال .

وأما رسمها هذا الأمر أملاً يعادله معادل بعد صدق املاك والمال و الحق المتعلق  
العين على هذه الاعراض المحضة التي لا مبدء لها ولا هي قائمة بنفسها وإنما هي قائمة  
بجوهر هو موضوعها ومحلها بل وجودها عين وجود موضوعها ومعروضها وهو موضوعها كذا لا  
يشترط في حرمة التصرف والتعبد فيها صدق عموم لخص عليه بما فسر العقلاء أو يكفى كونه  
العمري فيها ، صرف في اختصاص بغيره من سرق حق بدون إرادته وإن كان مستعملاً لها تدعى لاستعمال  
بجوهر لذي هو محلها حتى لا يقدل كقول استعماله معصوداً أصلاً وإنما حصص فهو أن استعمال  
محلها إلا غيره في العذر متعلق عرس عقالني معصود بالاصالة أو صمداً به أو يكفى فيه  
أما كمافي يده الأرض صاحبها على انه قد يتعلق العرس بالاصالة بنفس ذلك العرس لجوهر  
محلها ومادة موضوعه كان يريد معرفته نوع النفس والصنخ وزيا صناعة بصانع ومعرفة ان  
العزل بأي ضخامة وأي دقة ومعرفة درجة قوة العزل وسمفه وكيفية تنظيم اللحمه والسدى  
في التسج وإن سرق المشط عليهما فقيه أو صعب والصرف في كل هيئة وشكل ولون كالتصرف  
في لجوهر المعصود فيمنعهم ولا يجوز ، لذلك التصرف في متاعه لاستلزامه الصرف في

هو رصه وليس صماها مجرد صماها قيمتها في القيمة لمحل له التصرف في المتاع لأن ما يخص  
بالعين عين اما هو في عين المتاع واما استثمار التملك في المتاع بقصا في الهبة نقضونه لها وروا  
روقتها وحسمها صماها صماها الموجود الحار حتى على ما هو عليه في اول ما يقع في يدها  
المتاع من لقمة والاعتبار ولا يرب في ن الهبات الاشكال لها فيه عايله كقنوش التملوات  
التي لا قيمة لمحلها الا السير وسدل ناره القنوش مال خطير

بل التحقق انه يكفي في اختصاص الشيء بالشخص كونه من شأنه ان يرب فيه  
العقلاء وأهل زينة الحياة الدنيا ولو لمجرد كونه هيئة تحمله ملئ بالطر إلى ملا فائدة  
اخرى من عراة الصاعه وانما الصلة المدول بداراه الاموال فصلا عما أراد على حسن  
المظهر الذي يستر لظاهر كونه ذات رائحة مبيسة احدتها الشخص في متاع بل الظاهر ان  
ذلك ايضا مما يندل للعقلاء بداراه المال فان حسن المظهر لا يملك عن كونه نفس محال الهبة  
رافعة على هذا فقصاره لثوب المعصوب لها قيمة اذ ليست امرأ عديم فلا يجوز الصلوة فيه  
مثلا تنوعهم صماها احره الفصارة في الدمه فان لطافة و اطهره امر ان وجودين فالمتاع الصرف  
هو وجود في العين

وفي كل ما ذكرنا ومثاله لافرق في الحرمة والصما بين ان يستعمله مالك ويتصرف  
فيه وبين ان يتركه عاصلا ولا في حرمة التصرف بين كون المقصود حصول المتاع وبين تعلق  
القصد والعرض بخصوص لعارض أو بهما معا وتصرف في الحرمة لا بدورهما عنوان العصب  
بل المدار على وضع اليد على مال ليس له بحق وان يسم إلى ما كان لديه لحق فان والاعدوان وان  
لم يسم عصباً .

والتحقيق ان مفهوم العصب ان يدخل لشخص في سلطان غيره لا مجرد سلب سلطان  
غيره مما احتضن به من غير ان يدخله في سلطانه ويحت يده سواء كان وحاله فيه على وجه الاستقلال  
او مع مشاركة الحق وري الاحتصاص كمن سكن الدار قهراً مع مالكها فانه قد حرره  
من سلطانه لا تراضي وكذا لو قعد على ساطع غيره في السوق معه ولو صمعه عن القعود على  
بساطه ولم يقعد هو فيه ولا اقعد غيره عليه فان تركه ولم يسم احدا عن القعود إلا صاحبه  
لم يكن عصباله واما ظالم صاحبه فاما اذ جعله تحت نظره وسلطانه بحيث لا يقعد عليه حداً إلا

بأنه كان عاصلاً له السنة

وبالجملة فالعصب أن يجعله نفسه يمر له لما لك امر أو أو شتر أكا فلو كان البسط  
حشوات فحشوات غيره سريراً أو أحجاراً أو نبات فحشوات دكة فلو زادة عبدة أن يكون  
بما يمر به الحشوات من لما لك أم يملك أم لك فعود عليه بدون أدب الماني و دفع القيمة  
فقد اعد من مثله فقدم

ب فقد ظهر من المرسوم الأول أن كل هيئة يحدثها شجر في متاع لغير هي  
ممكنة لما يحدث ما ك الاختصاص فتبينها معصية على المالك يوم رده الله وها حرة عمله  
فتبين على العامل له بغير حق من مصر فمده المتاع تلك الهيئة ضمن العامل المقصود  
من ردت علاتي بعامل بيمين مدفع المتاع مده حسنة الى ان يرد الى لما لك

وعلى ما ذكر من أن كل هيئة تحدثه هي مملوكة له تحدث فلو كان اثر العمل مملوكة  
المالك أم صوره المتعشقة كان مقله مقل كما يصقل الأوراق والمصوحات وحشوات  
الأوب والسرور والمعارح التي علمها بظهر من الحرف ادع ارحاف أو أحدث في العرطاس  
مواضع المحفوظات فقيمة المصطر للامانة فصلا عن من الكتاب سيما الكتابات لعلامة  
من تشاربه وادبه والجهرامة والمصنة و الموصلة والهندسية سيما راكات نسخة  
منحصرة أو قليل لوجود و بيع الحاد أو جعل الكتب لمصنوع مذهب أو معصفا أو شجر  
السكن أو أحدث منه بيمينه في لحدته الأبر بالامانة رائد و رالي الصدف من المريا و  
الرحاحات فكانت مشقة كما يصل بمصنوع لأحجار لخرجه أو صلح الساعات فتطبعها  
ووضع دولاب في محالها بالشيء أن حد حتى أو عقد المايح و راب الحمد أو عرل القطر  
والصوف أو سح الميرال ووسع لمسه ح وقطعه خصوصاً على قامه المالك و بالهشة التي  
يحتارها لالسته وحاكه نوما كذا كذا بحد ط لما لك لا يحوصه لئلا يكون زيادة عينية

فكل ذلك له قيمة لا يساح بالمصرف فيه الأبعد دفع القيمة ورد المثل أو الأدن  
وقد يحدث لصنع في متاع الغير على وجه الصدقة كما لو ألقى لريح ثوب طالك  
لا من في صنع غيره لأمر مثلاً وكذا القش كما إذا كان لغير لما لك هناك قالب مصنوع  
طاري ووخوش دة فقيمة فوق الثوب عليه فانتقت بها

وقد يشكل صمان مالك لقيمة المحيط لأن المعور في سوق المسلمين في عصرنا إذا  
بيع الثوب المحيط لم يقوم إلا بقصة دية لمسوح وهذا وإن كان أحق فأسوقياً على خلاف  
القيمة العادلة المحيط بل وفيهم صمانها لنسبة دية على المالك فكيف يلزم أن يبدل  
أمالاً بآخر ما لا يبدل بأثره طال لئلا ليس ما يكفى عن العرط من ذلك سبيل  
الإحتياط .

وهما مروع لأنهم يدكرها

فصفا ما لو كان امتاع مشركاً بين شخصين فحدث كل منهما منه هيئة فبينة كل  
منهما مضمونه على الآخر فإن بعض المتاع ما حديهما دون الأخرى كان صمان الصمان على  
صاحب هذه الهيئة بالنسبة إلى حصته شريكاً وإن نقص مكلتتهما على السادي فبينة الصمان  
وإن نقصهما على تعاونه كان صاحب المعاونة صاماً بقدر حصته الشريك وإن نقصت  
قيمة إحدى الهيئتين بالنسبة الأخرى كان تمام النقص مضموناً على صاحب الهيئة المقدسة  
لقيمة هيئة زوجه لعدم اشتراك في الهيئة

وصفا ما لو تدخلت الهيئة من مالك والعمد أو من الشريكين من صنع ثوب  
المالك أو أحد الشريكين صنع رقيق وصنع الآخر على صنع الآخر صنع غلط حصص  
كل قيمة صنع وإن كان الصنع الغلط بحيث لا أثر للرقيق معه فهي أحد صان لقيمة  
بالعاطف الا صمان لقيمة الرقيق على مرس بمرده أو صمان صاحب الغلط لقيمة الرقيق  
لأنه السبب في عدم الاعتداد بهما للرقيق لأجل هذا الاحتجاج ولقد اختلفوا وحججه والصمان  
لا يخلو عن رجحان .

وصفا ما لو عرل هذا صوف الغير محيط أو حيطين وعرل الآخر هذا المعروف  
بأثره حيوط مثلاً احتص كل قيمة عرله وإن لم يبق هيئة العرل بالأثر فائمه على  
حبالها لأن القيمة أصلاً هي بحساب لحيوط المعزولة

وصفا ما لو مارج الجوهر من كما لو مزج السدر بماء الغير كما الرمان  
الحامض فهي مثل ذلك لا ماص في أصلاً كل حق إلى استحقاقه من لشركة بالمصاحه  
مع تساوى القيمتين ولا بالنسبة إلا مع ترداد الدليل ويضمن المارح نقصان قيمة المايح

المرج ولا شيء له في الزيادة، ينبغي لا تراعى في حق العاصب مع استبعاد النفس والزيادة إلى المرج لا إلى السوق فلا يضم المرج ما نقص بحسب السوق إلا إذا استند إلى حكمه في بقاء الزيادة والمرج لا توجب شيئاً للمارج أصلاً عن الزيادة الوافية والمستندة إلى حبسه لدونه من غير حق فيذهب حقائقاً وإن تراصيا يرد قيمة العصير والظاهر صمان العاصب أعلى القيم من حين يعصب إلى حين دفع القيمة سواء بقي العصير ثم تلف

وأما حديث منه يصور قيمة الهيئة والمرج يوم رد العاصب إليه المتنازع لا يوم دفع القيمة إن رأت القيمة بعد يوم الرد وقبل دفعها لم يضم الزيادة لاستقرار ضمان قيمة يوم ارد عليه فلا ينقل لا إلى زيادة ولا إلى نقصان ولو امتنع عن دفع القيمة بلا عذر كان غاصباً فيضمن زيادة يوم الدفع .

ومنها ما إذا لم يكن المرج جوهر أ كما لو يرد لعاصب الماء أو العصير بالعصير بمجاورة للتلح ولحمد المملوك له لا يضمنها أو طيب رائحة المايح بالطيب كالمالك حيث يندر الماء بارد اشرب لبارد وأطيب من كد منها قيمة ما يحتصن بصاحبه فعلى المالك قيمة الرد والطيب ان رد العاصب إليه المايح فان الرد ورائحة الطيب كبيتان وحدويتان لهما فمه عند العقلاء فلا تساوي قيمة الماء والشراب الرد لطيب قيمة فاقدتهما سيما في الصيف وير لم يردّه إلى المالك كان عليه قيمة المايح وقد تقدم صمان النقصان

وومرجه جوهر لثالح وجوهر الطيب كان على المالك قيمة الجوهر لا الرد ورائحة ولو ردّه بعد رد التلح مثلاً ورد له الرائحة لم يكن على المالك شيء إلا أن يكون لزيادة المايح المذائب أو لمجرد وجوده فيه المارج في الأول ولو بحسب الحاصية طناً أو لمجرد وجود لطيب فيه كدلت في الثاني قيمة قصمها المالك وقد بقي العارض كطعم الحلاوة في مزج الماء بالسكر مثلاً .

ومنها ما لو مرج الماء بالماء بمائلاً أو محالفاً ولو في الحصة والثقل كما يقال إن ماء الغرات أحب من ماء الدخلة بالنصف فيساوي مكالان من الغرات مكياً لا واحداً من الدخلة أو مرج العصير بالعصير بمائلاً أو محالفاً كمااء الغب بماء الحصرم أو ماء الرمان الحامض في حصول الشربة مع عدم تردد المدلين بسمة مقدار المريج أو صمان القيمة



وحيث أن ما يترجح الثاني بمصلحة عدم الشركة فيكون ردّ الممتزج من باب دفع القيمة بدسمة الحصص وتظهر الفائدة بينه وبين دفع قسمة الكسب فيما لو طالب كلاهما، أو أحدهما ردّ العين ولو بعضاً في بعض الممتزج بعدم مكان ردّ الكل لكن لا تظهر الفائدة من فساد القيمة وبين دفع المشترك بالنسبة .

ولو طالب كلّ منهما ردّ تمام ماله ولو بمزجاً مع إعطاء القيمة للآخر فالظاهر ترجيح مال الأصل والرام المازج بالأول، فصول قسمة ماله ولا دليل على الرام مال الأصل بقبول الشركة ولا على الزام المازج بها

ج - في تحرير الوحوة أو الاحتمالات في حكم أمثال هذه المروءة  
مقول فيها وحوة لا يحصى على العهد العائس في الأصول ولقواعد ما هو الحق منها وقد لاح الحق وفاح الصدق على مطاوع ما قدمناه مما صرنا به أو هندسناه  
أحدها أن يكون لصاحب الهيئة التي أحدها في متاع العين بالأول والحق شركة في عين المتاع إما على وجه الشباع أو وجه كلى هو . كانت الهيئة صفة مستوعبة للمتاع طهراً وطهراً أو على أحد وجهيه أو بغيره وتماثل أو كتابته القرآن أو الانتشار أو كتابته علمية أو فنية سيما إذا كانت موصوفة أو غير المبدأ أو هيئة العود للصوفى والقطر أو السج أو حياكة الثوب أو هيئة تقطيعه أو سقائه أو قصاره أو تبحر الطرود والآلات من دائب الرحاج أو سائر السبايا حلياً أو هيئة البناء من سائر عمره أو بحر لأحشاش أو إصلاح المصنوعات كالساعات وسائر المصانع أو طحين الحنطة رفقا أو عجة وحمرة أو شوى اللحم وطبخه وغير ذلك مما يختلف ظهوراً وحمداً في شركة بل وفي أصل الحق وهذه الشركة بدسمة قيمة الهيئة والآخر حتى لو ساءت قيمتها قيمة المتاع اشتركا بالماضفة والأهالسة

### الثاني : شركة في قسمة المتاع وماليتها وقيمة الهيئة

الثالث : أن تكون شركة في العين ولا في القيمة بل للمتاع فسمته على محدث الهيئة عمداً أو خطأً وللهيئة قيمتها على ذلك المتاع فإن لصاعقة القاشة والصنع لشاة كثيراً عند العقلاء بل اللون المحض الذي لا يضمن تمتدّ ذو قيمة كما ترى في تلوين

الأشياء والأسرار ودرجاتها كان لعبادته أيضاً أثر لما لويس متاع آخر وله قيمة وكثرة القيمتين في عين لا في الذمّة فلا يجوز التصرف بمالك المتاع في هذه الميقات ولا لصاحبها في المتاع فعلى كل من كلتي الناحيتين ما أحدثته حتى تؤدى

الرابع أن لا يكون لصاحب الهيئة شيء ولا على المالك ضمان ولا يطلق على استعمال المالك لها بسبع متاعه عوضاً لمصنوع محدثها وإن أحدثها بالادّعاء لا حق لكون لا مادة لها جوهرية فلا تكون في المتاع عين ممنوعة تمنع المالك عن التملك في متاعه ولا وجه لكسب الأعراس التي لا تقوم بنفسها من عين محلّ الجوهرية عيناً ومن مملوكتها مملوكة فلا قيمة لها وإن ردت بها قيمة المحلّ ولا حرة لعمل عاملها فأنه طالم وقد روى عن النبي عليه السلام أنس لعرق طالم حق وهو عاصب للمتع معتد فيه ولعاصب مأخوذ ناشق الأحوار وقيل ذلك عدم ضمان ما لا يقوم إلا بالمعصوب ولا يشيئه له إلا يملك العير فلا يبيع المالك من التصرف في مملكته وهل هو إلا كظلّ الشجر الواقع على متاع العير فهل يبيع المالك عن المقلب فيه وهل يجب عليه أن يصر حتى يبرول الظل عنه

وبين من قلع ما أحدثه ومخوف من غير أن يوجب نقصاً في المتاع وإن المالك في قلعه فليقلعه وإلا فالقلع تصرف عدواني فليرده إلى المالك فوراً وربما أوجب تأخير الردّ فوات كثير من المدفع ولهواند على المالك وذلك إصرار به ولا يكفى في حصران فوات المدافع التقديرية حرة المتاع عدة حسنة فإن فوات المدافع على المالك لا حائل له إذ لا يوجب الضمان على الفاسد.

والراجح لو جوه هو الوجه الثالث وقد تبين مما قدمناه بطلان الأول والثاني والرابع ويريد هما تسجيلاً في القيمة وحرمة التصرف والضمان لا تدور مدار المادة الجوهرية بل تدور مدار الوجود وبذلك المقتضى فإنه المال واحتصاصه بصاحبه ومحدثه فهو ومالك المتاع ميان في الأحكام إلا فما هو جمعي عن العاصب فقط الوجه الرابع وقد أشرنا إلى المسألة عليهم، الألواح الأولان فهي قسمها أي على وجه شيع أو الكلّي في العين أو في القيمة وأما له فلا ريب عندنا في بطلانها فإن اختصاص الهيئة التي هي أثر وجودي خارجي في جوهر المحل المملوك للعير بمحدثها لا يستلزم ما الكيفية لذلك المحل

ولا إشارته فيه ولا حدوث حق له في عيئه أو في ماليته بنسبه قيمة تلك الهيئة عامة الأمر إن قيمتها حق في العين لا مجرد الحكم بكونها في دمة مالك لمحل لحدوث التصرف فيها ينفع الماحل سواء كانت تلك الهيئة ملكاً أو مالاً أو حقاً أو اختصاصاً لصاحبها فلا مسافة بين ذلك وبين كون الماحل ملكاً حائضاً للملكه كما كان من قبل لكن وجودها فيه يمسح عن التصرف ولتقلب في ملكه لملارمة التصرف فيما يحتمل بالغير بدون أدبه وإن أم بكن لتصرف فيها مقصود بالاملاة لمالك الماحل ولا مقصوداً بالانضمام فلا يجوز ذلك إلا بدء قيمتها إلى صاحبها أو بوجه آخر ولو بالتساوي في الدية بنسبه قيمتها والشركة لا بد لها من سبب قاطع ببدل المالك الآخر ذي الشركة ومجرد وجود المانع عن التصرف في ملكه لاشتراكه على مملوك الغير لا يوجب شركة العاص في المتاع المعصوب ولا شركة المالك في مال العاص ولا شركتها فيهما ومن لغرائب أنه إذا انتهت العاص أن يشارك المالك في ملكه بدون إذنه وعلى رغم أنه يدار إلى عصه وأحداث ثم فيه عدو ما من قيل هذه الهيئات ليشترك المالك بنسبه قيمة ما أحدثه فيه.

ومن هذا التقرير يعلم أن بقا المالك لمالكه كما كان من الأفراد والاختصاص إلى الاستعانة بالاستصحاب وإسالة عدم عروس الشركة أو ساء العقلاء على ذلك وذلك للقطع صحة اجتماع المالكين أو المالكين أو الحقيقي أو الاختصاصيين ولحل مهمهما قيمته ولا مشأ للشك هذا إلا تنازعهما وتنازعهما وتنازعهما وتنازعهما ولا يمانع أصلاً في المملكين وإنما التمانع والتنازع بين اليديين والتصرفين إذ لا يمكن الجمع بين تصرف كل منهما في ملكه بدون تصرف في ملك الآخر فلا بد من العلاج بدفع قيمة أحدهما إلى صاحبه ليكون كلاهما بذلك واحد أو بالتساوي في التصرف مع رعاية لنسبه في المداة ووجوده آخر فما لم يعالج لتراحم اشكل الأمر في ترجيح احدى اليديين والرام الآخر يقول القيمة ويقوى في النظر ترجيح يد المالك ولزم العاص أو لمعطى يقول قيمة ما أحدثه إن لم يمكن فكذلك وقلعه عن المتاع ولا وجه واضح لزامهما بالتبيع ولا بالتساوي فصلا عن الأوامر بالشركة ولاها رواية على خلاف القواعد يجب التعمد بها ولا إجماع يكشف عن حجة متبعة ولو فرض انماق الاظهار في عصر على الشركة أو سلب ملكية الهيئة للعاص

لم يجب ندائه وربما تراه الأثر للآخر وقد لا يحقره العقبة على محالها ما شتهر  
 د. و لأن حاله حين لم يصنع عن كلفه أصح ما روي أن الله عليهم فيقول قار  
 الشيخ في الخلاف إذا نصبت ثوباً فصنع كان للعاصب قطع الصنع بشرط أن يصنع ما ينقص  
 من قيمة الثوب قال دليله أن الصنع عين مال العاصب فله فله و لم يرد قيمة ما نقص من  
 الثوب لأنه حياته يحصل قلبه أما أن الصنع عين مال العاصب والحمد لله على الوفاق  
 وأما أن له فله أو محووه بمسألة وهو ذلك فلا وجه لأمره ما لك به حتى إذا لم يوجب  
 نقصاً في قيمة الثوب بل ليس له أصلاً في يده قصد القاطع أو لمارد لذلك إلى دفع  
 قيمة الصنع إليه أما ضمان العاصب للنقصان فلا شك فيه كما ثبت في أن على المالك قيمة  
 الصنع إن لم يعلوه والشيخ سكت عن قيمة الصنع وعن ضمان المالك لها وثاناً كما  
 في ذلك بقوله أن الصنع عين مال العاصب

وسكت أيضاً عما لو نصبت قيمة الثوب بعين الصنع والظاهر ضمان العاصب هذا  
 لنقصان يوم الرد لا حين المصنع ولو ناعه المالك قبل الرد بالنقصان ثم عادت قيمة المصنوع  
 إلى قيمته الغير المصنوع بحسب الدعوى فلا بعد ضمان العاصب هذا التقاوت مع احتمال العدم  
 للاستعادة إلى أنه إذا المالك إلى معه قبل الرد وليس الضمان لا يخلو عن قوة لأنه ضمان  
 النقصان وقد نصت في يده ولا يرتفع بعود القيمة حاش استمر أصبه وعدوانه وقد كان عليه  
 أن يرد إلى رد وصرر المالك في البيع بالنقصان مستند إليه ولم يجب على المالك النص  
 حتى يرى ما يصير الأمر نعم لو كان نقصان القيمة قبل العصب بل قبل الصنع لم يكن على  
 العاصب شيء إلا أجره المتأخر مدة عصبه .

ثم أن قطع الصنع لا يسر إلا محووه وعمله وهذا مع كونه تصرفاً عدوانياً في  
 المتاع ربما أن الحدود الثوب ووجب رثاقه وحلوقته وإن لم تنقص به قيمة الثوب إلا لا  
 يجب أن يستعيد المالك من قيمة الثوب ربما يريد لبسه وهو على نهائه ونهه إلى سائر  
 الأعراس التي يستهدفها المالك .

والجمله ضمان العاصب للنقصان النقصان لا يكفي في تحوير الملع والمحو بدون  
 رضا المالك وبيانه للعاصب في القلع والمحو إلا اللباس الذي له الله تعالى الملمه إلا

أن يكون له ماله فائدة كتدوين ثبات آخرها ومع ذلك لابد من رضا المالك في جميع هذه التقلبات وفي بعض الإيساك ولو عطلا مع ن القطع لا معنى له مع ضمان المالك لقيمة الصنع فكان الشيوخ و أتباعه لا يرون للصنع قيمة مصنوعة على المالك ويحذرون القطع مع ضمان لنقصان فليس أرفقوا بالعاصب بتحوير القطع بزعم أن الصنع المعصوب لا قيمة له ولا ضمان على المالك لها فقد حملوا عليه ضمان النقصان والمالك إنما يسره عين ماله لا نقصانه وأحد الأرض

وقد اعترف امرئى كما في الخلاف بعدم لفائدة والمفعة في القطع من غير فرق بين الأسود والأبيض معترضاً بعدم الفرق بينهما يقول أبي حنيفة بالفرق بينهما حيث قال في الأبيض يتحيز المالك بين قوله مصوغاً مع ضمان الصنع وإعطائه للعاصب وأحد قيمة الأبيض وأما في الأسود فيتحيز المالك بين القول بلا ضمان عليه وبين إعطائه وأحد قيمة الأبيض .

أقول كلام أبي حنيفة صريح في أن للصنع قيمة ولذا ضمان المالك الصنع عند قوله مصوغاً لكن سقطت قيمة الصنع إذا كان الثوب أسود إذ الصنع لا يؤثر في الأسود إلا إذا كان السود دقيقاً سعيماً فيكمل السود بالصنع لكن إطلاق كلامه وعدم تصميمه المالك قيمة الصنع مع أنه اعترف له القيمة في الثوب لأبصر ثم تصميمه للعاصب قيمة الثوب الأبيض في الثوب الأسود غريب وحزف في فتاواه محذوفات عجمه وأستدعي قوله سبحانه الماء المستعمل في الوضوء نجاسة معلّظة وقول أبي يوسف بنجاسته نجاسة محققة حتى دل في الحو. هر معترضاً بهما تعريضاً ماصاً لم يعهد مثله من صاحب الحواهر حيث قال أن الأقوى من قوله وقول أبي يوسف هو قول أبي حنيفة بالنسبة إليهما أي بالنسبة إلى عالة وصولهما

د - ثم أن الشيوخ في الخلاف مع ذكره لأكثر فروع تصرفات العاصب في متاع غيره لم يدكر صورة عزل لفظ أو لصوف لكن ذكر التعبير المطلق وحمل بعض التعميرات بالمحسوسة من أقسام عدم التعمير فائلاً إذا عصب شيئاً ثم عبّره عن صفته التي هو عليها أو لم يعبره مثل أن كانت ثمره (أي سبيكه من ذهب أو فضة) فضررها دراهم أو حطه



تطعمها، أو دقق فمحه وحسره، أو شاه فقطعه لحم، أو طاجنها لم يملكه واستدل عليه بأنه كان مذكراً لصاحبه ولا دليل على أن ماله بالتعبير أو بهذه العوارض تقوله على ليد ولا يحل ويظهر منه في كلامه بعد ذلك أن التعبير مراد للموصف الذي سلك من مثاله هنا هو مثل ما ورد عصب عَصيراً فاستحار حمراً ثم صار حلاًفاً يرد العِلَّ إلا خلاف لأنه عين ماله التي يملكها وإنما تغيرت صفته ولا دليل على روال ماله أقول وإنما اعتبر استحبابه لحد حالاً ليدون محلاً لصلاح الرد ولو استحال حمراً أو لم يستحل حالاً ضمن العاصب مثل لعصير وقيمته إذ لو لم يملكه لعاصب في يده لكان المالك يستفيد منه الاستدراك لا محله شره أو جعله دسماً ولا شيء على المالك للعاصب سواء حمل حمراً، أو استحار نفسه حمراً وليس مثل التي يحدثها في متاع الغير لها قيمة يصممها المالك بن قلبها لا يهتبه هنا وإنما هي تدل موضوعي إلا أنه يحدثه حين مثل هذا الفروع وبين فروع حدوث الهبة التي صممها المالك فما قيمته الهبة بون بعيد لأنها مبنية على الاحتفاظ بالحقن وصوره النوع وأحدث امر رائد منه أنه قيمة كالصنع وإنما عول الصوف المعصوم أو مسح المفعول المعصوم فهو وإن كان تعبيراً وصعباً لكن ليس الاستحالة التي يختلف بها الموضوع والصورة مع هذه المادة فإن لغز المسح لا يخرج القطن أو الصوف عن كونه قطعاً أو صفاً وإنما تغير حاله ووصفه من البشر إلى الفل ومن المسح إلى القطن والطن ومن ذلك ذلك الصوف وصعظته وجعله ليداً وساطاً ودهوناً وكساً، مدلولاً لا محوفاً و لكن ذلك هبته رائدة ذات قيمة فلا يرد إلى المالك إلا ضمان القيمة ودون رصاعه وليس الاستحالة تعبيراً وصعباً بل هو تدل موضوعي ولا غرة بالاحتفاظ بالمادة بل بصورتها النوعية وما هي بمرارة النوع، ألا ترى أنه إذا عصب الخشب وجعله لحمياً لم يكف رد لحم إلى المالك ولو أحرق اللحم حتى صار رماداً لم يمكن القول بأنه عين ماله وأنه إنما تعتبر صفته فكلام الشيخ قدس سرته محتمل لا يعطى ملاكاً أساسية في المقام وما يشعب منه من الفروع ونقي الخلاف عن رد العِلَّ إلى المالك لا حجة فيه فللمالك أن يلزم العاصب بالمثل وإن كان الحل ملكاً له وإن لم يكن عين صورة ماله وصعظته بل ولا نوعه



يطح ويستخرج منه القرم ثم يطح ويستخرج منه الارسم طافت غير مقولة فان هذه الاشكال اشدّة، اختلاف، تكاد ان تشبه الاستحالات و تصاهى تبدّل الموضوعات وهذه التغيرات وإن كان كل منها تعبيراً وصفاً حتى في الاستحالات فإن الشيخ جعلها تعبيراً وصفاً

وحكم برد المستحيل وعقله بأنه عين مالمات المادة الغير المستحيلة كالعصير الذي صار حالاً وإن ملكه لم لا يبرول بالاستحالة لكنّي أقول ان الرام لذلك يقول المتعبّر فصلاً عن المستحيل لا يدل عليه حتى في المعنى المعوض والقطن المدفوف فإن المادة تملو له هناك صورتها الخاصة المتحددة مع العن والعن دغ عنك راع العلامة في أن تركيب المادة والصورة اصمامي كما هو المشهور أو اتحادى كما احتاره السبأ داماد قدس سره فهي ملك واحد لا ملكان فله أن يطالب ما ملكه ش، كلفته الطبيعية لا زيادة وتعير ورشاً لا يصدق فيه ملكه عرفاً بد اتفاق الموضوع حتى في تبدل لحشب واحداً فصلاً عن تبدل الطين حرماً ولسه الطين لئس آخرأ فصلاً عن تبدل العصير لعسي الحلو والحد العاض فاین هذا من ذلك .

والعجب ان الشيخ حمل أمثلة التعيرات المحسوسة امثلة لعدم التعير و كلفى برد المتعبّر من عبر صمان ما نص من القيمة ان اتفق حتى في دبح الشاة وشوى اللحم وطبخه وهل اللحم الواحد للحوة ولشوى ولدم ولشاح ولطفه في اصرا كلفهم بعدوح وهل لشوى أو اصبح كاللحم المتى الطري الذي يمكن ان احتار المالك فيه أنواعاً من الأظفحة نبي ليس من، ما شواء العاص وطبخه على أنه ذكر ذلك في مدار الشاة لا في مدار ان يكون ملكه تبدلاً هو اللحم لا الشاة والصورة فاسه بأن، لذلك للشاة له المصانة برد مثلها هه ولو ناً وورناً وسماً وصوفاً وإن لم يكن الحيوان مثلياً حقيقيّاً أو رضى المالك باللحم والجلد وسائر أجزاء الشاة ضمن العاص ما نقص من فيه الشاة

و إن رادت قيمة اللحم و ماليته فالاشي للعاص لأنّ للمالك الرام برد اللحم وسائر أجزاء شاته وهذا ليس كامثلة زيادة الهبة في متاع لذلك فإن سلخ لشاة عن جلدها وتقطيع لحمها ليس هبة ببدل نارائها المأل كهبة تقطيع المسوج لحبا كفه ثوباً على قامه

اللاس وكما أنه لم يطعمه وإن كان هيئة ذات قيمة اكتسبها هيئة حدث ثم اعصاب في اللحم لا في الشاة فعلا ذلك اللحم من أسرده كائناً وطبيعاً فمن فمذ الوصفين وصم إليه من المطبوعات كالدقيق بالنسبة إلى حطه لمعدونة . لغير بالنسبة إلى دفع المالك وأما المعجب فقط فليس هيئة ذات قيمة . ما أمر مالك الدقيق إن لم يفسر له حصره وكان في مكان لا يصرف له غير هبارة ، فثمة المعجب يفسد وفي مثله ضمن العاصب قيمة الدقيق مع استثناء قيمة مقدار من الحجر يضاف المالك لنفسه والمشتري ولا شيء للعاصب . إن رادت قيمة على قيمة دفيعة ولا حرة لعمله

وبالجملة فليس كل تغيير هيئة يجب أن تكون ذات قيمة معدونة على مالك وإن كان لها اجرة كالمعجب ولا كل تعبير وصفي يكفي معه رد المتعجب إلى مالك ولا كل تعبير يصبح إن سمى تعبيراً وصفيّاً ، وإن كان اسماً له وانما لا رد المتعجب إلى مالك ولا كل تعبير لا أنه عن ماله ما جرد التعبد المادّة مع أن المادّة ثم جردت عن الصور المتعددة فضلاً عن المتشابهات فكلام الشيعاء انما هو مدحون من جهات شتى لا نحى فتبين أن المالك في كل تعبير ذي قيمة محيّر من أحد المثل في المثل أو المشابهة في غير المثل . وفي أحد العين المتغيرة مع أحد الأبرش عند فصال قيمة المتعجب بذلك التعبير أو في السوق بتأخير الرد وعدم صمد المالك للعاصب ردة لقيمة بالتعبير ومع صفاته للعاصب فمذ ما أحدثه إن لم يقص فمذ الأصل

وأما في الاستحالة فإن مال المالك رد الحل مثلاً فمذ من أب احتجابه فمذ تعبد المعبر فإن نقص قيمة المعبر بتجديده ضمن لعاصب ما نقص للمالك بل صمد وإن صدر حلاً بنفسه لا يتعدله إن ذلك عوته بتم لهادة وحسن ملك الغير وإن ردت فمذ الحل فهي عدم الحق للعاصب في لربادة كما في غير الاستحالة أو ثبوته له وجهان من أن الحل عين ماله كما هي به الشيع وبهي الخلاف عن ردة إلى مالك والربادة للمالك ومن أنه مال جديد والمالك سماً يستحق قيمة المعبر لا ما رر عليها أو لمثل والمشابهة ويمكن أن يقال إن الحل إن كان بعلاج من العاصب والربادة له مع احتمال العدم لكونه غير دون في العلاج وكل تصرف ولا في أمساكه عنده وإلا فللمالك ولأظهر تحييد مالك بين أحد

المثل التبدل موضوع المال الأول وبين قول الحل بلا ضمان للزيادة أو مع ضمانها وليس للعاصب انرام المالك بقول الحل لكونه عين ماله فأنه وإن كان عين ماله بحسب المادة لكن ليس عنه بحسب الصورة والطعم والرائحة واللون والحواس نعم لو تحمّر العصير وتحلّل منه لا علاج للعاصب كما هو ظاهر عنوان الشيخ كانت الاستحالات من احوال العصير سواء كان في بد العاصب أو في بد المالك ولذلك نفي الخلاف عن ردّه إلى المالك لأنّه الآن هو عصير كما عكّله الشيخ بل لأنّه لم يحدث فيه أمر خارج من قبل العاصب وأما حسبه في بده زماناً فكيف يلزم العاصب ردّ المثل أو القيمة والجواب أن المالك ربما يتعد من العصير ما لا ينتظر منه هذه الاستحالات فاستند وقوع الاستحالة إلى حسبه وحلولته بين المالك وملكه وما يمكن له فيه من العوائد ولا أقل من جعله دساً وما هذا إلا كما لو عصب التفاح وهو غير ناصع فصبح عنه حيث لو ابقى زماناً يسيراً فسد وهل يلزم المالك بقول ردّه إليه وهو لا يستطيع أن يعرضه على السوق ويبتاع المشتري أو يتجر به بالحمل إلى بلد آخر كالأكل المالك له المطالبة بالمثل أو القيمة فما احتراه في أمر العصير أقرب إلى حطّ حق المالك وأما نقصان قيمة العصير فعلى العاصب وإن لم يصر حالاً لأنّه وقع في بده مصلحاً لو صار حلالاً ولو بفسده وأما زيادة القيمة فزيادة في مال المالك سواء في عصيراً أو صار حلالاً إذ الاستحالة إنما هي في ماله

و - وريد في فرع الشاة المدبوحة وشوى اللحم أو طبخته أنه لو ساوت قيمة اللحم النيء والمشوي والمطبوخ قيمة شاة حية فقوى في النظر عدم حوار الرام المالك بقول هذه اللحوم إذ لا يعب على المالك أن شكّل بيع اللحم سيئاً المطبوخ والمشوي بل أن احتاج إلى صرفه لعلته أو صبيته لم يعب أن يقبل ذلك بل ذلك على العاصب أن شاء حد مع ما في شاة من فوائد آخر تتكرر في العام مع الاحتاج أن كانت اثنى

ز - ولقد كرر الآن كلام العلامة في التحرير ونشأ في حلالها ما سمح لها وندكر أيضاً لغيره ما ينبغي صمّ فالإدراك قيمة المعصوب بفعل العاصب فإن كانت اثرأ كتعليم الصيغة (أي تعليم العبد المعصوب أو الأعد) وحاطة وسج العزل ردّه بغير احره

قلت أن اسأحر العاصب المعلم ولم يؤدّ الأحره المسماة قبل الرد صمّم المالك



لأنه المستفيد المنتفع بذلك

ح - ولا وجه لأن يكون على العاصب الأجرة وللمالك المائدة وأما إن استفاد العاصب منه فهي كسائر ما استفاد منه مما له أجره وما العبد إلا كالأداة المصنوعة فاجرة ركونها وسائر ما استفاد منها ومن العبد للمالك وإن استوعبت قيمة العبد والدانة فاسمها اجرة الأعمال لا قيمة الرفعة وكذا للمالك قيمة لبس الشتاء والبقرة وقيمة الصوف والشعر والوبر وأما مؤنة العبد والدواب فليست مضمونة على المالك فإن العاصب هو المقدم على صرر نفسه بالعصب والعموان وحكم العطاء هذا جدد العبد وإن كان المعلم هو للعبد العاصب فقد صاعت أجرته وأما إن أدى اجرة المعلم قبل الرد أو بعد الرد ولم يستند منه محال له اجرة فهي ضمن المالك لها وعدمه احمد لأن من أنه هو المصنع ومن أن العاصب لم يكن له حق في حبسه عنده واستعماله ولو للتعليم اجرة فاجرة المعلم كاجرة مسكه اجرة حساب ثوبه وكسوته وطبخ عذائه غير مضمونه على المالك وقد يشغل الأمر في اجرة معلم الصلوة والقراءة وما يجب من مسائل الدين متعطين

قال : ولو نقصت قيمته شيء من ذلك ضمن لأن وفي احوالهم في الخلاف والاشكال

في التعليم عن رده وأنه لا شيء للعاصب

نكتي أقول : لو استفاد العاصب بعد تعليمه الصنعة والكتابة لتعليم العبد وأده

وغيرهم فاجرة تعليمه للمالك كسائر احواله التي لها اجرة ثم قالوا لو رادت قيمة العبد لتعليم ثم سأل العبد ذلك ضمن لعاصبه فمن من القصة

فهي الخراج في سائر العبد المملوك الصنعة أو ما علمه ونقصت القيمة بذلك ضمن

الأرض وإن رد العين ولو تلفت ضمن قيمة الأصل والزيادة

أقول لي في ذلك نظر لأنه إن رد المملوك على حالته التي كانت في يد المالك

صدق التأدية في قوله على اليد ما أحدث حتى تؤدي فليكن حالة تبيانه العلم والصنعة

والكتابة كذا لو لم يعلمه العاصب أصلا فأى وجه لتصميمه مثل هذه الزيادة بل ذلك صرار

شديد بالعاصب لا يفرض عن أصل العصب وقد أحسن إلى العبد من غير أن يستفيد من علمه

وعمله في ذلك بل لو استفاد فعليه الاجرة لا ضمان الزيادة بعد المبيان نعم لو شرع المالك

في تعلمه الصنعة والكتنه فقصه العاصف واكمل المعلم الذي لو لم يصنع لتولاه المالك  
احتمل ايمان علي اشكاله و يلزم صحت كل ما يمكن ان يريد في قيمته ان لم يصنع او  
حره كل عمل ممكن لم يفعله في يد العاصف بحيث لو كان في يد المالك لم يعطل رلك  
وهذا غير اجرة ما عمله في يد العاصف فتدبر .

ي - ثم قول في التحرر او صاح المهر ( أي سبيته الفضة و الذهب ) حلياً رداً

كذلك قلت هذا مع رضا مالك أو المعجز عن رد المثل

قال ولو كسر من ضمن اصصعة ( أي يجب ان يصنع ثاباً ) وإن من حمته لأنهم تنصه للمقرة  
قلت يعني وإن كانت صنعة الحلي من جهة العاصف لا من قبل المالك ومع ذلك يجب أن  
يصنع حلياً لتكون هذه الصنعة من تواع السبيكة فإن السبيكة إنما هي الصنع الحلي  
فإذا صعب حلياً عشت الصنعة وإلا لم تكن لاسبيكة ولا حلياً لكن هذا تعليل عديل إذ  
لا وجه لكون صنعة الحلي من تواع لسبيكة ومالك رلك إنما هو لسبيكة الغير المتناهية  
الغير المصنوعة و أي يلزم للعاصف ليصنع ثاباً إذا أراد المالك السبيكة فلم يكن يقبل  
الحلي وما شبهه فيجب عليه رد المثل نعم لو رضى الحلي وجب صنعه لأنه قد اذاب  
لسبيكة فبعض صانع الحلي على ما رآه مالك بحيث يوافق قيمة السبيكة ثم يرد صنعه  
حلياً قبل مواسرة المالك فبعض نقصان أصل السدنة بحسب اقيمة ولا شيء له في الزيادة  
وليس هذا كاحداث الهبة لرائدة في المتاع مع حفظ صورة الأصل حتى يصون المالك قيمة  
الهبة على ما قررناه في المهر بل يشبه الاستحالة وهنـه الحلي إنما احداثها في المتاع بعد  
غيره و اشته فلا شيء اعني رادة هنـه الحلي على قيمة اصل الذهب ولو كسره فإن كان  
لكسر بعد قول المالك رد الهبة الحلي الذي دون قيمته على قيمة اصل الذهب في السبيكة  
وجب اعاده صغته ثلاث لهبة إذ مالك قد سلمها بقول رلك وإن لم يخرج من يد  
العاصف بعد وإن كان لكسر قبل قول مالك وموافاقته في كيفية رد المعصوم فله ان يصنع  
الحلي بهبة لا تكون قيمة لها إلا قيمة ذهب السبيكة وبالحمله إن كانت هنـه صانع الحلي  
ردت قيمة غير قيمة اصل الذهب صاعف على لهاصف لأنه لم يحدث في المتاع مع الحفاظ  
صورته كهيئة لصنع أو لغزل في الصوف و السج في المغزول بل هو كما لو غزل صوف

المالك ثم سمعه نونا فان هيئة السح لم تحدث في العنوف صورته بل في معزولة الذي عرله العاص لا امالك فقد احدث هيئته عدوانية في هيئة عدوانية لا في صورة ملك المالك قيمة العزل مصمومة على المالك دون السح وهذه دقيقة لطيفة لم ينته عليها في مروع العزل والسح و أوضح من ذلك مثال ما لو عصب الفر فحطه اربصاً فعلى المالك قيمة هيئة الاربص ان كان لها قيمة غير قيمة أصل الفر كما هو المعمول مما لو سح الاربص حرراً فقضته هيئة سح الحرير لم تحدث في عين ملك المالك صورته أي الفر وإسمها حدثت في الاربص عدواناً في عدوان وهذا لفرق دقيق فاعلم ربما لا يقبله بعض الأذهان ويجعل الهيئات لمسامحة على هيئته فمستته كالمسامحة على أصل المار أي معروس الهيئة الاولى فليست

ثم قل ان احمره المالك على رده إلى النقرة وجب ولا يضمن ارض الصنعة ويضمن ما نقص من قيمة أصل النقرة بالحمر قلت يرتفع هذا الصمان رداً المثل مع رضا المالك .

ج - هذا كله في لائن ان لا يحدث في عين معصوب عين ومادة ولو من الاعراس المعهولة بالاصمصة كالصنغ قال وأما ان كانت عدواً كان صبح الثوب يصنع منه كان له قلع الصنع وعابه ارض ما نقص من الثوب بالقطع وللمالك قلع الصنع عن الثوب لأنه في ملكه بغير حق قلت هذا مع قيمة الصنع للصابغ العاص ان قصت بالقطع وقد ولما كان ذلك من المالك تصرفاً في مال الغير سقط صمان العاص بنقص قيمة الثوب بالقطع دون ما نقص الصنع ولو رداً المثل يرتفع الاشكال ان قيل المثل وكيف لا يقبله من يبادر إلى قلع الصنع بدون رضا الصانع نعم لو امتنع العاص عن رداً المثل والقطع فللمالك قلعه بغير صمان وتما الصمان الذي يراه فاسماً هو مع قول المصنوع

قال واو اراد صاحب الثوب أخذ لصنع بعبه أو العاص أخذ الثوب بنقصته لم يعبر الآخر .

قلت هذا مع إمكان اتصال الصنع لأنه حيث أم بر من قيمة الصنع قلعه مع صمان المقص في هذا امتنع عن القلع قلعه المالك بلا صمان لعدم الصنع أو نقصان قيمته ولا صمان

لما نقص من الثوب ما عليه إذا كان بغيره وأما المصع فموصوف على العاصب وأو  
امتنع ما أتت عن قبور المثل ولو لأنه صلى فيه أو مسح به أصابع المقدسة وحب على  
العاصب رد العن مع صمدان لنقص بالقطع واصنع وعلى حادق قيمة تصنع إن لم يمكن  
قلعه وإن أمكن امتنع عن اقتطع فلا شيء له ولم يجب على ملائك قلعه إلا إذا حاله به  
وبعد صمدان لنقص العن إليه لأن قطع حسنة منه كصمانه للنقصان بالصنع.

قال ولو اتفقت على لمعته أي على بقاء اصنع مع ما رده من عطاء المالك  
للعاصب قيمة الصنع وإن لم يتغير قيمة حدهم بالأجماع كما شاربهين  
قلت قدور أنه لا شيء له في ذلك بل كان منهما قيمة ماله فإن أعطى المالك  
قيمة الصنع للعاصب فليس معنى للشر كنه

وإن قبله العاصب وأعطى المالك قيمة الثوب فلا معنى للشر كنه وإن عارضا على أن  
يكون ثوبه في يد المالك أو حرى في يد العاصب تنويع القيمة على الزمان ومقدار الانتفاع  
وحسب الأيتام فلا شيء ومما شر كنه المهر كنه فعلى خلاف الأصل ولو كان للصنع المهر كنه قيمة  
في هذا انتعازت منه أنه لا يدرى إلى الاجتماع به يستمر كنه منهما قيمة المهر كنه لكن  
قد عرفت أن العاصب لصانع صمدان لما نقص من قيمته صانع ولا شيء له فيه إرادات قيمة  
كما أن عني أدركت قيمة الصنع المهر كنه لا مجتمع إن ردت أو لا حرمه لعلها زيادة قيمة  
الثوب والصنع مختصة بالمالك لا شر كنه العاصب أصانع

قال وإن عارضا كان الثوب منهما على المهر كنه فإن ردت فمعهما زيادة قيمة الثوب  
في السوق والمهر كنه للمالك وإن كانت لزيادة قيمة الثوب في السوق ولم يرد العاصب وإن  
كانت لزيادتهما معا فهي بينهما على نسبة رده كل منهما وإن كانت الزيادة بالعمل (أي لا  
بالسوق) فهي بينهما لأن زيادة العاصب بالآثار المعصوب منه ولو نقصت القيمة بتغيير  
العمار لم يضمن له صمدان وإن نقصت للعمل من العاصب إن نقص المجموع عن قيمة  
الثوب وإن رد كل الرائد للعاصب ولا شيء على ملائك بنفس الصنع ولو كانت قيمة الثوب  
حمصة والصنع كذلك ثم ردت قيمة الثوب في سوق مساوية سعته ونقص الصنع فسوى  
ثلثة وسوى مجموع عشرة فلصاحب الثوب سبعة ولصاحب العاصب وسوى اثني عشر فلصاحب

الثوب منهما وحمسها والمعاصب خمسها وعشرها ولو صدر قيمة لثوب ثلثه والصنع  
سبعة، وبمكس الحذل ولو أراد المالك بيع الثوب ثم يملك المعاصب معه ولو أراد  
المعاصب بيع الثوب كان للثوب معه ولو كان المالك الواحد ولم ينقص أحدهما  
بلاحتما مع ردة ولا شيء عليه وإن نقص الصنع من المعاصب ولو نقص السعر لم ينقصه  
ولو كان المالكين ولم ينقص القيمة فهما شريكان ولو أدت بالزيادة لهما ولو نقصت  
بالصنع فالصانع على المعاصب وإن نقص قيمة أحدهما للسعر لم ينقصه ولو أراد صاحب  
الصنع قلعه أو ملك حذر الملتصق وعليه للمعاصب أرض النحر من كل منهما أشبه ما في  
التعوير.

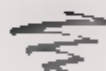
أقول تنبأ ما رآه من عدم بشر كنه لا في العين ولا في القيمة وإن لكل منهما  
قيمة ما يخصه لا حاجة إلى سلف هذه المحاسن من صياغة الصنع فإن لم ينقص  
قيمة كل منهما باحتماغهما يوم ارد فلا بحث وكذا ان رادت قيمة كل منهما يوم الرد  
فإن صمان المالك لقيمة الصنع سواء هو من حين وقوعه في يده وصمان المعاصب لقيمة  
الثوب سواء هو من حين نصب الثوب وإن لم يسعه بعد ولو نصبت قيمة الثوب وهو في يد  
المعاصب ضمن للمعاصب ان لو كان في يد المالك في زمانه لثوب باسمه لرائدة هذا في  
الزيادة السوقية ومما إذا ردت بالصنع لا لسوق لم يكن المعاصب حق في الزيادة إذا لا  
حرمه لعمله وأما ان نصبت له ضمن للمعاصب يوم ارد وإن نصبت قيمة الصنع بكونه في  
الثوب حين الرد لم يصح ملك المالك إلا قيمته يوم الرد سواء كانت قيمته يوم النصب أو يوم  
لصنع رائدة ثم لا ثم المالك غير ملزم بقول المصنوع فله مطالبة لأصل بحاله كما أن له  
مطالبة الأصل بحاله كما أن له مطالبة لأصل بلا تعديل المثل مع صمان قيمة الصنع  
كما تقدم مكرراً وقد فصلت لعمري في الشرع فلا يظن لكلام بقله وذكرنا نظارنا  
التي قد استندت مما قدمناه وسنعي بما فيه من أنه لو صنع لثوب كان له رالقة للصنع  
شرط صمان لأرض ان نقص الثوب أقول عن الأسكاني وفي المختلف ليس للمعاصب قلع  
الصنع بدون إذن المالك فيدفع إليه قيمة الصنع ويحب عليه قبولها وعن السقيج أن عليه

فالحمد لله على الوفاق والعلاقة على محمد وآله أولاً وآخراً وباطناً  
وطاهراً هذا ما ارتجلته مستعجلاً مع ثنت البال امتثالاً لأمر سيدنا الثقة  
الثبت الجليل القدر العظيم المرلة آية الله الميلاي دام ظله على كل قاص  
وداني .

و أنا الأقل محمد صالح بن فضل الله الحائري المارندري  
المشهور بالعلامة

فريد سماي

في ذي القعدة الحرام ١٣٧٧ هـ .



جواباً عن سؤالات ارسطو سيدنا  
الحجة دام ظله الينا مرة ثانية  
فامثلنا الامر لنفور الرسالة بفضل  
بحسن الختام انشاء الله تعالى

## ملحقات رسالة العلم المنصوب في حكم آثار الفاصب في المصنوع

### ﴿ اولا ﴾

فليعلم "ولا ان" العلم في حد ذاته ليس هو العلم في تعاريفهم وصناعاتهم  
ومهاراتهم وجميع شؤونهم المادية وكذا في الصناعات الاسلامية ومعاملات المسلمين انما هو  
في اثر العمل الذي له قيمة ومالية لا الاثر الذي لا قيمة له ولا في نفس العمل من العاقل  
المجرد ولا في اجزائه نفس العمل التي لا اشكال في سقوطها وعدم الصمان لها لكونه من  
العاصب كعدم الحق في زيادة القيمة الحاصلة بعمله واثر عمله كما انه لا كلام في ضماه  
للقص والارض

والمراد بذلك هو الشيء الوجودي من غير الاعيان الجوهرية أي ما كان من الاعراس  
الحاصلة في الاعيان في الخارج لا كل عرس من الاعراس السميّة والحارحة المحمول  
التي ليس بآثارها شيء في الخارج بل حصول الاعراس المحمولة بالصيغة

وهذا الاثر له مراتب لا تحصى يجمعها الهيئة الخارجية العملية او الصناعية التي  
يحدثها العاقل والصانع ويكونها درجته لا تكون الهيئة الحاصلة بعد العمل من تكوين  
العمل بل يكون تكويناً للهيئة بعد العمل الذي هو اعم من حصول الهيئات والتصور  
وعدم حصولها كهيئة الرزق من اول اشتقاق الحب والووى إلى عايته إدهى للزراع و



إن كان عاصاً والمعجب أن هيئة الزراع في كل مرتبة مشتملة على أعيان جوهرية لم يكوّنها ولم يحدثها إلا لخلق سبحانه ومع ذلك تعطي للعاصب لمجرد عمل صرف كوضع الحب في التراب مثلاً وهو أعم من أن يكوّن بعده صورة حتى لتعسر وخلق الحب والوحي من فلقهما سبحانه ولولا الدليل لم يكن للعاصب شيء حتى أمانة لكونها حاصله من تكوين الله تعالى لأعيان جوهرية جسمانية كونهما لله لي كسئلته مع ذلك أعطى جميعاً له بمجرد وضع الحب مثلاً من غير منع وتأثير فيما يكون من بعده مما طمّنت باثر وهيئة حدثه العاص وكونه بعمله وليس فيه عمل اندعى خارج عن مقدرة الماعل وتأثيره فهو له خالصاً طلقاً .

وهذه الهيئة الانثوية الوجودية المصنوعة في أعيان احوال الغير لها مراتب عظيمة ووسعي وصعوبة ولكل من هذه الثلث أيضاً مراتب تختلف ظهوراً وحدثاً وقوة وضعاً حتى تمتدح إلى مرتبة لا قيمة لها فضلاً عن أن يصدق عليها ملكت وماز وبتدريج منها للذكية المصطلحة الفقهية أو العرفية .

وجميع صديع لعالم من مفتوح أعداد العنرات والاحشاش والاحجار وغيرها للعمل الصناعي النهائي ليس إلا هتت عبر جوهرية واعراضاً في تلك لأقسام حمها وتعريفه وسائاً وتاليفه ونحوية وتر كسماً وذوياً وعقدأ وحالاً ونحراً ونحشاً وحرطاً وتصويراً وتلويناً وترقيقاً وتعريضاً وسطاً وقصاً وشرأ ولغاً وذلكأ وعصرأ وعزلأ وسجأ وقتلاً وتمصيلأ قيت وعدياً وحاماً واستحالةً وتصقبلاً وتعليقاً إلى غير ذلك من لهيئات الوجودية والآثار الهامة بحرحيته التي تمتد إليها الأعماق والأصاير في السر والهر ولهواه وتبدل باوائها الاموال .

وليسه بالعظمى ثم الوسطى لتجلى عليه الحال في الاسعف والاهون من الهيئات العظمى من الحديد وسائر العنرات هيئة السمينة والسيارة ولطيرة ولسيوف والسكاكين والدروع والمعتولات والاسلحة الرقعة من التلغراف وأدوات لامودج الحامنه للانسوات ومكينات الحياطة ولتحرير وكرب لارس ونقير الحمار ومكينات الطحن والخبز ومكينات الوف من المتاج التي هي هيئة تولد الهيئات والآثار هيئة فهية واثرفاثر يحدثها

ويكونها الصّاعون في اعيان اموال غيرهم عصاً وتلك الاعيان هي قطعات احسام ولزينة  
و حجرة او معدنية دائمة او حامدة لاصح فيها من صانع ولا اثر من مؤثر وكذلك  
بناء العمارات من اموال الغير فهذه الآثار والهبات لها<sup>(١)</sup> قيمة خطيرة بل هي عند العقلاء  
مال وملك لصاحبها زيادة على اختصاصها به ومنوضح ذلك عند التكمّل حور كلمة مالك  
والعدل وموارد يستعملها لاحكامها الخاصة واشتركة

ومن اوسطها عمل الصوف والفن والسج والحاكة والصاغة والصناعة سبك ألواح  
لذهب ولفضة حلياً او اواني وكتابات معقورة وبانينة فيد انواع الفضة والذهب تحبب أو سلاسل  
و ملوآة ومماحق وحوتيم وبحر الاحشاش ونحتها وحرطها سرراً وعصاً وقسيّاً ونبالاً و

(١) من قلت ان هبات هذه الصانع المظنية عند العرب والفقلاء لا تعد موصوفاً مستعلاً في  
قيل حين ايجز لها واما يومو الفقيه مثلاً فوموا المجموع من غير تمييز حتى كان لا يميز  
مستهلكة في هيئة الصناعة غاية الامر في اعيان في دمة المالك كما ان بعضها قد اشتردها  
لصاحبه في دمه حتى يؤدب من غير ان يكون للصانع حق او شركة في هيئة الصناعة وكذلك المالك  
في صورة الفضة فيه حين ملكه حتى دمه للمالك او على المالك ان يؤدى منها ذلي املك  
ولا يميز هنا كالمالك لدى الفضة للمالك وجميعها مستهلكة في هيئة صناعة والقيمة ههنا شيء  
واحد هو للصانع وليس صانع للقيمة او لمن موجبا لحرمة تصرفاته في القيمة المصنوعة الا نادى  
مالك الا يميز الى هي كالمالك طلب ولا لا حكم للعرف وحقه هل الصناعة بهذا الحكم لجائر  
فان حكموا بذلك فهو خطأ لا حجة فيه ولا معنى لدعوى الاستهلاك واسئله سائل في هذه الاجسام  
لمصنوعه كما وكما وورثه وقصه وطولا وعقد بل الضرر بالاصالة الى الاعيان لا للموارس وتاب  
الا ترى ان الاية تقوم عند الحاجة مفرداً من هياتها هذا امر معمول به عند الفقهاء وبذلك لوضح  
لاستهلاك بهذه الصناعة الموصوفة حسب العرف ارم ان يوهم الحكمي بان تكون هيئة الصناعة  
مستهلكة في اعيانها مستهلكة البرز في الجوهر من هذا التوهم وولي والرب الى ايوهه من  
استهلاك عيان يجرى في الامر من الهبات كالأموال النافعة التي تملكها الصانع في اعيان اموال لتبر  
سواء اذن من ذلك فلا شيء له بالقيمة مثلاً لذلك اعانها من غير ان يكون له حق لا اجرة لعمه  
ولا قيمة لان له كالمالك ولا في زيادة قيمة الاعيان بالجمع والتفريق بل وبما يضمن نقصان قيمة  
المكتسوة منها بالية وسيأتي عند التكمّل حول مفهوم النكته العقلية وتسهيل معاهد منه تحريده  
عن سائر شئون اسلاك في املاكم ما سيجل صدق الملك والنال على الآثار والهبات ما سطر

ولا وجه لانتقال القيمة بين اعيان و قيمة لهبة الى الدفنين دمة مالك الذين و دمه صاحب  
الهيئة الا بانبر صى على ذلك مشروع ( مؤلف )

مشقوق، ومصب، وكدمات، وصاديق، وحفأ، وواد، وراش، وكعابة، وقصاعاً، وإذابة الأحجار  
المطلوبة، وحملها مباح، ومشاكي، ومناظر، وممر، وتلسنوت، وطروقاً، راحضة، ونحوها  
والأحجار العرفونية، ونبي، وطروقاً، وسحت الأحجار، وقدوراً، وحفأ، واسطوانة، ولسة للمعدنات  
وسحت الأحجار، الحرمة من الفيروج، لعقني، والررحد، والدرك، قصوصاً، وسلاكا، وسدحات  
ووعية وغيرها، ولعل، حس، ذلك من العظمى لا الوسطى

ومن ضعفها، واحدها، ولعل، نعم، في سوى العقلاء من الأوسط تبيس، المدور، وصقيل  
العازات، والأحشاش، والأحجار، والمسوحات، ولوث، تصوف، والقطن، وحمل، ولوث، اكسية، سلطنة  
وسقطا، وروشاً، ولتبدأ، وسحبها، حبالاً، وحوالق، وعبر، اث، ودع، الحلود، ومهلمات، احرقها  
وجعله، حفأ، وطروقاً، والعسة، شتوت، وعلزبه، وطداسه، وعرا، وصنع، اقراصيس، من الحرق  
أو الترس، أو، الأشجار، وعرف، وسحت، العظام، سما، العراج، الكثير، من هيات، الصماح، و  
عسل، الالسة، والثبات، من، لأوساح، سما، من مامعات، الألوان، المعيرة، لها، بل، المعسنة، لها، لولا  
التعجيل، ورك، ليس، طاء، درعوه، الصامون، والألمان، مثلاً، فقط، بل، ماء، معدنية، وعر، كنيته  
ومها، غسلهم، ما، يدفع، الارسية، ومحلولا، الرقيق، وما، يسمى، (د د ته)، والمقط، والنزيرين  
والعوامس، وما، تصون، الكثن، عن، لتلاشي، في، صور، القمر، فحدث، فيها، مذات، نقاو، خاصة  
ذات، قيمه، في، أسواق، التجارات، وما، يحدث، فيها، بذلك، لون، مطلوب، بسر، المناظرين، رائداً  
على، لونه، الأصلي، الذي، كان، له، قبل، التناطح، والتوسخ، ما، نوع، الاوساح، كدق، العصور، ودم  
العوس، القمل، ورثيم، لدباب، والدم، وما، مامعات، أرجه، تفقته، لولا، تعسلها، بعوسل، فسيته  
ومعشيات، ومطعمات، علميته، وحسن، اللس، والسكر، حلويات، وطبه، وحامدة، يصعبها، القف، دون  
وحلق، رأس، لعم، والاكاع، أو، جعل، اللحم، هريسه، أو، كباد، وطحن، الحصة، في، الرحي  
أو، المكينة، وعجن، الدقيق، وحصره، ما، أعاد، محتله، تصلح، للملوك، والأمراء، والمترفين، ومن، الأحف  
الأصعب، ررع، لحبوب، وعرس، لوى، فاب، آثار، الرشد، ولعمو، والمسال، وشجر، والأعصان  
والشمرات، سماوي، ليس، للزراع، عمل، وتأثير، سامر، لمأثرات، في، ذلك، ولكن، الدليل، كما  
أشرنا، أمضى، كونه، للزراع، المعاص، فما، كونه، وحديثه، العاقل، أولى، كونه، له  
واما، ما، ذكره، سيده، دام، طله، في، كتابه، إلى، من، ان، من، غسل، ثوب، غيره، من، الدانس

أو كسدر غيره أو نظف الحططة من الحصى والقفاة والحاصلة وإن كانت اثرأ ووجودياً  
بالمساحة لعريقته لئلا ينشأ من باب العدم والملكية فليس على ما ينبغي إذ لا يباقي الأمر  
العدمي حصول من وجودي معه والعرف والعقل والشرع متطابقة على كون القفاة والمظافة  
امراً ووجودياً محسوماً فقد تفرز في كتب الطهارة من الطهارة والمسحاة موضوعين  
ووجوديين واقعيين كسببهما الشرع والمظافة أقوى من الطهارة الشرعية التي تحتج  
مع جميع الأوصاف والحدوث لطهارة وحقيقة والمظافة سد وجودي أصداها الوجودي أي  
الوساحة والصدآن هذا لا ذلك لهما، إذ رأى أحدهما وحد الآخر وأي مسافة في ووجودية  
المعدية والقفاة كوجودية الوسخ وإن لم تكن له عين جوهرية وليس للمظافة عدم  
لوسخ وكذا العكس وإن جاز اقتزاع العدمي منه في الدهر شرعاً لأعياناً واقع له ولا  
حكم له، لا بدراً لعدم صحيح كما لا يقال للوجود في حال نقيضه عدم عدم العدم ولا لعدم  
عدم عدم العدم ولا للوسخ عدم عدم الوسخ ولا للمظافة عدم عدم عدم الوسخ، نعم يصح  
اعتبار عدم الوسخ من التظيف واعتبار عدم المعادة والمظافة من المتوسخ عرفاً وغفلاً من غير  
أن يباقي لوجود ووجودية الواضحة فيقارن ثارة هذا الثوب التظيف بقي وحري أنس  
بوسخ عند توهم التوسخ وأما كسدر الدار فهو كنفس لثوب من العار أو من لثوب وأشياء  
أخر سقطت عليه من غير أن يوجد لها وصف للقفاة والمظافة فإن التظيف يقبل تمسحه  
بالوجه بل ويسته باللسان بخلاف الأرض المكسوة وربما كان الشيء نقياً نظيفاً مستورا  
لوسخ من غير أن يبرول بقوته الذاتية كحجر المرمر المتلصيح بالطين والتراب ووساخ  
أخر وكالمزاة التي أعلاها العار العليط والصدآن القفاة بل لشبه لا بعدم إلا بالأسباب  
أخر قد أصدتها وكذا ردة الحصى والنس من الحططة وعربها عن لثوب والقشور وغيرها  
فليس هذا إلا الأمر العدمي محض نعم أو تدور الحططة وحاصها لسموم أو ما غير لونه  
الطبيعي وطعمه ورائحته وسائر أوصافه فعملت بتغييرات فنية أعادت أوصافها وبقوتها  
وجودتها كان من أمثله نعام ولها القمه وعاية ما يمكن أن يقل في الثوب الممسور الذي  
لبسه المالك قليلاً فغسل بالماء دفعا لصدأ العرق وحلباً لصفائه وطراوته فإن أثر هذا الغسل  
يضاء وإن كان ووجودياً لكن لما كان في غاية النصف والحقاء لم يعثر أهل السوق له

قيمة ولا يعتدون به لا لأنهم يعدونه أمراً عديمياً بل لأنهم لا يعتدون له مالبسة وملكية واحتصاص قيمية وقد لا يعتدون بالأمر الوحدوي لغلته فكانه لم يحصل فيه شيء كما لو امتلك المحيط بقدر اصبع محيطه محيط امتلك معبر اذنه وتطاح حاشيه وبه قدر اصبع مثلاً بالطير فطاقه فان ذلك لعله كالمعوم لا انه موجود لكن لا مادية له ولا قيمة وكذا لو وضع العاص في غصة ونقطتين او كتبت حرفاً وحرفين اللهم لا من يدلون من كافات ابن مقلة الذي كانوا يدلون الأموال بآراء حرف الكاف الذي يفسه فهو امر آخر يدخل في مثله لما قام بل ربما جعل الثوب سترًا لآرائه ذلك الحرف وربما اردات قيمة الثوب به يد لا يغرس من الثوب مقداراً يسع الحرف إلا من لا يعرف ما يعتمد العقلاء

ثم انه قد يحدث مع حدوث التقاوة والمطافه كيفيات اخرى وجودية كالصفة واسلامة وقوة لرشد والماء كما يفعل المسالاب العمية بالاشجار المدودة وبطريقة الضعيفة سموم الاهونه الحارة والبرد القاس الذي يشرهما على العسر واليسر وعدم صلوح الحمل للشعر أو قبله حتى لا يحمل إلا واحده أو اثنين وذلك بالتدريقات العمية التي شاهدناها حتى حصلت المعاودة عن اعب الدورات والسموم وحدثت السلامة وقوة الرشد والبناء وقوة المصح التي فقدتها لاشجار تلك الحشرات والسموم والامراس بل ربما اردات قوة الماء والرشد بسعة لحم وكثرة الاعصاب وازهار والثمار وقوة اصحابها الطبيعي وحسن مطرها وقوة مقاومتها للحر والبرد والرياح وحدثت الوانها الطبيعية بعد فساد جميع هذه الكيفيات الوحدوية المحدودة التي يجمعها السلامة بعد السقام التام

وقد شاهدنا في طرسنان في السين الاحيرة فساداً عجباً في اشجار العواكه التي تسمى بالمركتات وسائر الثمار وصالحاً وتمهيداً وعلاجاً لم نسمع ذلك من قبل وذلك حدوث دود بيض لا لحم فيها ولا عظم يبصى الشكل لعاني لرج كمياس اليبس على تمام الشجر من خشها واعصانها وأوراقها تمتص عصارة الشجر وهي ضعيفة تتلاشى بأدنى اشارة وعصر خصب وكانت الأرض المحسرة سود وعليها لعاب غليظ أسود غريب مفتش ثم تمكش وتديل وكذا العواكه والاعصان وقد عملوها بكل مياه صلبة فبسة بالنوايس ورسوا

الأممات القتاله لملك الحشرات وآخر، الأمر حانوا سعاب فيها حره لطيف عددا كثيرا  
 وطيروها إلى الدور والسماتين فعد منها سرب إلى دارنا ونفس لكل واحد منها كالعقر  
 في سرعة برق الحافض على وسط طير الدوده فمعه، جعلها فشر في لحظة لا تكاد تحس  
 وتطير إلى الأخرى، والأخرى لا تخطئ المقله الوسطى من طير تلك الحشرات حتى  
 ابيضت الأرض تحت الأشجار من قشور تلك الدوداب فعملت لقوة والطاوة والسلامة  
 والقوة لا واحدة بل متعددة لكل نوع من أنواع حركاتها جسمه وسبحان الله الذي  
 تصعصعت لعلته ذلك ثم وحامد وكل حي وميت ثم طار سرب البحر ماء فلم يدرك ما صمغ  
 بها أليست هذه الكيفيات الوجودية ذات فحة رائحة معصومة على ملك لشجر ان احدها  
 المحدث تغير أدبه بل ومع معه لشدد احده بالعالج ورحائه خطاها عودها إلى سلامتها  
 من بعد نهسها كأندي لم يصره إلا سرد والريح بوجه عادي فإن كانت هذه الصفات القيمة  
 أموالا بل مملوكة منها، وإلا كفى الاختصاص في المطلوب ومن ذلك القنوم والكمال الصبي  
 المطلوب الرابع، الحاصل بالتمسك بالآية التمازيت والغرب كتبه لدورات ولا دويبة  
 والعقابر والأحشاش التي تأكلها الأرض دمه ورفعا فتفتق وتظلم وتسلم من كل مادة  
 حادة لداعة ومن كل الهوام الأكلالة والسموم القتاله وكل فة يحب عند أهل الصابغ  
 نقاوتها وسلامتها منها، بل يحصل بذلك شهادته أهل لعل مرج حديد نافع وطبيعة ثالثة  
 مطبوعة ولهم هذا لأمرشان عظيم راجع عند هذه المرون بين المعسول النقي الصالح وما لم  
 يغسل أو غسل سبب غير كامل وندقق في ذلك وفي قيمتها وهذا السوق لا يماس سوق  
 القصب وانصار ولرآر ولحمار فذلك من أهل ولتاعهم سوق وهل يفهم العرف قدر  
 قنوة العار وما عندونه وقد قيمتها وسهنا وعلائقها ورحصا ووجودها وعندهم وهل يدعي  
 الحمير في سوق العكاس الأدبي وإن كانت حاملة الأسعد الأدب لشخص أفدر، لأدباء  
 وخطاء لعرف حتى في محسوساتهم كثير فيتوهمون حركه شعلة الدو له دائرة والقطر  
 المتوالي خطأ مستقيماً.

وقد كنت حاضراً في صحة والذي قدس سره في محاسن بعض اختيار الطلبة السادة  
 كبرالا وكان سيدنا الصدر الأعظمي وجمع من لفصلاه خصوصاً منهم السيد ابراهيم القرويني

وجه الله وهذا السيد المتقي حائس عند السماور يصب الشاي فجرى لكلام في الرطوبة الحارة على لسان هذا الساقى قدر الصدر كيف تكون الرطوبة حارة وهو يريد امتحان فهم الساقى وهو صاحب المجلس ونحن صنفه فأجاب ألم تر الحداء اخرج الحديد من الحجارة وجعل يدق عليها سطرقتة كيف تطير منها قطرات لبار فهدى هي الرطوبة الحارة فامتلا القوم صبحاً بعد سون أنفسهم عن الفقه فقال السيد ابراهيم رحمه الله أنت حائس عند السماور وتصب الماء الحار فهذا أولى بالتمثيل للرطوبة الحارة مع أنها ليست به لأن ماء العرات بارد فاطلع هذا كالماء في طلبة العلم هذا الادراك فما طمست بعموم السوق وهم كالأعمام من أصل

وثانياً ليس هذا المسحح المهم المسمى على أنار الوجودية القبيحة التي أحدثها العاص او المحطى في العين مدلو كه لغيره مقصوراً على مثال حتى وأثر صيف كقصاره ثوب بالماء ارفع اوسع أو اسماشه أو نحو ذلك كى يصلح لتوهم هي وجود لآثر ارجاءه إلى ما يقاربه أو بلازمه من أمر سلمي و بدعى حل تعرف صاحب العين فيه وعدم صفاه لقيمته وسعى عنه عنوان المثل والمثل والتحقيق المبني لحارحي كحق التحدير بل وحق الشعلة وحق الحيار وحق لركوة في العين مثلاً ويقار ليس الاثر حقاً حارحياً كهدى الحقوق فلا يجوز هدم أساس هذا المسحح السيد في شرق الارض وعربها العاطل لحقوق المسلمين والناس احمين وأموالهم ومالهم وأجسادهم وأثوارهم وعضو عائلهم في الرق والحر والمواء قصر لظفر على أنز قصاره ثوب المصالي من المظاهرة والبقاوة فسعى كونه وجودياً ويجعل صاحب الثوب مسئولاً مسدداً ما حدث فيه كاستبداده بثوبه ويصوب خطاه لعرف ومساخنتهم فانه ليس إلا معنى سلب الوسخ

هـ ذلك فان نفعه لا يبرر أساس المسحح في أنار اخر محسوسه ولوصفيته كالصنع والكتابة والمقوس إن لم يكن لها جسميته وحرم فصلا عن ساير الآثار التي ملأت اركان العالم كما ان ائداته في ذلك لعدد الحمى في القصار المحصنة والرحاسة الصرفة ليس فيه فتح عظيم لمن سجل الضمان وحرمة التصرف بلا شركة فيه وفي امثاله الضعيفة من ساير فروع المقام فليس كان هذا العدد الحمى ايضاً من فرع المقام فليكن وإلا فلا يكر لكن الحق حق ان يتبع في قتال مسامحه العرف التي ليست في فهم عنوان مأخوذ في آية أو روايه



حتى يستند إليه النقيض أو المحدث أو المستتر فإن كان في التصحيح والتحريم تصديق على مالكة الثوب فإنه لا يحسن حقه من جهات حر إذ ليس عليه حرية حمل العاصب وعلى العاصب ضمان نفس العين و لقيمة للمالك وإن ردت القيمة بماله وأثر عمله فهو لهم للمالك ولا حجة للعاصب في الرادة وتحريم عليه التصرف في متاع بل وأما كونه ولو لحظة بل لا يجوز له نقله إلى غير مالكة المتاع بصلح و حدود وإن كان انصره ترجيح يد مالكة في أمركه إلى أن يرضى الأمر بينهما فإن تدارعا مسكه الحاكم أو استثنى ثالثاً عليه حتى يقضى الأمر الذي فيه يستفتيان .

ثم أتت بعد ذلك الكلام مثلاً للأمر ونقول إن كذاً وتبعيلاً وتبريراً في هذه الرد العملي الذي اعتنى به سنده السبيل لهادي دم طائفة من الأوساخ عن ثوب وإن كان من باب إعدام الملكات لكن لا ينافيه حصول أمور وجوده معه كما أشرنا وهي القارة والمطافة المنة لأن للوسج والمند و كذا الطيبات المنة للصوفي المقرب لندره والحسن المقابل للمشقة وتوصي المنة لدفتر نصفي لفقار للمظلم والمسط المقابل للمكسب والناعم المقابل للمحس والطاهر المقابل للمحس وأرحس والأمس مثلاً المنة بل للاسود وغيره و الطاهر المقابل للمستور لكونه مستور لبقوش معنى الأعلام أو التثابة و كذا هذه أصناف الوجودية من الأعراس المحبوبة بالصحة لاجتماعها لها ولا على العاهل أو العاهل من العاهة العمية ولا بد من تبعيد هذه الأعراس من في موضوع واحد هو كانت في حرمة واحدة أو مقام بعضها بعضاً تقرر من حوزة قيام العرس بالعرس كما صرح به الشيخ في طبيعيات الشفاء ولا يغاس راء على ملك كل فاعل محدد لفعله فإن الكلام في لآخر الوجودي الحيات من العمل في الأعيان على أن التعبير بملك العمل سما هو بمعنى القدرة والاحتياط لا بمعنى الملكية الاعتبارية المعهودة حتى أنه لو كان فاعل احتياط لم يكن عمله مملوكاً لا بمعنى وجوب لوفيه والراء المستأجر له به لا الملكية الاصطلاحية ولا الملكية للمصانع في الإجارة ولا هو حق عيسى بل مستحق حكومي ومساحر يستحق العمل ولا خير يستحق لآخره

وأما كون الأثر الوجودي مملوكاً بالملكية الاصطلاحية وكونه من الأول اختاره

فإن في غنى عن هذين العناوين في العمان وصدق اليد وما دأ على حرمة التصرف فيما هو المغير لا للمتصرف سيما ما كان ذا قيمة ومالية وعالية الشيء قيمته فلا يجب أن يصدق عليه عنوان طار وملك المعهود إن سلمنا عدم تعلقهما بمثل ذلك لكننا جعلنا المطاط الاحتصاص بل الاحتصاص هو المصحح لاعتبار الملكية بالمصلحة وعمود الأموال في الأعيان غاية الأمر أنه أوسع دائرة منهما بل يمكن أن يقال لا حصة للملكية بل الاحتصاص فهي كل شيء يحسنه وبحكمه وهذا الاحتصاص المالي القيمي القابل لنقله من يد إلى يد ولو بالمصلحة لا يشمل فعل الفاعل لعدم صلوح نفس العمل بعينه للانتقال ولو بالتبع مع أنه لا مالية له ذاته والحرية ليست قيمة لها بئس بل لعمري عقلائي يتعلق به فلا وجه للمقتضى ككوع الرأسمال وسجود الساحد ومشي الماشي لمجرد حوار إن بقا ذلك ركوعه مثلاً وذلك الآكل أكله فإن ذلك مع أنه لا يحسن استعماله عند العرب إنشأ هو بمعنى القدرة والإختبار لا بمعنى الإحتصاص المتعلق بشيء ذي قيمة وذي مالية ولا بمعنى الملك والمال .

وبالمجمل فالأعمال والأشياء المربطة للأوساح لها تأثير من أحدهما إعدام الأوساح سواء كفي فيه السبب لمادي الخفيف المؤثر كالد اوساح صعب كالصاوان ودفع الأوط وتوسيع غير مغير للون الثوب أو توقف على اسباب قسبة كما لو انصب على الثوب مثلاً أشياء ملوثة ومشوّهة ومكدرّة ومخشنة ومكسفة ومعقمة ومدمّسة حتى يبلغ الأمر إلى إفساد لحمة وسداه لوام يدر كوه بالتعسلات العسة له عنها فتصونه عنها عن التفتت والرئاسة التي تسقط قيمته لسوقته لصيرورته بها حرفه بانه لا تصلح إلا المرقاع سيما إذا اتفق في آلاف احتمال من الثياب والمسوحات في المؤسسات والحانات لا مجرد قطعة ثوب يستر بها مصلحي عورته ولم يكن عليها إلا لتطهيرها مثلاً عن نوا لرصيع أو تطهيرها عن زهومة حصلت من لمس المرصع فإن حقه الأثر الوجودي هنا وضعه الذي كاد أن ينهي إلى الصعر ربما أوجب مساحه العرف خطأً فيقواون لشيء فيه بل بتفسير قولهم فيه ويقولون تطهير لا شيء فيه عاقلين عن أن حقيقة النظافة ليست تفسر بلا شيء فيه لأن عقولهم لا ترى إلا المعسوس الحسيم وإن كان لا أقل كالألوان أو الملموس وإن كان كالصحامة والحشوة

## والصلاة ونحوها

لكن من يعلم الحال لا يحتاج إلى معنى الأثر الوجودي لسلب الصمان واستباحة التصرف فيه إذ يمكنه أن يقول لأقمه ولا ماله له لكن ما يصنع بحرمه التصرف فيما يحتسب بغيره مما لا مزية له أصلاً كصفت من نفس أو عرفة ماء عند الشط إذا لم يرمس صاحبه وصرّح بمسعه عنه ولا أعلن نفسه ببيع هذا التصرف بتكليف زيادة على سلب الصمان وأنه يعلم أن عدم حوار أصلوه في مثل هذا الثوب لا يبدل مقدار ماله الأثر إن لا يخرج بعضهم عن كونه للغير لا الله لك ومن بعد أن يقال « مثل هذه النظافة لثوبهم كونها أمراً عديمياً عرفياً لا شئها لها فضلاً كما لو لم يعمل أو قرر أمر أم الخط الضعيف من الوجود الذي شئتوه في الإعدام والعدايات إذ لا يعمل أن يدرى لغير ما يراه بعضه من وصف النظافة سواء كانت عديمة أم لا وهل يدرى بها وصف حدثه غير ماله الثوب وكيف يسكر لصفاء والبياض المشرق للصر أو ظهور أو انقراض المستوي تحت الأوصاح حتى ضعف أو تبدل بلون آخر فأظهره العمل أو بدله بلون مطلوب بل أحسن من اللون الأصلي بل ربما يورث قوة قيمة المانع في كل ذلك حوار محسوس لا سحر وإن كانت حقيقةها عديمة على فرض تسليم ذلك كما لا يسكر كونها لغير صاحب الثوب ومحتصاته لا حظ لصاحب الثوب فيه فيحرم التصرف فيه وحمل اليد عليه وإن كان بحيث لا تجعل له قيمة في السوق يدعى أن محرّر زيادة لرعه في الثوب لهذه الصفات لا يستلزم القيمة لكن هذا لا يوجب حلية التصرف فيه بالأرضاء سواء يدل الماء لطلب ماء أو سح الثوب من الغائب .

وربما أمكن تصحيح الصلوة فيه والتمتر به حتى في الصور التي لا رب إن للأثر فيه قيمة بل وعلى تقدير كونه في مثل النظافة ووجودية لا عديمة والمصلحة بل وعلى تقدير صدق الملك والمال لمصطلحين عليه وإنك يدعى كون الأعراس العارضة للموضوع المملوكة لصاحبه معصوباً وحرماً خارجاً فلا يصدق عليه وقوع أصلوه فيه والمأس له بالنظافة والمقنن والكتابة والصنع وما أشبه ذلك لا يصدق عليها الثوب مثلاً لكونها في الثوب ولا المس ولا وقوع الصلوة فيه أو فيه في الثوب معاً كالنظافة والطهارة والقباطين والخصوط

المصنوعة وكون الثوب لباساً وسترًا لذلك وتحت يده وسلطانه ومشغولا بالتصرف لعبادي وحركات صلواته لا يسرى إلى هذه العوارس والأعراس إلا بالأعراس كحركة حارس السبعية، حركة السبعية بل هي هنا أحصى منها لأنّ الحارس يصلح للحركة بسببه حتى في السبعية على وفق حركة السبعية مثلاً واللون والقش والظافة وما شئها من الهيئات لا تصلح لذلك ولا توصف به حتى أنها ليست كمكان المصلّي الذي لا يتحرك بحركة المصلّي والمناشي إذ يصدق الصلوة فيه لا في الأعراس

وربما أمكن تبييد ذلك بأن وجود العرس يعني وجود موضوعه الحوهرية بل قبل أنه لا ذات له إلا معنى ذات موضوعه ومهيئات أجزائه الحوهرية ولا عزة تقول جماعة من الملاحقة بأنّ الأعراس حواهر أو قوائم بأن مجموع العالم مجموع من الأعراس فإن ذلك مما لا يقبله أوهان العرف السليم المحكّم في أمثال هذه المسائل ومن هنا يعلم كلفه ( في ) الطريفة لا يصدق بها أن تكون الصلوة واقعة فيه أي في العرس وصدق ذلك على وقوعها في شعرة واحدة مثلاً بما لا يؤكل لحمه أنّها لو تكون الشعرة حوهرًا لا عرساً

ولو سلم وجود العرس في حيال ذاته فصعب مستهلك في وجود الماحل والموضوع الحوهرية ولذا لو سرق أو قتل أو تصدق في ثوبه المصنوع لم يصح أن يقال فعل ذلك في الصنع والقش والظافة ولا في الثوب والصنع معاً نعم لو صلى عليه لافه أو جلس عليه أو سجد عليه أو مسح تراً مثلاً بالصريح قيل مسح الثوب وما فيه به وكذا لو غسل الثوب المصنوع والمنقوش والمكتوب فيه لم يكن العارص خارجاً عن غسله فبدأ له احتياطاً عنه فليعلم فإن وجه الفرق بين في وعلى دقيق والمنقش هو الدليل وهذه غاية ما يقال في تصحيح التصرف العبادي وتحليله واستباحته .

والجواب عن هذه المعالطات البسطية زيادة على ما تقدّم أن هذه العوارس في نظر العرف والعقلاء أشياء وجودية ذات قيمة داخلية في المتاع لا خارجة وهي أوصاف له وأثار فيه تحسّ وتمصر ويشار إليها وتقلّب على الأيدي لتعيين قيمتها فإذا كان منها وصف بلغ من الصعق إلى عدم القيمة والمالية فلا يخرج عن أن له صاحباً مخصوصاً لا يشاركه صاحب محله وموصوفه فيه وليس له أن يدعوه ويدعى أنّه له وإن لم يكن له إلا أن يملكه بالارصاء والعرف

وعقلاء السوق لا يتعلّقون هنا بأن العرض لا وجود له مبهمة إلا بوجود الموضوع ومبهمته لا أنّه أمر عدمي من الاعداد والممتلكات على العكس بما ذكر من المساحة الحاطة ومن حسن الاتّفاق أنّه معديق للواقع وموافق لما حققناه بل ان كان نظر مسامحي فأنما هو في عدّه هذه الاعراس حواهر قائمة بحواهر أقوى منها فيكون قول الدين رحمه ان الاعراس مبهمة الكيفيّةات حواهر بل رحمه ان العالم اعراس مجتمعة وليس فيها حواهر مؤبّدات هذه المساحة العرفيّة الكمال لا يحتاج إلى هذه الدعاوى لا في الواقع ولا في نظر العرف والعقلاء كما شرحنا فلا تعيد

وثالثاً ان عنوان الملكية الاعتباريّة التي هي من الاعراس المبيّنة و نسبة بين المالك والمملوك محرّد اصطلاح من الفقهاء كما صرح به الشيخ الأنصاري قدس الله سرّه في المكاسب وليس أمراً اخذ موضوعاً في كتاب أو سنّة أو معتد اجماع للحكم بأنّه يجب ان يتعلّق بالاعيان الجوهريّة المنقولة أو غير المنقولة ومن نوهتم ذلك لمحرّد ان البيع الشرعي لابد ان يكون الموصوف فيه عيماً فقد اخطأ خطأ فاحشاً هذا مع بحثهم الطويل في اعتبار هذا الشرط في العوض كيف ولا اشكال في تعلّق هذه الملكية العقلائيّة بالمنافع كما في تملكك المنافع في الاحارات والصلح وغيرها والاعمار كما في استيعار الاحرار على كل عمل حتّى العبادات والتلاوات والحطب اشائاً وانشاداً والكتابات بل لزوم تعلّق البيع بالاعيان ليس له دليل قاطع غير الفتاوى ومصرف الاطلاقات إلى المراد الأكمل الأكثر وقوعاً وخصوصيّةات موارد الأدلّة والاستعمالات ليست على وجه يخوّم مفهوم البيع بحسب مادّةه وهيئات مشتقّاته بل لم يتّضح أو يكون العين الجوهريّة شرطاً عقلائيّاً أو لمعيّاً في متعلّقه وان اشتهر حكمه التعسّدي بذلك وعقلاء العرف يحلّطون الموضوع والحكم ويخصّصون معنى الموضوع بالحكم عملةً واشتاهراً

ألا ترى ان رسول الله ﷺ قد باع حنجره المدتر ولم مع رفقه ولم يسكر العرب مع اتهم أهل لئمة عليه واحار الامام الكاظم عليه الصلاة والسلام بيع دى اليد سكّنى الدار المحوولة المالك و على ذلك فأى مانع عرفي أو عقلائي من اعتبار هذه الملكية النسبيّة من هذه الآثار التي لها قسمة ملاّت أركان العالم هب عدم جوار بيعها واحراء احكام البيع



القديمة التي لم يملأ الأذهان اصطلاحات المتحدثين ولدا لم يحدوا في اللغة دليلاً إلا من كلام القوم في مصاحبه حيث فسر السبع بمادله ما مال يفسروا المار بالمين في كلامه وهذا تفسير منه له سطر فقهي لا لهوي كما لا يحى على من راجع تمام كلام المصاح وسأني ذكره من بعد ولكن لا يهتما حال مفهوم السبع كيف كان

وحامساً ان لغة المثلث وما شتق منه في اللغة بمعنى واحد اعنى الملكية المطلقة التي لها أسماء خاصة شرعاً وعرفاً ونتائج خاصة كذلك وإلى اليوم لم تصح لنا ولغيرنا مفهوم جامع مانع يطبق على ما اصطلاحوا عليه فيقال المستأجر والمستعير ولدي ابيع له كل تصرف والوكيل المحضر المطلق ومثاليهم ولا معنى لتفسير أصل المفهوم بأحكامه ومتعلقاته وما للمثلث من الصفات من لسلطه وحوار أسماء التصرفات ووجوه النقل كالبيع والوقف ولهم وغيرهما مما لا بد منها ان يكون لما قل ما كان بالمعنى المصطلح المححول لمفهوم الذي لا يتعين لا يصدق الاسم واللغة أو بالأحكام ولا تار بوجه دالر أو شبه بالدور فليس من العريب ان يطلق هذا الاسم على من له سلطان كسلطانه ويد كيدته وتصرف باعد كنصره الماقد لولا المانع والمزاحم كما في أمثلة المقدم لا الموارد التي لا يطلق الاسم على دويهم إلا بمعنى آخر لتسلط الفاعل المحتار على فعل شيء أو تركه

فيجب علينا أن نتحقق معنى الحديث في اللغة ولسندنا صحيح كتب اللغة واتفقوا صحاح الجوهر وهي التي فيه ما ليس في غيره تماماً بأبدية قال ملكت الشيء ملكته ملكاً وملكت الطريق أيضاً وسلطه قال شعراً :

أقامت على الملك لطريق فملكه \* لهاد ومكروب المطايا حوايه<sup>(١)</sup>

وملكت لصعبي أملكه ملكاً بالفتح إذا شددت عجمه وقال فيس بن العظيم شعراً :

ملكت بها كفى فاهرت فقها \* برى قائم من خلعه ما ورائها

يعنى شددت وهذا الشيء ملكت يميني وملكت يميني والفتح أصح<sup>(٢)</sup> وملكت امرأة إذا تزوجتها والملوك العدد<sup>(٣)</sup> وملكه الشيء تملكاً جعله ملكاً له ويقال ملكه المال

(١) أي التي تملكها المطايا من الطريق إنما هو جوايه - منه

(٢) انظر كيف يقول وفتح أصح مع ان الحروف هو الكسر وهذا يشهد بان الاستعمالات بل لم تكثر لا يخلو عن الخطأ - منه

(٣) انظر كيف يفسر اسونك بالعد كانه لا يصدق على كل مملوكه عند الإطلاق قدبر منه .



والملك فهو مملك قال الرزدي في حال هشام بن عبد الملك  
وما مثله في الناس إلا مملكة \* أوامه حتى أبوه يقاربه  
يقول ما مثله في الناس حتى يقاربه إلا أبوه وصبت مملكة لأنه استثناء مقدم وملك  
التنقيح إذا صلحها ودلها إذا يسهلها في الشمس مع قشرها قال أوس  
فمملك بالليط الذي تحت قشره \* كعرقى يصير كمنه<sup>(١)</sup> الفرس من عل  
ويروى فمن لك والأول أحود ألا ترى إلى قول الشماخ يصف نفسه  
تطعيمها حولي ماء لحائها \* وينظر منها أينما هو عاصي  
والتطعيم أن تترك عليها قشرها ليطلعها وذلك أصلها إلى أن قال بعد كلام طويل  
في مشتقات هذه اللفظ حتى انتهى إلى ملاك الأمر بفتح الميم وكسرها أي ما يقوم به إلى  
أن قال وملك الدابة سم المليم واللام أي قوائمها وهاديتها<sup>(٢)</sup> وعنه قولهم حادها يقود ملكه  
انتهى وصح الحاجة وإنما نقلنا جميع ذلك على طوله لتعلم أن هذه اللفظة في العرب العربية  
تستعمل في كم معنى ومفهوم وهل يجمعها مفهوم واحد أم لا فتأمل الآن في كلام هذا  
اللمعي المتضمن المفقود عليه العناصر أولاً اكتفى في الملك الدائر على السمة الفقه  
قوله ملكك الشيء أملكه ولم يستره بمفهوم تلقاه لأعراس ولم يجعل معلقه إلا الشيء  
الذي نعم كل شيء أو كثيراً من الأشياء ولا يفهم منه خصوص الأعيان الجوهرية إلا بدعوى  
الانصراف الناشئ من الاصطلاح وهو كما ترى ثم أتبعه بمعنى وسط الطريق وجعل الشاعر  
حواسه مكمونة وكان من ملك وسط الطريق أولى بأن يملك جوائسه فيه من معنى ملك  
الشيء شيء ثم أتبعه بمعنى التقديد والأحكام للمعين ثم التصليب للسمة فكان في معنى  
ملك الشيء شدة وصلابة لكمال اختيار الملك وصلاته في سلطانه على الشيء المملوك  
ثم قصر المملوك بالعدد ويلوح منه أن المملوك لا يطلق على كل شيء يملكه  
وكما أنه لم يفسر الملك وكذلك لم يفسر المال بل قال معروف وقال رجل من أي كثير  
المال قال وأنشد أبو عبيد :

إذا كان مالا كان مالا مؤثراً \* يصل لدهاء كل دان وحاح

(١) الظاهر كونه بالياء الموحدة كما يحتل القس بالياء الموحدة واليون منه

(٢) انظر كيف استعلا واطن هذه المادة بهذه البنية على الإحصاء على عهد الشيء ويتكشف  
عن سمة المفهوم قديمه منه .

ولم أحد فمما حصرني من فسر الملك الا صاحب القاموس قال ملكه يملكه ملكاً  
 مثلثة وملكة محرّكة وملكة صمّ اللّام أو بثّكت احتواء قادراً على الاستعداد به ففسره  
 بالاحتواء والقدرة على أن تسدّد ما تصرف فيه والاصناف ان مفهوم هذا القطع مع ارتكازه  
 في الأوهان بحيث لا يشبه غير امالك المالك و غير الملك بالملك محمول الملية والمعنى  
 فان السلطة واليد وتفرد التصرفات فيه وصحة تبديله وهسته ويهه والتصدق به إلى غير  
 ذلك من شؤون الملكية التي يرثونها على معنى الملك ولا يجعلونه عين ذلك لا يعطيه  
 اعتباراً معسوباً هو مشأ تلك الشؤون وكما أنهم استرعوا من جميع ذلك معنى سيطراً له  
 الشؤون لولا الحائل والمانع فان من عصب ماله أو فقد أو مدعه بحيث لا يستطيع سديلاً  
 إليه وإلى أي تصرف وأي امتعاع لا يجرح عن ملكه فمفسر القاموس مع انه تعبير  
 لذي الشأن بشئونه ولدى الاحكام باحكامه العقلانية بل الشرعية مفهوم بالملك المفصوب  
 والمفقود ونحوهما إلا أن يحمل على الاقتصاد لا التلازم وبعد ذلك كله فمن المعيد ان لا  
 يكون للملكية التي فرغت ادن كل طفل اسدى واستعمل لهظها في الكتاب والسنة  
 المعنى المعهود الذي هو ضالته المشودة مفهوم واضح متق له صورة معقولة في الذهن  
 كمفاهيم شئونه وآثاره واحكامه وعندي ان الملك هو الاحتصاص المطلق الكامل للشئ بمن  
 له ان يتصرف فيه باختياره كل تصرف انعمه العقل لولا آفة حائله أو قاهر طاهر أو مدع  
 حاصي هو في يده .

ولقد أجاد شيعنا الأ نصاري بقوله ان الملك نسبة بين المالك والمملوك فاراح فكونه  
 لشريعة كلمة النسبة واما القوي في مصاحبه الذي اعتمد الشيخ عليه في تفسير البيع  
 بمادلة مال بمال فقل ملكته ملكاً من باب صرف و ملكك بكسر الميم اسم منه والفاعل مالك  
 الجوفال في المال معروف إلى أن قال والمال عداهل النارية العم وفي القاموس المال مملكته  
 من كل شيء .

واما كلام القوي في البيع فهو باعه ببعه بيعاً ومبيعاً فهو بايع وبيعه والبيع من  
 الاصداق مثل الشراء ويطلق على كل واحد من المتبايعين انه بايع لكن إذا اطلق البايع  
 فالتمادير إلى الدهن بادل السلعة ثم ساق الكلام سوقاً فقاهياً إلى أن قال والاصل في البيع  
 بمادلة مال بمال لقولهم بيع رايح وبيع حاسركا ته حمل الرمح والحصران من خواص المال

فكان ينبغي ان يقول مبيع راجح أو حاسر فاطلقه على السبب أي التبديل المراجح أو المحسّر ثم قال وذلك حققه في وصف الأعيان لكنّه أطلق على العقد محذور لأنّه سبب التملك والتملك وقولهم صحّ البيع أو بطل و نحوه أي مبيع البيع لكن لما حذف المصاف و اقيم المصاف إليه وهو مذكّر قصد لفعل إليه بلعظ التذكير والتبعية الصفة على ايجاب البيع ويطلق أيضاً على المنافعة والطلاعة الخ انتهى وليس فيه ما يوضح مفهوم الميثاق في حدوداته والظاهر ان قوله وصف الأعيان اعلم من الجوهر والاعراس اموحوردها لأنها حملها في قمار العقد والسبب لا في قمار الاعراس والمنافع والأعمال فتدبر

وقال سديدنا الحرثي في فروع الفقه الملك والمالك القادر الواسع المقدر الذي له السياسة والتدبير والمالك القادر على التصرف في ماله وله ان يتصرف فيه على وجه ليس لأحد منعه قلت وهذا التفسير أيضاً لا يعيد حذره مفهوم الملك ورسمه لكنّه أحوذ من تفسير القاهوس ثم ذكر ما ذكره شيخنا الطبرسي في تفسيره لحدوده من قرينة ذلك يوم الدين و ملك يوم الدين قال ما ملخصه وقيل ان المالك امدح لأن من هو مالك الشيء يملكه والمالك للشيء قد لا يملكه كما يقال ملك العرب والروم ولا يقال ملك الديار والدرهم و يقال مالك وقيل بل المالك امدح لأنه لا يقال ملك إلا مع التعظيم والاحتواء على الجمع الكثير وبشارك الناس في ملذاتهم بالحكم عليه فملك مالك ولا عكس و مالك المثلث بمعنى مالك المملوك واحتار ذلك ان الراجح انتهى ملخصاً وقال أيضاً الملك بالضم ما يدرك بالحق وهو عالم الشهادة وملكوت ما لا يدرك به هو عالم الغيب وعالم الأمر انتهى.

وأما الكتاب الحرثي فقد استعمل فيه المثلث وعشتقته بمعنى القدرة والاحتيار يناسبها واصيف إلى الأعيان أيضاً كقوله ملكتم مائة حقة وقوله تعالى مما عملت أيدينا انعاماً فهم لها مالكون وإلى النفس كقوله تعالى لا امدك إلا نفسي وحى ولا يفهم من ذلك حد مفهوم الملاك<sup>(١)</sup> ولا حدود شؤنه وقد تيسر من ذلك كله ان اعتبار ملكه العقلانية من الآثار

(١) قولنا بعد لب و لتي مائة استقرار عنه وأما غي فظ السك والملكية أي اموال لا ماس يذكر من مائة مثلاً في البيع في الميثاق والمان وهما المهر والحق وما يترجع عندما في هذا السبب يظهر ان الآثار لوجودية لئلا لها من ملك ومن الملكية والمالية العقلانية وكذا

الوجودية التي منها هيئات الصانع العظيمة لا ينبغي ان يستوحش منها وقد أشرنا انه لا ينقص بذلك الفاعل لعمله كما لا ينبغي ان ينقص بأحكام خاصة تحت أدلة خاصة كاختيار بعض الصفقة وحيار الرؤية لأن عدم شمول الأدلة للمقام لا يضر بشيء مما قدمنا كما ان شمولها له إن صح وعم له وجه لا استعاض منه والتي الآن لا اشط للمحوض في أدلة الخيار.

### ختام

وبعد الآن وتأتي فالتدي استقر عليه رأينا في لفظ الملك والملكية الدائر على السمة الناس مادة وهيئة اشتقاقية انه مفهوم واحد بسيط مبتدع من مبادئ وتلخيص تصحيح اسرارها لكن ليس له مفهوم يساويه بل لفظ آخر الامدلول لام اختصاص فإذ أطلق الملك فهم الناس منه مفهوماً بسيطاً لم يتحقق له السبب الموحّد له على وجه يستحقّ جميع الشؤون التي للمالكين في أموالهم وأعمالهم فإن لم يصلح لمورد لجميع الشؤون بل لم يصلح إلاّ للقدرة والاختيار كان إطلاق ذلك المفهوم عليه بحسب شأنه من غير أن يأخذوا بجميعه أو

بالاختصاص من كل مبادئة مصداق هي عدم وضوح مفهوم الملك هذا الإخراج منه للاختصاص والسلطنة التي جموها أنراستك لإعنه وغيرها من الشؤون حتى صار الأمر هي لتبني الاختصاص فيفسد على بين الملك والملوك ومردّه من السبب ليس مفهوم السمة في مدعى بل السمة الخاصة الخارجية التي كان الخارج طرفاً لها لا وجودها وهذا مرجع لئلا الاجمال والابهام في مفهوم الملك وعجز من تعصّب نوع هذه السمة فإن لأعراض السمة لها أنواع معلومة ومدعى مفهومة كمفهوم لا ينسى والوسع والتشكّل والزوجية والرفية والامانة والولاية على أن حريّة الملك بالسمة بين الملك والملوك غير بعيد أو عين مفعول لا ما بعد لا حرف مدعى اسالك ومدعى الملوك حتى تعرف السمة الملكية بينهما وليس مفهوم السمة المطلقة الصادر على كل سمة الذي هو كالجنس لجميع أنواع الأعراض السمة مدعى هذه الملكية الخلائية التي لابد من اسرارها من مشأ صحيح وليس إلا كون شيء ذي قيمة قابل للمساواة مضمناً لبعض له السلطنة على ما يشاء فيه من التصرفات المعبودة فتكون الملكية سمي هذا الإحصائي الخاص وهذه السمة لخصوصية الخارجية وهذه لصفة الواقعية التي لا يتكبد عليها إلا سفاهيهم عامة كمفهوم السمة ومفهوم يوسف ومفهوم الاختيار انطلق شخص ذلك آنه للاحقة تلك الأوصاف الخارجية للنسب الامرية وقد شرحنا انحاء انصاف هذا الاسم والصور والجهول المفهوم والمهية المنوم المشأ هي الامارة

بعضها في فوam ذلك المفهوم المبسط المعسرعه بالملكيّة العقلانيّة ووجه ذلك اسمهم يطلقون  
مادتها على كلّ مورد يجب ما يقتضيه ذلك المورد وسندون مشتقاتها إليه بظاير اطلاق  
الكلي على الفرد وإسناد الكلي إلى العزوي الخاص الذي فيه شأن أو شأن من تلك  
الشؤون ووصف أو وصفان مثلاً من أوصاف صاحب ذلك الصواب العقلاني فلا يفتنون المفهوم  
يقيد ولا يستعملونه في المقيد لكن يظنونه لا تصرف فيه ولا تصيبق لدنرته ولا جعله  
حريّة ولو بالنسبة على الفرد لخاص العاقد لبقية الشؤون وعلى الشخص العاقد لبقية  
الأوصاف التي لا يجمعها إلا لعامل الكامل في المورد التام الشؤون وهذه قاعدة كليّة  
دقيقة قل من تمت له في هذا المبحث ألا ترى أنّ إذا قلنا زيد قائم مع الله قائم على رحليه  
أو إحدى رحليه لم يكن القيام الكلي المطلق مستلزماً لقيام جميع أجزاء جسمه بأن لا تكون  
بداه مرسلتين إلى تحت بل كما قائمتين مرفوعتين إلى فوق وأصابعهما أيضاً مسووطتين  
إلى فوق وإن لا تكون رفته مائلة وهكذا وذلك لكتابة تحقيق فرد من القيام المسند إلى  
مجموع الجسم في صدق هذا الكلي من غير تقييد لإطلافة خصوصيّة القائم من أجزاء زيد

والشؤون التي لنوبها من آثار الصايح والإعمال من لآخر والمبدء

وكيف كان عند ذكر الان من غير استثناء ما هو كقول إلى مرة أخرى  
قال شيخ لا حاري قدس سره في سياق ما يصبح أن يكون هوياً في البيع وأما العوض فلا  
اشكال في مورد كونه مئة ولا يبعد عدم الخلاف فيه و أما عند العود من حيث أنه قبل المعاوضة  
عنه من الاموال فلا اشكال وإلا طه اشكال من حيث افعال صار كون العوضين في البيع ما لا  
كما تقدم من الصاح وأما المصروف الآخر كعق الشفعة وحق العيار فإن لم تقبل المعاوضة بالمال  
فلا اشكال وكذا لو لم تقبل الاعمال لأن البيع تبليغ العبر ولا ينفس بيع لدى من هو عليه  
الطلا مع كونه متمسكاً له في دمه { السوك للدايم } فلو تم تبليكه بالسقوط ولا يقبل أن تسلط  
على ماله من الحق سلطته عليه لا عموم شخص واحد بخلاف الملك ماله مئة بين المالك والمملوك  
أنتهى بينهما و في حاشا على الكسار استنداعلى تأييد التطيوك في السقوط لقولنا لا يجب  
الانزاع بالسقوط عند تمسكه إذ يكفي في التأخير عدم استحقاق المطالب و خفاء سائر احكام الديون  
ولا عروفي كون الشخص مالكا لا في دمه كما انه مالكا لعماله قبل المعاوضة فندبر انتهى وقد  
هلت نظرنا في ملك الإعمال قبل المعاوضة بل ويدها .

و قال استاذنا العوضي على قول الشيخ ( ر ) و اما عند العمل الخ ما لفظ لا اشكال في نه  
من الاحوال يدها ان حاله حال عمل المدة في كونه فما يرغب فيه ويبدل بار نه المال وان كان قبل  
للمعاوضة لا يكون منكاً بخلاف عمل المد فانه ملك ليدم بيعة ولا شبهة في عدم اعتبار الملكية

وأوضح من ذلك شؤون الملكية من احتواء الأسلاك والفقره على انحاء انصرفت فان  
معهم وها وإن اعتد من جميع الحيثيات التي لا تستند منها حجة على وجه انحصاره و على  
بحر لتكفي لكن إذا أطلق على عمل الفاعل من شبهه أو أنه وركوعه وسجوده كان  
الأنطق على ما فيه أي في العامل وعمله من الوصف والشأن فيكون بحسب حار الفاعل  
بالنسبة إلى عمله وهو محترق القدرة على أن يعمل ولا يعمل وإن فقد سائر شؤون الأموال  
والأشياء.

فما ورد في ذلك الكلي ببسط بعضها ورد له حيثية واحدة وفرد آخر من حيثيتي  
وفرد من جميع الحيثيات والسري حجة منه على الواحد ليدل ولفاء للمعنى إذا ذلك  
المعوم السيط كما يسرع من مجموع الحيثيات كذا في بترق من كل حيثية لا أنه لا يتفرع  
إلا من اجماع لجميع الجهات لا يريد كونه معنى مشتقاً يشق ويضعف وله مرتبة شديدا  
وأكمالها ملذبة لاجمع لها أجمع بل يريد أن اجماعها لها تدي من حيثياتها كونه غصا

قبلها لوشوح جبل الكلي عوضاً عن البع مع عدم كونه ملكاً قبله وبالصلة التالية والملكية من  
الإشهاد استعانة الصلحة و كمالها شيئاً لا يرفع و بها حسب لوارد عموم من وجه  
يعتبر في الكلي المصحة ولها من حارة وهي مل حارة من العدة ولها على لسطر لثبع  
في إنشاء فيجوز جعل عمل الآخر عوضاً عن من يعتد كون لوصف ملا من المعاوضة السبي  
اقول فانظر إذا كان عمل الآخر لا يشكل في بونه من المعاوضة مالا وإن لم يكن منها ويرغب  
فيه و يبدل بداراه الدين كمن المذيق به منك بها سمع منك الزمة فاحسب ما تقرر ولست  
الوجود إلى سببها إذا لا يسكن على هذا في كونها مالا من بارة الأموال وهي كونها  
ملوكة لمعدتها وموحد بالمكة المملكية بالعرض لا رلى لكن انصر الفهم يرى للعمل ما به  
وملكية بانفس إلا ما هو بغير كون مدب اسرودع ما سا لسطر و لسطر و يكون مالا و ملكا  
بانفس لا ير العمل كسمة و ساء وعرف من لسطر المذكور في نفس ولا نفس لعمل من  
المعاوضة وسها ليس من لا موال ولا هو مبدوك حد المعاوضة إلا سمي وجوب بكونه بغيره و  
لرضه و بدن لادل بداراه أهم من بونه مالا أو لرغبة مسند أو استعانة و بدل المال أما هو  
من مدب اجرة نفس العمل سواء كان مالا و مالا بل يبدل بداراه لسطر أو برك المصرومة  
مدته لثرك البدر و لكان مالا حارة على ذلك ليس من بين عدم زمول حارة ولا ركان مالا و  
منكا بلا شكل وعمل لمد وحده ليس من لا موال و أسا هو كالعكم لعتق يكون لمد لا يبدل  
ولا يخدم إلا لولاء هو أولى من لا خير في لزوم العمل للسأدر منك رفته كالمعد و لمد من شه

جوهرية أو مدممة ' أو أثراً وجودياً في تلك العين فرد لدلت المفهوم الذي هو تسمية بينه وبين المالك والعقد لبعضها أو لأكثرها أيضاً فرد له كحال مفهوم يطبق على الأقل والأكثر فلا يتفاوت الحال بين واحداً لكل واحد لبعض في كونه فرداً واحداً لدلت المفهوم التسمي ولا في نفس المفهوم فالمعمل الاختياري للمعامل من مثله وأكمله وامثالهما كأمثال المالك في أعيان مملوكاته من زرعه وحصاده وهدمه وسائه ونقله إلى غيره بعوض أو بلا عوض فإن استيلائه وسلطانه واستبداده إنما هو على هذه الأمصار وبدنه وحيطته للعين ليست بمعنى الحارحة وإن كانت كلمته اليد لا تتعلق عرفاً بالمعمل الصرف وهذا تقدير لا يوجب فرقاً في مفهوم الملكية والاحتصاص والتسمية المعقدة ولا يجعلها معاني عديدة ' ومراتب متعددة من معنى مشترك بناء على حوار التشكيك في المبهة واللب والاعتبارات فظهر أن كل ما صح أن يقال ملكه فهو بهذا المعنى الواحد الاعتدالي ومع رابث يختلف الآثار

نعم أثر عمله من ملكة لعملي كما أن أثر عمل الأخير من الصبغات وإلابة وغيره للاستاجر مالا وملكاً وإن لم يكن احرازاً طليقاً وإن لم يكن لعمل أثر لم يكن للاستاجر بعد وقوع العمل إلا حصولاً فرعياً وإن كان محرازاً فعلياً ومن وقوعه به إتمام الأخير وعليه الوفاء وكذا هي المستاجر .

وأما لكلي التصديق به قبل الإثبات بالبعد وتسلم مصداقه وتسميه وكذا المبدأ قبل الإثبات بعدى أي كون ذلك مالا نظراً وذلك أن هذه الأمور سواء كانت مالا من قبل أو لم تكن مالا لا بعد وجود تلك وحصول السوق بالفعل لا بمجرد انحصارها بالإحكام إلاثر به أو العوارية مرتبة عليه والباية والملكية مما يحصلان لتلك صد حصول الموجب له ولا مدخل لكونه مالا من قبل لامي الأحكام ولا من وجود اللاحق من من كل الكل إلى الغير أدلاً يقتل الالتزام بصور لباية وسابها بالفعل والكنى والديون بالدليل الجور للنس أو المجور ليح لذي هي من هو عليه أو لغيرة إلا بالدور الصريح أو العن أو البيع لدلت أن يوجب على المال المملوك قبل لتقبل فهو من الخارج بقى هو أول البحث معنى كان الفعل أو البيع مثلاً لباية فهو دور واستكتاب سبق إتمامه مدخل الفعل بحكم من موصح البحث إذ المعروف إحسان عدم يوم كون لتقول أو لتبيع مالا كما هو لعن من الحقوقي البنية بالاسفار والديون وإن عيب أمولا لا رابها وكانت موروثة ومقوله متى لا يدري هل ذلك لكونها أمولا بالفعل مملوكة أم لكونها مالا بالقوة

فإن كان هناك بناء الملاء أو اجماع الفقهاء ساهم عملاً أو بالتبعية بالدليل على البالية المملوكة لدونها بلا نص

والأعلى التمس من ذلك شيء من أشياء كل ذلك خلاف لإتار الوجودية بالإعمال والعمايح

والأعمال والأحكام في الموارد ولا يقاس بعضها ببعض للتشريك في عمل أو حكم أو صفة عدوان خاص يضاف مثلاً إلى لأعين دون الأفعال الاختيارية بل قد لا يضاف الملك إلا بمعنى القدرة إلى الأفعال الاختيارية التي يفعلها لذلك في عيه المملوكه فليعلم ذلك وليحفظوا به

ومن هنا يسهل لمحق في استعمالات هذا اللفظ في الكتاب كقوله فمن يملك من الله شيئاً أن يملك المسح فانه هما بمعنى لكن اثره الدفع والمنع وإن شئت قلت المراد من الشيء هو كل فعل شاء الله في المسح والحوادث أى لا يملك أهلاً به ، لئدي راد الله تعالى أحد حتى يحور بين الله تعالى وبينه وبين كل فعل شاء

وقوله ما لك انك أى عالم لشهادة والخلق مقابل العيب والملكوت و عالم الأمر او المملكة الظاهرية ومنه ملك السوءة و لئدي والدينا من الملك والملكوت و عالم العيب كـ ، سرانك العظيم بذلك في قوله تعالى : وائتينا آل إبراهيم ملكاً عظيماً ، وقد ورد أنه كسّطت السموات لأبرهيم عليه السلام وكان يرى في لعموم صور الوديع الآتية وقوله : أولاً يملكون لأنفسهم معاً ولا صراً فضلاً عن قوله تعالى ملكتم معاً ، معناه وقوله : أو لم يروا أنا جاعلهم ممّ ، جعلت أندينا أفعالهم لهم لها مالكون إلى غير ذلك و

ادلاية في صدق اسان و ملك عليها ومع ذلك سامع و صنف بالاحكام ثم ان صدق لئال على السحاب من لعبارة بل وعلى الكور من استغرايحها وعلى السحاب من اصطيادها وعلى اللئدي من احد الخوص له وعلى الوحوش و الطيور من صيدها معاً و صرح ان اسان لا يكون مالاً الا لئدي لئال المروس و لا لئدي مالا نفسه صلا بل بالثنية ماداً كان بملك صاحب فهو مملوك فلا صوت لئدي عن اسلكه نسبته بينهما عموم مطلق لا كـ اعاده الاسار الطوسي قدس سره من ان بينهما عموم من وجه قال صفرغان في اسكاهي استمده و الساعات قبل المعادة ( أى بل لا ملك ) رمى مثل حنة من العطية والى على الشط و الشج في الشام وما ذكرته من لئال بالعموم المطاى منى على تسم ساء العقلاء على ملكية الله و الثلج في لئال و غيرها ما لا يرعى مع ولا يسل مائة له لئال لئدي لئال ريس من ذلك وان اختبر بين اصعبين و اطمة و ما ذلك لاختصاص اليد و السلطة و حرمة التصرف بدون اذن صاحبها واما هو من الملكية المتعالية صوغ و الاجتماع لاجحة فيه ان كان كما لا يخفى نعم لو كان انان الاربع و الحنة مدة لئدي و احد السبع ساء بل معها ساء اداكات من ارض حري اربابها و كذا لو كان لئال حران و مضان ادخرت لا يام غور للقط وجده او دحر الثلج منى على لئال



هو كثير وقد اشار إلى ذلك في مقدمة تفسير مشكوة الأنوار وإن شئت قلت إن  
 الملكية وإن كان مفهوماً واحداً لكن ليس بأراء واحد جمع الخشب التي هي حاصلة  
 للملكية المعاصرة المفهومة كى يكون حملها على الكامل والخاص كحمل المعاهيم الصادقة  
 على الظن والتشبه كمفهوم لحظة الصادق على قللمها وكثيرها بل على الحصة الواحدة  
 بل نقول هي مفهوم عام من وحد الدل وواحد لبعض فيتخصص من قبل متعلقاتها تارة  
 بجميع الشؤون إزاء كل ما خالف للاعبان وأخرى بعض كما في ملكية لعادل لعله لكونها  
 مقيدة على نحو خروج لغيره ودخول التقيد بالقدرة والاحتمار وما لا يحسن هذا لاستعمال  
 حسب الأدب اللطيف العربي فمثلاً إن يعاد ملكك لسلطان قتل الوريث أو نصب فلان أو  
 مصادرة أو له ولا يحسن أن يعاد ملك المصطفى مثلاً ركوعه فانه يحمله مستشفة لا لأجل  
 أن الملك بمعنى الملكية العقلية مصادرة إلى الأموال وما قسمها وليس يراد بها هذا  
 المعنى بل أنه ليس كل مقدور يحسن مصادرة الملكيات بمعنى القدرة والاختيار إليه فلو كان  
 ماصلى لا يستطيع أن يحصى له جمع طهره مثلاً ثم مرة فيقدر ملك اليوم ركوعه  
 والخاص أن الخصوصيات إنما هي من المتعلقات فتقدم معنى الملك بها من حين أن  
 يعتبر أصل المعنى العام.

أوسعها لصف بالعامة أنه ملك و ما لا يباع ويوثر ليس لملك لهذه الدخيرة فباعتبار  
 لأحوال والوارد على مورد الصدق كلاًهما وهو مورد الإصطك عن بداية هلاكتك إلا بمعنى  
 الإختصاص والظلمة وحرمة التصرف

وربما يمكن دعوى الملكية و لالة بسر بعد الغلاء من الكنى لا من الفرد العاصر إلا بمعنى  
 وجه التطبيق والاختصاص من يكون اسماحاً لا من حازك في قوله من حاز ملك بوجه كنى لا  
 بأداة كون الموان كنى له ليعاقل الفرد العاصر على وجه مدعلة حصول الفرد في الصدق لا ليجرد  
 إلا طاق الصمودى الذى لا يملك له الغلاء في اعصارهم اسى لست غالباً لا كبروة فيكون كن  
 اسباب من العيارة أموالاً للعايرين و ميوكة لهم محب وخذوا منكوا ما كان مبدوكا لهم من  
 قس لا إلا نظير الموقوف عليهم المردمين ونظير نقل الكليات قس حصول الفرد والحقق ومن  
 دفع البصر في لأحوال و سرود احاطت بما صاحب يوم في كذاهم و افه لهادى إلى سوء السيل  
 المؤلف بعد صالح العايرى

و ربما يضاف الملك إلى ما لا يصل الملكة كالرمان كمالك يوم الدين أى مالك  
الجراء وكل ما يشاء في ذلك اليوم كالحيوة والموت والشور  
وقد ترد منه أى من خصوصية متعلقة بالعود في القلوب فيقال ملك قلبي بياض أو  
حاله أو التأثير العبر الاحتماري في الفوس كما في توصف الحمدل بملك القلوب اللهم إلا  
مارحاه إلى الحميل بدعوى اشتراط الاحتمار في أفعال المالك لكن العرب تستند إلى  
الحمد وهي القاموس وعبره لى في الوادى ملك أى ماء وقولهم ملكنا الماء أى أروانا والأول  
من باب إطلااق الملك الكلي على الماء كما يسم في الوجه السابق بحمل ملكية لخصوص  
الماء فرداً من الملكية المصلحة بمناسبة أن الوادى محل السؤل والمياه لأن الملك يستعمل  
في الماء وفي الثاني ارد ان تروية الماء لهم فرد لملكية مالك الماء أو تقديرأ ولو بمعنى  
ان الله تعالى رواها وفعله الإختياري من التروية بالماء ومن تشرب المزراع و السقاية  
وغيرها .

أو نقول فيها على الوجه الأخير مرادة الخصوصية الملازمة من متعلق .  
فليس امثال ذلك اختلافاً معنوية في أصل المعلوم وإن شئت قلت المراد ان الماء  
استولى علما واحتواها فتسأله تديبا وشماها بالانتم وقد يراد من الخصوصية أو الأفر د  
القس ولسعد والرتق والعنق والملح والاعطاء كما يقال ذلك في شئون المالكين للأعماله  
الواسعة وشئون الملوك في الممالك كما قال علي عليه السلام ما هي إلا الكوفة انفصا و سطا  
يريد ملكية أمرها وشئونها ،

وأذا رققا المطر في جميع الاستعمالات المختلفة وحدها ترجع إلى معنى واحد مختلف  
الاصفة والنسبة إلى اوارم الملك ومساويه ونفاحه وسائر مقاماته ومساكنه فيرد في كل  
مقام يصلح له بتطبيق مفهوم الملك الواحد في الدهن عليه وبقيته باحدى الاسافات بدون  
تقومه بالمصاف إليه وان الملكية الإعتبارية العقلية ليست إلا عوار الملك المطلق  
المطبق على الأفراد أو مع التخصص المورد الذي لا يقوم ولا هو مشحود في قوامه فكيف  
يستوحش من اطلاقها على الآثار التي اوجدها الموحده في اعيان املاكه عبره بدعوى ان منشأ  
انواعها خصوص نسبة لمصلحة بين الاعيان و مالكها أو بدعوى بى الملكية العقلية

لمجرد ان له مراحم في القلب والتمك فيه على حد ما هو مالمك الاعان

ولسحتم الكلام في هذه اللواحق - لنداء العالين لسيدها العظيم الشئ الثبت الثقة

فقد كان هو السبب الماراه الوحيد ادام الله بركات وجوده في هذه لعلعله المستعملة ويسر

سروراً دائماً ان يكون نظره الشريف موافق لما يرى و ان لا يساقش عنده الصالح في كل

حرف ونقطة

وقد نفى في الدعس اشياء لا اشط الآن للحوس فيها ولا في دلة الجيارين التعص

والرؤية التي لا - معاً شموها للمقام ولا بصراً ما عدم شمولها له - فان أدله الأحكام تدور

مدار موضوعاتها عموماً وخصوصاً ومساواة وبنياً وسكوتاً واجمالاً وشوا على القلبية في تسجد

معتقدات أعداد كم الطبيب <sup>عائشة</sup> كثيرة مع ضعف العين والمراج ولا أنق إلا بدعائكم

للتوحيق بعد - لفته الرصوة عليه عدد ما في علم الله وزنه العرش وما أحاط به صلوة وسلام

ومجبة

وفقكم الله وإيماناً لكل خير و كلم طبيب ومهل صالح ونا عبدكم محمد صالح بن

فصل الله الحائري المارندرامي نزيل سمان المدعو بالعلامة في ربيع المولود ١٣٧٨ هـ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الملحقات الثانية لرسالة العلم المصوب في حكم آثار العاصم والمصوب جواب  
المسائل التسع لسيدنا آية الله الطالبي دام ظلّه وهدم مهرستها الإجمالي  
(١) الفرق بين الاختصاص التكويني والاختصاص الاعتباري العقلاني وإن الملكية  
المصطاحية للمأدب في العمل مأثور للمنهة هي الثاني ، هي حدة بذرع منها ، الاختصاص وببهما  
مفهوم من وجه

(٢) لو كانت المظاهرة مراً ووجودياً فهي روح تر كبرى من مهنة ووجود فهي من أي  
المقولات

- (٣) كيف يجمع بين أحرة العمل وقيمة المهنة
- (٤) لو استأجر العاصم شخصاً لتعطيل العين المفضوعة ولوازم ذلك
- (٥) خيار تحلف الوصف يستأزم المدول عن عملو كية الصفات بحال ذاتها
- (٦) أو باع بشرط الجار فرادت القصة سئل المشتري إلى بلد أخرى ففسح البايع  
فهل يستحق المشتري الزيادة
- (٧) حكم الشركة في المترجين و كيفية القصة
- (٨) حكم الاعتبارات الشخصية والمكانية
- (٩) حول الملكية والاختصاص وتفسيرهما اسمي (جواب المسائل)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ﴿ مقدمة ﴾

لا يعقل كما كرر في الرسالة من كلمة الملك إلا الاختصاص الخارجى الذى له تلك الآثار المعهودة العقلانية فهو مرادف له بحسب المفهوم وبحسب المراتب وبحسب الاسباب وهو ليس أمراً اعتبارياً بقدر اعتباراً طعنت بل هو معنى واقعى خارجى والخارج طرف لعمه لا لوجوده لأنه من الاعراس السببية لمعقده بين الملك والمملوك والمحتص والمحتص به وهو يحصل العقد لمحتص أو بالعبارة أو اليد أو الإرث وغير ذلك من تكوين الشخص شيئاً له ماله وقسمه وله آثار المعهودة من السلطنة على التصرفات ونجاء الاستعدادات وكل ذلك على وجه الاتصاف لا العلية أى لولا ما وقع العقلانية أو الشرعية فحدد النسبة بين هذه النحوى من اختصاص وملكية في العبد والأجير وبحوهم لا وجه له ولتعودت في المملوك بحسب النوع والمزند بحسب الاتحاد وتعدد أو الأفراد والشركة ليس ملاك المفهوم والخصوص فإن المتعلقة باختلافها لا تقوم أصل المعنى مع وحدة المرتبة وتعود الأضافة واتحاد نوع النسبة خاصة فلا يكون هناك نوعان من الاختصاص أحدهما ما يكونه انعادل والآخر ما يفتقره لعقلاء بعنوان ملكية منقولة من الاختصاص البدائى بل هو هى وهى هو ولو كان للملكية معنى ومفهوم معقول غير الاختصاص البدائى لكان الاختصاص مبدئاً لها فيقبل اختصاص به الشيء أو الشيء فملكه لأنه ملكه فاختص به لكن المراد من مثل ذلك أن الاختصاص حصل على نحو الاختصاص الذى هو لدوى الاملاك والاموار لأن يراد من هذه العبارة من الاختصاص مطلق مفهوم الاختصاص و مراد من قولك ( فملكه ) خصوص مرتبة الاختصاص الملكى وتلك النسبة الخاصة التى هي أشد مراتب الاختصاص لدائرة في المعاملات اعنى اختصاص

المالك بمملوكه فالملكية مرتبة خاصة من الاختصاص لا معنى آخر ولا معنى لاحد النسبة بين مرتبة من الاختصاص ومرتبة اخرى منه باسم الملك وتحمل نوعاً من الاعتبارات المطابقة للاختصاص فإن ذلك فاسد من وجهين أحدهما أن هذه النسبة والعلاقة من الواقعيّات الحاصلة بنسبتها أو القائمة بموجودها وإن عقل عنه المعترفون ولم يلتفتوا إلى انتزاع مفهوم الملك أو الاختصاص منها وثانيهما أن المرتبة المعينة لملك لا تار والاحكام سواء كانت باسم اختصاص أو اسم الملك أو اسم العلاقة أو النسبة أو الاضافة بل أو السلطنة أو الاحتمار التام مرتبة واحدة لها اسمان من وجهتيها ليست إلا الاختصاص الكدائي الدارحي الواقعي لا مفهوم الاختصاص الذهني الماروف لمفهوم ملك ذهني فإن المعاهم بما هي آلة لحاظ مصادر قه لتحد علمها وتعرف به ولا لاحد المفهوم المطلق الذهني الكلي من حيث وحدث المرتبة الخاصة الدارحة من جانب آخر ويقال إن هذه غير رافقة من اشتداد المفهوم بالمصادق فإن مواد استعمال مفهوم ملك لئلي في غير تلك المصطلح أكثر من أن يحصى وقد مفهوم اختصاص لئلي وكلاهما واحد ومصادق الخاص للمفقد بين المالك والمملوك ومصادق واحد يطلق عليه كلا المفهومين المطلقين وهل يشترط في اللغة أو العرف أو عند العقلاء في الاختصاص أن لا يكون من مصاديقه انطازة تلك النسبة الخاصة بين المالك والمملوك لكن مفهوم الملك لئلي ليس إلا ذات المصدق وهل اشترط رومسكة في مفهوم الاختصاص أن لا يكون متعلقه بما يملك وفي مفهوم ملك أن يكون مما يملك ذات الملك الاصطلاحي في المعاملات فالاسمان إذاً اصبا إلى ما يملك فمعنى واحد وإلى ما لا يملك أو الأعم وحدان ولاصرافات من اعلاخ الهيم فمن ملك المذافع دون العين فهو اختصاص و ملكية له في المنفعة فقد كالعكس ومن ملكهما فهو اختصاص و ملكية له فيهما ومن ملك غيباً مسلوبة المذافع إلا بالقوة القريبة أو البعيدة ولو باعمال فيئة مع كونها ما لا عرفاً هذا الوجه ولا وجه لمقاسمة مرتبه أو نوع إلى مرتبة اخرى أو نوع آخر ولا مقايسة مملوك إلى مملوك آخر ثم أحد النسبة بينهما ومحرّد شتبا. سم الملك بين الناس في الاختصاص ليعمله مفهوماً آخر في قياس الاختصاص لمساوى له في الآثار كما أنه لا معنى لجعل الاشتراء في الاختصاص والملكية بين شخصين مثلاً مقابل للاختصاص الارادي

وإن كمية المملوك ليست من موقوفات معنى الملكية ولا الاحتصاص على أن الاحتصاص كالملكية حاصل بالنسبة إلى حصة المالك فقد يملك بعض الشيء وقد يملك كله كما أنه قد يتحدد المملوك وقد يتعدّد وأي معنى لصم ما لا يملك إلى ما يملك في إثبات الاحتصاص وبقيّة فإن الاشتراك تعدّد وتصيب لمعلق الاحتصاص لا سلب للاحتصاص ولا سلب للملكية والاصرار الاطلافي إلى مالكية تمام الشيء حاصل في كلا العوائين ولا يقوم مهنة المأموم

ثم لا ينبغي أن من ملك عملاً على اجبر أو عذر فقد ختم به اختصاص ذوي الاملاك أموالهم وأعمالهم لكن ليس بهذا الصرب من الاحتصاص متقدماً بين العامل وعمله وإنما هو بينه وبين آخره كما أنه ليس بين اسباب الاحتصاص والملكية وبين الاحتصاص والملكية والملكية هذا الصرب من النسبة فليس بين الارث والمال الموروث ذلك الاحتصاص وإنما هو بين الوارث والموروث وفي العبارة بين الحاضر وما حازره لا بين العبارة وما حازره ومن كونه في شيء جوهر أو عمله أو عرصاً انضماماً أو هيئة لكل منها مالية وقيمة فقد مدكها بالاحتصاص لحاصل عمله به كان مملوكاً أو لغيره مع الاذن أو بدونه فمن أوجد عنصر من العناصر الأربعة يعمل فشيء بالاعجاز أو بالدعاء المستجاب هو مالكة ويختص به بالنسبة للملكية كمن جعل الهاء مائاً والماء هو ثوب وكون بحرارة الشمس باراً وحرمها في وعدة فله اختصاص الملكي العقلائي به وقد كان يحتشوع بذر زورراً على حوس كبير من الماء فمحجره فهذا الحجر مملوك له يختص به زورراً آخر بذرته على الصخرة الكبيرة الصماء فيدسها مائاً والماء له قدم وعليه قيمة الماء والحجر إن كان لغيره وهذا وإن لم يكن كالثوب ولهية أو الحديد والسقيفة أو الذهب والفضة لكن العقلاء لا يعدّون مادة الصورة الأولى تلحق على مالكة بل هي موجودة وإنما تعيّن صورتها ولحا في آثار الأعمال والهيئات الحاصلة من العامل وصح إدا هي ليست كالعمل بالنسبة إلى العامل كمن لا يعتقد بينهما علاقة اختصاصه ملكية بل هي كالمملوك المستقل بالنسبة إلى المالك أي لمحدث لها وبك كل من العمل مملوكاً لغيره بالاحارة ووجوده وهذا حقيقة أخرى أن يجب السببه عليها وهي أن أعمال التي تملك بالاحارة مثلاً على

قسمين أحدهما ان يكون لعمل والهيئة العاصلة من قبيل الكسر والانكسار مما لا يراد من العمل نفسه بل أثره الامعالي بحيث يعد العمل والاعمال شيئاً واحداً وبحيث لا يكون للهيئة الاعمالية بنفسها مالية وفيه ألا باعتبار العمل والعمل الذي له احرة المثل أو المسماة باعتبار لهته الاعمالية والعمل والاعمال هما شيء واحد والقيمة قيمة لهما

وثاسهما ما ليس كذلك بل يكون الهيئة الاعمالية لها مالية وقيمة مع نطع المطر عن العمل الحديث المصدري كهيئة لبنائه والصبغة والصناعة والخيطة والساء وحيث الصايغ

أما الأول فقيمة أثر لعمل عن احرة من العمل فيستحق استحقاقها بمورد الاحازة أو لا يرد من عمل بلا ادل لم يستحق العامل لا احرة على عمله وكان أثر عمله ولا كان أثر عمله ذا قيمة بفسه إلا عرس العمل الاستحقاق لم أر أن سفر العين تنفذ الهيئة الاعمالية التي أحدثها لعاص إلى المشتري فرادت قيمة العين بمقدار ما يعادل الاحرة العرسية و ذلك كالمدم والإهدام والقطع والحرق والاحراق والاحتراق وامثالها فمن هدم حديقاً لاستيعاد أو قطع ما راد من الحقل أو احراق قوطاً مثلاً لعرس وامثال ذلك مما ليس للأثر مالية وقيمة بنفسها كانت الاحرة مسماة أو مثلاً قيمة للعمل والأثر كليهما أو للعمل ولا قيمة للأثر فأما ان كان غير مأدود لم يكن له شيء لا علمه إذ لا احرة للعاص ولا أثر عمله إذ مالية ولا قيمة له في هدم الموردة فان هيئة الاهدام أو هيئة الاحتراق بل هيئة الانقطاع والاسحاق والاشقاق إن سلمنا أنها هيئة خارجية لعرس عقلائي بل أو الكم لا قيمة لها ولا تعد مالاً وملكاً أصلاً وكذا الانكسار الذي لا يكون للمكسور بنفسه قيمة فينحصر الاستحقاق في مورد الادن باعتبار العمل فيذهب العمل والأثر هدرأ على غير المأدود ولا شيء على المالك له وقد يكون لأفراد مقوله الكسر والانكسار موارد تكون فيها قيمة ومالية لأثر العمل أي الاعمال الحاص الحاصلة ككسر العطب والعمى الحزل الذي يباع مكسوره قيمة ازيد من قيمة غير مكسورة وككسر الاحجار الزجاجية للذوب والاحراقات الفية والتكليات في المنون السماوية وكطحن الحطة وكل ذلك من ذوات القيم فتقوم احرة المأدود مقام قيمة العمل وأثره معاً وأما عدم الادن فقد سقطت الاحيرة



عن العمل وقام قيمة الأثر على ما قاما عملوا كذا للمحدث محمداً به بخلاف تحليل الحطة  
والجوب عن الحضا والثراب وعرف لها عن القشور لا لا يحصل بذلك هيئة اعمار بل كلما  
يزال بالتحليل والعربال فهو نفس لفعل الحاض لا أثر اعمالى في فعل الفعل قائم بعده  
الافعال والحلوس عين لتحليل والمردول عن الارادته فعل لا افعال ولا وصف ثبات  
في رفع الشيء وادائه لا يستلزم في المرفوع المزال شيئاً وجوداً أصلاً فلا حق فيه إلا  
الاجرة ولا يقاس هذا بالمطافاة والمفاوة الوجودية الحاصلة بالتعطيل في سقطت الاجرة  
سبب عدم الادب بقيت المطافاة على قيمتها فان المقصود من التنظيم هو المطافاة وان حصلت  
محرراً الارادة التكوينية الاعنارية وان لم تحصل المطافاة مع جميع الاممار التنظيمية لم  
يستحق الأخير اجرة فتذهب ههنا عليه

وأما القسم الثاني فثلاث اصابع والهند الحاصلة من افعال فلها قيمتها مع عدم  
الادب و تقوم الاجرة مع الادب مقام قيمتها و كلما كان الاعمال مما لا قيمة له كالتهدم و  
الانهدام و نفس ما تقدم من اراد الكسر والامسار فلا شيء للعاصم والمعدون اجرة  
الفعل فقط والفعل والاعمال هما واحد ومنه يعلم حاله ما يكن فيه افعال في قبال العمل  
كالقطع والاقطاع والتدبير في هذه الثلاث ترتفع الاشكالات وتسقط القشور  
ولشر الان مسائل سيد ما وشير حول كذا واحد الى ما يكشف من حلية الحال  
فيها .

(١) قد قسم السيد الاحتصاص الى تكويني لاعدل واحداته هيئة في  
المتاع والى الاعتباري العقلاني المسمى بالملكية المصطلحة وان الملكية الاعتبارية  
العقلانية هي التي دون الاول وان بينهما مفهوم من وجه بافتراق الاحتصاص التكويني  
في الاحير والعد والملكية العقلانية للمستهجر والمولى والهيئة المحدثه معلما احتصاص  
تكويني لاملث عقلائي وبمراى الملك الاعتباري في لمعاملات بالعقد للملك وان الملكية  
من مقولة الجدة لا الاحتصاص الذي هو في مقابله الاشرار انتهى ملخصاً

اقول قد تبين مما قررنا في انقدمه ان مفهوم الملك ليس الا الاحتصاص لا مفهوم  
له غيره و يطلق عليه السسه والعلاقة والاصافه وامثالها فعنوان الملك يستعمل في كل

مورد بمعنى اختصاص المحتص بذلك المورد بعينه فإذا قل فلان مالك لعقل كذا من أنواع الأعمال كان معنى أنه محتص به أمّا لمهارته أو سرعه عمله أو غير ذلك ، وفلان مالك القريص أو الحطب بمعنى اختصاصه بهما وكذا في الصناعات والأعمال الاختيارية فتختلف أحوال اختصاصات والملكيّات بمعنى واحد لا بمعنىين وفي مورد الأموال والأموال كان الاختصاص مالياً بغيره بالملك فمما عتراه من موردٍ وسببٍ ومرسٍ ومتعلقاً ومقبوماً ذهباً ومصدافاً خارجةً ومتعلقةً في هذا المورد كلما يصلح أن يملك وأن يبدل ماله مال عيباً أو مفعه جوهراً أو عرساً فعلاً أو افعلاً لا تدويناً من العاقل أو عواناً واقعياً عقلاً فما معنى العموم والخصوص بهما مع اتخاذ الخصوصيات في مورد استعمالهما و إضافة كل منهما إلى عين ما نصيب إليه الآخر ولامعنى لمقايضة الملك في مورد إلى الاختصاص في مورد آخر فما معنى كون اختصاص التكويني مرأً والملكيّة العقلائية امرأً آخر فإن هيات الصناعات والآثار لأعمال التي لها مالبه وفيه من الأموال والملوكات والمحتصات بمحدثها إليه أو من نقلها بمحدثها إليه وإى فرق في متعلق الملك والاختصاص بين أقسامها التي منها الهيئات لعاديه والصناعية وإى معنى واضح يفقد في الأدهان من كلمة الملك غير الاختصاص بالأموال و بوجودات ذات قيمة حتى في أوراق الاعتبار المالي والامتيارات والعلايم المروحة للمؤسسات التعاريف والحوايت التي يبدل أرائها المال لكسب الرّواج والاعتبار وإقاء المراحين إليها بذلك الاسم والعنوان كل ذلك مع ما حققنا في مقدمته أن الملكية والاختصاص يدلان على ماوعه وأحواله وإفى لا اعتبارى وأنه علاقة منطقية بين الملك والملوك لا بين السبب والملوك وبين الملكية والأسطلاح إنما هو في مخرج التفسير عن الاختصاص بالملك لأنّ هما مقبوماً آخر من مقولة أخرى هي الملكية وعاية ما يحتلج بالبال في تصوير مفهوم مقول للملكيّة أن فنظر إلى ما يعهم النّاس من عنوان الملك فأنهم يفهمون من هذه المشتق معنى ماحوذاً من عدة أمور من الأسباب الحاصلة للشخص والمؤسسات المنتزعة عليها له والآثار والشؤون المعهودة بالملك صاحب مجموع هذه الأمور لخصوص الملكية المصطلحة بين الشخص وملوكه فإنّ العرف

لا يقفم النسبة و الاضافة المتقدمة بينهما فيكون كاسمى المرتكبات العبادية او المعاجين بل اوسع من ذلك لاحدهم كلما له دخل بعيد او قريب في حصول سلطان المالكية و شؤها في عنوان المالك فيكون المالكية عندهم عنواناً لهذه الامور لا خصوص مصداق النسبة الخارجية بين المالك و المملوك المصطلحة فيكون لاحتصاص معنى بسيطاً و المالكية عنواناً تركيبياً فالمدعى المطلق على النسبة المصطلحة اذنى يفهمه العرف بين المالك و المملوك هو الاحتصاص الظاهر معومه عندهم و هذا التصوير لا يبعد إلا تحسّم معنى مخترع من تخيلاتهم عند استعمال عنوان المالك ولا اثر له في المبحث و في قيمة الهبات المحدثه وأي ملزم لما نرى نجعل المالكية اسماً لما يتبادر من عنوان المالك مع أن عندهم معنى حاضراً في ادعائهم مطلقاً على النسبة المصطلحة و هو الاحتصاص حتى أنهم لو سئلوا عن وجه اجتماع هذه الامور و مشتاقه للمالك للملوك بالاحتصاص

وأتى السؤال عن أن الاحتصاص و المالكية من أي مقوله فلا كرامة فيه في البحث الفقهى ولا حاجة إليه وإنما هو صيد حمرير وأما تعيينه في الحدّ فالحدّ حدان حدة حقيفة و حدة خارجية كاللباس مثلاً وحدّة عقديّة كما في قوله تعالى هنّ لباس لكم و أنتم لباس لهنّ و كالتصير عن اللبيل باللباس وعن التقوى لباس التقوى و لا وجه لجعل الحدّ في مقابل الاشتراك لأنما بسطة الحصص و أما الاحتصاص المالى و المالكية فليس حدّة و لو بالاعتبار و الالكل كلّ نسبه من مقولات الاعراس السببه حدّه بل هو وحدان في مقابل القدر و هو وصف واقعي و حودي قائم بشؤون المالك في قبال العاقد للاحتصاص و المالكية و الواحدان للشيء تارة يضاف الى المملوك و اخرى يضاف الى النسبة الاحتصاصية المتقدمة بين المالك و المملوك فهي من مقوله اضافة و ربما تحتص المقولات النسبة و مقولات اخرى حقيقة من الكمّ و الكيف و الفعل و الانفعال و يتفرع منها عنوان المالكية و المالكية من غير نظر الى خصوص المصيبة الاحتصاصية المتقدمة بين المالك و المملوك المعسر عنها بالمالكية و كلّ ذلك لا اثر له في ملاك البحث و بضد الكلام أيضاً و نقول ما معنى افتراق الاختصاص التكويني عن الاحتصاص الاعتباري الملكي اذا اورث عمل الاخير مثلاً هيئة في المتاع فان اريد أن الهيئة لها اختصاص بالاخير تكويناً لأنه كونهما

ولكن ليس لها اختصاص ملكي مالي اعتباري عقلائي به بل هي تابعة للملكية صاحب  
المتاع فهذا أول البحث وهدف البحث ان ليس الكلام في هيئة لامالية لها سعة ولا قيمة  
لهيئة لا يهدم وغيرها ثم قدما فيلزم أن تكون هشت الصايغ الهامة والنفوس القيمة  
في الاالوح والكتابات وغير ذلك ثم إليه تمتد الاعناق في الصايغ الخطرة لذلك أعانها و  
هيئت الاسيئة العظيمة والقصور العلية والمعاج والسرر والموصود بذلك احسن و  
لا حرر والحشب وان طعت فيه هذه الهشت إلى الاف اصناف قيمة أعدل الأحرار  
تلك رداً قسمه صيرى ومن أشنع الآراء في أموال الناس وحقوقهم وخصائصهم وحرمة  
أعمالهم .

ولعلّ منشا التشبه أن فعل الفاعل بما هو فعله تكوين مختص بمكوته و ليس  
هذا الاختصاص التكويني بين الفاعل المكون وفعله التكويني مالا يعتبر لعقلاء منه بالملك  
واسما يعتبرونها من أعيان المماركات وما بينهما من المانع وهو الاختصاص الاعتباري  
العقلاني في قبال ذلك الاختصاص التكويني وهذه التشبه خلط عجيب بين الفعل و أثره  
الموجود القائم بحيز نفسه في عين صاحبه أو مخلوقه له أو لغيره و ليس بين الفاعل المكون  
و بين فعله وتكوينه اختصاص وسمة معتقدة حتى سترع منها المال وملكه أو الاختصاص  
المالي الملكي ألا ترى أن العرب لا تقول ان هذا الفعل ملك لفاعله و مختص به بل تقول  
انه فعله وتكوينه في قبال توهم كونه فعلا لغيره هذا الفعل وفرو بين كونه الفعل لفاعله  
وتكوينا منه وبين كونه اختصاصا تكوينيا بيه وبين فاعله ومكوته أولا تعتقد بين الفعل  
وفعله نسبة و اضافة لاحقيقه ولا اعتماراً اتصالاً أن يكون اختصاصاً مالم أو ملكية  
ولا من قبيل النسبة المعتقدة بين المالك و مملوكه بل هو فعله وتكوينه و كونه فعله لا يقتصر  
إلى نسبة بينه وبين فاعله كى يصح أن يصتر عنها بالاختصاص التكويني و يقال  
أن الاختصاص التكويني امر و الاختصاص الاعتباري العقلاني امر آخر و الملكية  
هي الثاني دون الأول فحيثية كونه فعله ليست نسبة منصبة إلى مقولة الفعل و اضافة  
الفعل إلى فاعله وحيثية له لا عقد نسبة وتشكيل اضافة فليس هنا إلا الاختصاص واحد  
واقعي لا اعتباري بين الفاعل و أثر فعله وهو المسمى بالملكية إن كان الأثر مالياً رافعة

وهو يعينه ذلك الاحتصاص الملكي المصطلح بين المالك واعيان مملوكاته والأثر المكون من جملة المملوكات ولم يشترط أحد في المملوك كنه ان يكون المملوك عبداً جوهرية فلو سئل سائل ان هذا الأثر وهذه الهيئة لمن هي إذا علم ان صاحب المتاع الذي هو محل هذه الهيئة لم يكن له هذه الهيئة بل أحدثها غيره لم يتبادر في الحواب إلى ذهن أنها لصاحب المتاع على الإطلاق والهيئة أيضاً متاع لمحدثها ومملوكة له ومختصة به اختصاصاً مالياً لا مجرداً أنه أثر عمله بالا اختصاص ملكي مالي ولت شعري من أين جاء هذا الاختصاص المالي الملكي وقيمة الخطيرة لصاحب المتاع السدرج وهل يصوب العقل والشرع والعادة ونظر العقلاء أن تكون أصناف قيمة المتاع مالا مملوكاً خالص سباعياً بالملك المتاع يردده كأنه ميراث أبيه وامته أو يوحون مالا مالم وبلا قيمة وماليته فلو كان خطأ من عقلة أو خطأ قابوس على ورقة قرطاس لا قيمة لها ولا ماليته يعتد بها أليست تلك القيمة الخطيرة لذلك الخطأ وحده وهل القيمة الخدائبة لمصحف مولانا أمير المؤمنين عليه السلام الخطأ الشريف أم للقرطاس الذي لا يسوي إلا حساً دراهم معدودة .

(٢) لو استأجر غاصب المتاع غيره لعمل فيه أورث فيه هيئة ذات قيمة وماليته ون العامل كالمعاصر الأور إن كان أحدث هو أيضاً فيه هيئة يملك لأجير الهيئة وقيمتها ولاحق له في أجرة نفس العمل لا المسماة ولا المثل لفساد الإحارة فإن قيل ان قيمتها كقيمة الهيئة التي أحدثها المعاص على مالك المتاع فلا بحث وإن قيل أنها على المعاص الذي استأجره ولا محالة يملكها بأداء القيمة إلى العامل فيكون الأمر يومه وبين مالك المتاع في هذه القيمة وفي قيمة الهيئة التي أحدثها هو أيضاً لكن ملك العامل للقيمة التي أداها المعاص المسأجر إليه وملك المعاص للهيئة على خلاف القواعد نعم لو نقلها العامل إليه بنقل شرعي فقد يقال ان المعاص يملكها لكن هذا النقل ربما كان تصرفاً في العين المعصومة لأنه يعيد سلطاناً رائداً للمعاص على المعصوم وشراء المعاص للهيئة من العامل تصرف عدواني أحر كأنه مال ثور ومشرى وربما لا يرضى لذلك بأن يكون مستحق القيمة عليه ذلك المعاص الأول بل ولا ثالث فيبعد النقل فليتدبر وهل للعامل الرجوع في القيمة إلى المعاص الذي استأجره أم إلى المالك أم يتخير والظاهر ان المالك إذا استولى على

متاعه تعبّر رجوع العامل إليه في قيمة لهيئته لمملوكة له فإن دّعى العاصب إليه انقيصة ملكها العامل إن لم تكن باراء الهيئة لأنه لا يملكها على وجه المعاوضة ويبقى الهيئة مملوكة للعامل وتكون لقيمة التي أحدها من العاصب مضمونه عليه حتى يردّها إلى العاصب ويرجع بالقيمة إلى المالك ولو رضى المالك بإدائه القيمة إلى العامل كان ردّها إلى القيمة إلى العاصب امضاءً لمن أدّاه العاصب إلى العامل فكأنّه ردّها إلى العامل إذ العاصب لا يملك الهيئة بمجرد ردّها بقيمة إلى العامل فليعلم وبعد فمضى المسئلة اشكال لا يحصى على أهله

ثم إن ما ذكره سيّدنا في هذه المسئلة من لزوم اجتماع مالين للعامل أحدهما المتّخذ من المسبّب للعمل والآخر المتّخذ من مشترى لهيئته فليس على ما يسمى فإنّ الأحرار إذا وقعت على العمل بآثرت للهيئة لا على صرف العمل فإن صدقت الاحارة هو المأفوس أن الهيئة ليست مملوكة للعاصب المستأجر بل مملوكة للعامل كان لعمل كآثرت وقع للعامل ابتدئاً لا للمستأجر حتى أن العامل لو كان جاهلاً يكون مستأجره عاصياً وأحد الأحرار منه وسلم الهيئة إليه بفتح العمل فاستلم العاصب وجب أن يردّ الأحرار إلى العاصب وكانت الهيئة له وكان العمل لنفسه لا المستأجر وقوله دام ملكه فأي حرمة على هذا العمل المسلم يقول أي حرمة أقوى وأن من كرس العمل لنفس العامل مع أثرت لدى ربما كان له قيمة رابحة بمقدار أسعار تلك الأحرار ولو صدقت الاحارة لم يكن له شيء من أثرت العمل كهيئة ماء الدار من النساء الأخير مثلاً فليس هذا النسبة موحداً للصانع فإن المطلوب بالإصالة للمستأجر إنما هو أثرت العمل وقد صار للعامل والعامل (ح) بالنسبة إلى المستأجر كالمعلم فهو غير مضمون عليه فإين اجتماع المالين ولو أن متوجهاً توهّم الصانع بهذا النسبة بقاعدة الضرر والضرر وما يصح بصحيحة يصح بقصد مع ما في كل من ذلك ما لا يحصى عليه الفقه لم يكن محذور في الإلتزام باجتماع المالين للمستأجر بل ضمان احرار المثل يتّجه بدون حاجة إلى هذه القواعد التي لا خير فيها هنا إذا تعلّق عرس المستأجر بنفس العمل أيضاً رائداً على أثرت العمل على وجه تعدّد المطلوب كما لو أراد أن يشمل ولده مثلاً يعمل ككي ينصرف عن اللّهب واللّهب والسرقة ولو يحمل

المتاع من مكان إلى مكان الذي لا يحصل به أثرٌ وهنهُ لكن عيّن العمل في ذي الأثر فعليه الأجرة والهيئة مملوكة للولد على أن اجتماع المالين للأجير لا يدور مدار كون لهيئة وأثر العمل مملوكةً لمحدثها بل لو قيل مملوكة تابعة لمليكية صاحب المتاع أمكن اجتماعهما له بأن استأجره للمالك على صرف العمل لعرض عقلائي وشرط على نفسه أن يكون أثر العمل لو أحدثه الأجير للأجير فيشترطه هو أو غيره منه أو إذا فسح المالك الإحارة بالاقالة أو بشرط الخيار بعد العمل المورث للهيئة فيصير أثر العمل للعامل سبب الفسخ الذي لولاه كان الأثر حسب العرض تابعاً لمالك صاحب المتاع ويغني العمل مستحقاً للأجرة لأن الفسخ وقع بعد العمل وكان العامل أجيراً على العمل الصرف وقد حصل والأثر أمرٌ خارجٌ رائد وأيضاً لو استأجره على العمل الصرف فعمل واحد الأجرة ثم أحدث في المتاع هيئة مستأجرة بإذن المالك أو بدون إذنه سواء على أن تبعية الهيئته لمالك صاحب المتاع إنما هي فيما إذا لم يكن مصوقاً بالأثر في التصرف في المتاع بالاستبعاد على العمل الصرف بأن كان عاصماً ابتداءً لمصلحة لنوهم كون العمل وأثره للمالك إلا أجرة ولا قيمة فأنما من عمل فيه مع الأثر ثم أحدث الأثر فلا إذن بعد أحدث شيئاً مملوكاً لنفسه في متاع لم يكن في يده عصماً امتداده وإن كان مع الإذن فليس يملك المالك الأثر إلا بشرائه من العامل إذ ليس الغرض من الإذن في إبعاد الأثر متعلقة بالعمل المحدثي المصدري بل بالأثر فليس هنا عمل يستمتع بالثمن مملوكة الأثر لصاحب المتاع فلا بد من الشراء إذ مجرد الإذن في الأثر وطلب الأثر لنفسه ليس مملوكاً للطالب الآد حتى يكون كاستبعاد النساء على بناء الدار والكاتب على الكتابة والفحصار على تنظيف الثوب والصائغ على صنع أساور الذهب والصانع على صنع الثوب بهذه المالك وصنعه والامة في البناء ونحو ذلك وبالحكمة فاجتماع المالين أعم من المدعى على أن أجرة العمل بالتصحب مع كون اثره للعامل لفساد الإحارة إن سلمنا لصان إتمامه لأن العامل ربما لا يرعى تأثير العمل وقيمته إنما لقلته أو لكونه مراحاً لمالك المتاع أولاً لولا إتمامه بالعمل لاشتغل ما هم من ذلك وقد فاته كثير مما يريد فيطالب المستأجر المثل لكن الحق أنه لا يضمن الأجرة إذا المطلوب بالاصالة أثر العمل لا لعمل المحدثي وقد صار للعامل فليكن العمل له أيضاً ثم من العريب الوحشة

من مملو كنية الهيئات ومعنى الصفات لصاحبها محيل أنفسها ليس هيئة الأثر الذي أحدثها  
المالك في متاعه مملو كه له كمتاعه يحود ان يقطعا إلى غيره فيشار كه في استعمال المتاع  
ليس أو تحمّل أو غير ذلك مرة هو واخرى راء وهل يمكن أن يقار أنسها متاعه للمتع  
في التصرف لا في الملكية الا ترى ان الهيئة ان كانت ذات قيمة خطيرة كقطع فاجر يقتني  
وكان على قرطاس ردي كحرقه ماله يرمى وكقطعات أوراق تلف فيها العفاير لا فائدة  
فيها بل ولا ماله لها أفلا تسمع قيمتها هذا رأى عجيب .

( ٣ ) قد ليس في مقدمه هذه المقالة أن كل أمر حدثي يصدر من لفاعل فهو  
من مقولة الفعل الوجودي سواء كان عاماً أو تعريفاً تحريكاً أو تسكيناً رماً أو وصفاً فصلاً  
أو وصلاً أو تحزينة أو تركاً أو قصاً أو سلباً أو محواً وإزالة أو إثباتاً أو سلباً أو إيجاداً  
إلى غير ذلك من عبادير الأفعال وكل فعل وإن كان متعلقه سلب شيء عن شيء أو إزالته  
ومحوه عنه أو رفعه عنه أو فكّه عنه فهو أمر وجودي و فعل موجود خارجي قائم بماعله  
في العارحيات ومحل ذهني حاصل في النفس في الذهنيات كأفعال القلب من القصد  
والتصور والتوجه إلى معنى وتحليل مفهوم إلى أجزائه الجديدة وكل الأفعال العارحية  
بل العسائية لا يثبت عن حر كه خارجيه و مسببة بذات الفعل إذا صدر من الفاعل  
فهو موجودة والحر كه منه موجودة فإله لو سح عن الشيء فعل وجودي حقيقة بحر كانه  
الخاصة التي يثبت من كل منها فعل موجود محسوس كالدلك والعصر والدق والمسخ واللف  
والنشر وغيرها وإن كان متعلقها ومفعولها أروال والأحصال ولحمو والسلب والاتماع  
والانقطاع والاسدام عن المحل وذلك الأمر الرائل أيضاً موجود بنفسه وإن است في الهواء  
و الماء بحيث لا يرى صورته وإنسما المعلوم وصف كونه في محل خاص فيقتل منه إلى غيره  
وإن تبدلت صورته واستحال إلى شيء آخر وهذه الأفعال الوجودية بقاها الاعمال لكن  
لا يجب أن يعمل في مقابل العمل أعمال يكون أثرها هيئة مفعلة عن ذلك العمل كالكسر  
والانكسار والنقش والانتقاش والكتب والكتابة والساء لهيئة المنبئة بل كثير من الاعمال  
لا يحصل بها هيئة انفعالية كرفع شيء عن شيء أو فك المنصقير بل أو وضع شيء على  
شيء أو ته كرمي الحصى على الأرض فلا يحصل من الحصى والمكان المشغول به هيئة



انفعالية إلا أن يقاربه فعل آخر كنصب الحطب على سقف البيت فإن في وضعه عليه  
هيئة إعتدالية انتكائية انعمت عن هذا الوصف بل وكنصب الشاحص وكرفع شراع السفينة  
فإن هيئة الانتصاب القائم معاملة من فعل النصب والاقامة وقد يحصل بالافعال التي ليس  
لها هيئة انفعالية وصف وجودي فيكون الفعل معيد الأمر من بعده، سلبى عذمي كروال  
شيء عن شيء والثاني إسحابي وجودي وذلك الفعل كالتنظيف فانه يزيل اوساخ مثلاً وليس زوال  
الوسخ وجوده الحاصل بفعل إلا انه التنظيف هيئة وجودية بل هو مجرد انتقال شيء عن  
شيء سواء كان وسخاً أو لوماً أو راحة أو خشونة أو نهلاً إلى غير ذلك لكن يحصل بعد  
هذا الزوال والإزالة والتنظيف الحدثي المصدري صفة وجودية ثابتة ولو مؤقتة وهي  
المنظافة والقدارة والعلاء والصفاء اللوي والعمظر الرائق والنعومة واللبس لأن التنظيف  
مثلاً ليس مجرد دفع شيء عن شيء أو دفع عمار عنه أو إزالة ورقة تمن سقطت عليه أو  
حكة لرميل أو طمس عنه بل معه أعمال محصلة لأوصاف وجودية مقاربة لروا الوسخ و  
أمثاله فإذا كانت لهذا الوصف ماله وقيمة كما هو كذلك في هذا المظهر المسمى المجلو  
العمي العام كانت الصفة الماوجودية من مميزات محدثها المملوكة له وإن لم يكن بروال  
الوسخ بما هو زوال وسلب لا هيئة ولا أثر ولا عين ولا ماله ولا قيمة حتى أنه لو لم يحصل  
المنظافة من فعل التنظيف أو من سائر ما يقاربه من لأفعال من الثالث والعصر والصر  
والدق ودق الدردرات والاشمان والصابون والارال الوسخ وبقي الثوب مثلاً على حاله لم  
يستحق الفاعل المأدون أو الأجير أجره إذ المقصود بالاصالة وصف استظافة وإن حصل الوصف  
وكان الفاعل عامساً ملك الوصف وقيمتها بلا احرارة على جميع الأعمال التنظيفية رامة إذا كان  
للفعل هيئة انفعالية وحصل به وصف لكن لم يكن لثالث الهيئة أو الوصف مالية وقيمة  
فلا حق للعامل إلا احرارة العمل المأدون فيه وليس للعاصم شيء وذلك كالانكسار في المورود  
الذي ليس للانكسار ماله وقيمة ككسر لفعل والباب للدخول أو أحد ما في الصندوق  
وكالانهدام وكالانقطاع لحمل وككسر الحطب لتسهيل الاحراق وكاحراق الحطب أو الفحم  
لا كاحراق الحطب وتدفحه ليصير صخماً إذ ليس لهيئة احتراق الحطب أو الفحم مالية و  
قيمة سوى ما لغيرهما فللمأدون احرارة العمل ولا شيء لغيره ثم إذا كانت للهيئة الانفعالية

قيمة ومالته فلا يجب على منابا أن يستحق الماعل مالى أحدهما للعمل والثاني للهيئة لأن المقصود من عمل الأخير هو الأثر لا مجرد الفعل فهو مع العمل للمستأجر مارة مال واحد هو الآخر واما لعصب فالأثر له ولا حرة على العمل فاته يصير بالعصب عملاً لنفسه

ولو كن العمل والأفعال شيئاً واحداً في نظر العقلاء كالأهدام والهدم وبعض موارد الكسر والاندسار كما قد عا لم يكن لعب المأذون شيء لأن الأفعال في هذه الموارد مضافاً إلى أنه ليس له مالية وقمة هو عين العمل عرفاً وهذه هي الضالة المنشودة أن يستوحش عن استقلال أثر العمل هيئة ووصفاً بالمالية والملكية لمحدثة فقد ضل عليه مورد ذلك فظن أنه كذلك في كل مو د فإن مو د سقوط ذلك إنما هو الأفعال أو الوصف الذي لا يستقل به هيئة وملكية ولا يتعلق به عرس ولو باقتضائه ودخوله وإسما لا بد من صرفه أي صرف موارده لا هيئته في مصرف آخر فالكسر من الحط ليس له هيئة المنكسرة فائدة مستقلة بل يستفاد من مادته وإن اربلت هيئة المحضمة أن يصرف كل حرة حرمة منه للأحراق وسد لثقب فللكسر المأذون حرة الكسر الذي هو عين الانكسار ولا شيء المعاصب وكذا هيئة الأهدام التي يستفاد من مواد حرثها لتحديد الماء بلامدحلية للهيئة الأهدامة هذا فصلا عن العمل الذي لا يعيد أعمالاً كقطع الجبل وكرم شيء عن شيء ومنه تحليل الحطة عن الحصى والتس والتراب إذ لا هيئة افعالية في الحطة نشر إليها ولا وصف بسيط قائم بحاله كالمطافة في الثوب حتى أنه لا يحصل مثل مطافة الثوب في الحطة المعسولة من لطيف والأوساخ اللزقة بها ولمست صرة الحطة كمتاع واحد متصل الآخر وأخراج الحصى عنها كتحريق بعض حباتها عن بعض وإزالته أصنام وتفريق المصمات لا يحدث هيئة ولا وصفاً فصلا عن أن يكون له بحال نفسه مالية وقيمة وتموت فيحط الحطة إنما هو باعتار فعل الإزالة لا باعتار أثر افعالي وليست العمليات صعات ثبوته في المسلوب عنه بالضرورة لا في الخارج ولا في الدهن ولا باعتار العقائلي ولحمل المقطوع ليس على موضع قطعه هيئة بل سلب عنه الاتصاف بما يسائله وبين هذا من الأوصاف العامة معسها ومن الهيئات الصاعية ولو راو المأذون على هيئة المأذون

فيها هيئة أخرى فلا أدنى ملك الهيئة الثابتة كان جعل القيمة السبارة على الماء عوامة وظيفارة والهيئة الأولى للمستأجر والهيئة الثانية الرائدان للعاص.

(٥) وقد ظهر بما ذكر حكم تحلف الوصف بعد السع فإن الوصف إن كان من قبيل الإهدام والانتفاع لم يكن له إلا الحرية العمل، المأزوم به وبالأقارب العدول عن مساواة وإن كان وصفاً مستقلاً بالمطاع والمطلوب حتى في مثل الظاهر فضلاً عما هو أقوى وأقوم وأبقى ملكها لعاص وأخرى فيه خيار الوصف ولو باع ثوبه على أنه نظيف فبان عدمه وله خيار تحلف الوصف حتى لو نظفه بكلمة راعى في التطيف ولم تحصل النظافة لم ينفع وانه الخيار لأن النظافة مطلوبة بالاصالة لا باعتبار التنظيف العدني المقدمي والمعب من مملو كية الصفات بحال، فبها هذا هي الملاك المصحح للمع المشتروط بالوصف الواجب للخيار لا أنه موجب العدول عن مساواة نعم لو حمل الحرية على العمل والحركات المعهودة في التنظيف ونحوه وإن لم يحصل الأثر من النظافة وغيرها كدفع أن يشعل وللم العمل شيئاً يشعل باللقب أو أراد أن يشعل معدوماً أو طاملاً شيئاً يسداً في الأرض لم يكن حكم للوصف ليوجب عدم حصوله سقوط الآخر بل لوفيق المستأجر العمل الصرف وكان للعمل نحو أن مورث للهيئة وغير مورث فاختار العامل خصوص المورث لها ملكها العامل كالعاص.

(٦) ومما مسئلة تفاوت قيمة العين حسب تفاوت الأمكنة بالرخص والعلاء وفسح المايح بجواره في مكان الغلاء فليست من فروع محشواً إذ لم يحدث اشتري في المبيع هيئة مملوكة ولا حق له في زيادة القيمة على المايح ولا عليه ضمان النقصان وإنما لو أحدثت هيئة ذات قيمة فيه قبل الفسخ فعليه قيمة الهيئة للمشتري واشتركا في الاستعمال حتى يحصل الأمر بينهما وهذا من فروع المناجحت ولو ردت قيمة المبيع ثلث الهيئة فقد يحتمل أن للمشتري طلب الزيادة إلا لم يكن عاصاً في أحداثها لكن أحداثها في الملك المتزلزل لا يوجب ضمان المايح للزيادة وإنما يوجب ضمان المشتري للنقصان مع احتمال عدمه أيضاً إذ كان ملكاً غير ممنوع عن ذلك فتم وإن ساوت قيمة المتاع قيمة الهيئة أمكن أن يعطى المشتري للمايح الهيئة مع رضاها فيكون الثمن المقوسم بدل الهيئة

(٧) أمّا مسألة امتزاج المائتين والذيعين فلا يحصل بالامتزاج هذه دت قيمة و إنما يوجب لأمر اج الشرح كنه لغيره بالاسم وتختلف لخصص حسب الأحوال والكيفيات وليس وره داسي الممتزجين هيئة رة على تد حد الحوهر من وليس هذا إلا وصف الامتزاج لا أنه امتزاج وهذه متراجية لباون للمائتين وصال فين قد وب عصف زيادة و نقصاناً فانتهوت مسند الى وصف الامتزاج لا بالامتزاج قيمة وره قيمة نفس للمترج دئي ثمر لاعتبار هيئة الامتزاج وهذا بعد وجود أوصاف وقفي المؤثر بصفة في الشرحه و تعاقب قيمة المترج

(٨) وأمّا مسألة الاعتبارات الشخصية عامة شؤون لأشهر ومرتبة المكان ورواجه من قبل احدث و المسألة حر و صادر لعموم نبي بد ما نهم لأصل أي ١٥٠ الامتيازات فهي ليست من فروع مدحها لكن لا بدو للمدح لاللمنة حر احد يدان يعرف حانوته بالعلامه وخصه مدحها لبحر الساق إلى قرصه و على الأفتة التي تمهي إلى الممتزج السابق و المائتين ثلث ممتزج من نفسه و ليس لأمر على المراجمين ولساق أن مدحه و سادف أمره على ماله من المائتين و كذا و ن حرف الاسم و مكانه المحدد و بالجدلة من أن يستمد من شأن مدح الحانوت و علامه ورواجه و كتيبه لوحه المشهور و لا بد من أن يوصيه إليه مدح و محبة و بما كان من ممتزجته حيثه ثلثة دات قيمة فيدخل من هذه المحبة في مدحه و على ثاب وائله للرفع و الماحو وله ن برفعها و بما إذا كان المعبور في لأحارات إسماء تلك الآثار لمعبرين مدحان و جوش المحدثان غير ما كان من ممتزج الرواج و بالعلامه الشان واهده لأمر صور لا يحصى على أهل السوق و لتجها و ليس تميز الصعوبات على عهدة المدح و من هو ها أخذ امتياز طبع الكتب المحفوظ و إقدام شخص آخر على طبعه و عرصه على أهل السوق قد أن عرصه صاحب الامتياز فيتمترر بذلك و في هذا لعصر حقوق معته اصاحب الامتياز مقبولة عند العقلاء

حانمة في نقل المسائل التسع بعدون أعلامها و حروفها و لأشانه في دبل كائ واحدة بما يستعمل حلية لعمارة بفتح الحلام و من لسلام من لكرار

(١) مسألة ربما يقل أن الملكية مرته من الاحتصاص وأن من عمل عملاً أودع هيئة خارجية فملك أثر عمله وهو مختص به فهو مالك لها .

أقول : الاحتصاص التكويني مر والاحتصاص الاعتباري لعقائلي أمر آخر والملكية المصلحة التي عليها المدار عقلاً وشرعاً هي لثاني وبينهما عموم من وجه ويفترق الاحتصاص لتكويني فيما كان أحياناً أو عدداً وعمل عملاً أودع هيئة في المتاع فإنه في خارج التكوين العمل مضاف إليها حقيقة والهيئة الحاصلة أثر عمل حقيقة لكن الملكية الاعتبارية للمستهجر والمولى والامثلة في المقام كثيرة ويفترق الاحتصاص الاعتباري في جميع موارد المعاملات بالعقد بلوجب للتملك ذلك وصح ثم أقول لأوجه تركن إليه النفس لأن تكون الملكية هي الاحتصاص الاعتباري المذكور وأظهر أنها حدة اعتبارية مصححة للاضافة المعنوية بين مالك من دون أن يكون هناك إضافة مقولية أصلاً وإنما الاحتصاص يفرع على تلك الحدة في قياس الاشتراك فيها انتهى

الجواب تقدم مفصلاً وتبين هنا أيضاً أن الاستبعاد على العمل المأزوم لتكوين الهيئة يوجب ملكية المستأجر للعمل ولأثره التكويني كليهما ويحتصان به الاحتصاص الذي يسمونه ملكية اعتبارية مع أنه والملكية التي لا مفهوم لها وره لا احتصاص واقعي خارجي حرثي لا معنوي كلي ذهي ولا اعتباري وهذا نفسه ادعى ملكية المستأجر للعمل وأثره دليل على أن أثر العمل بملوك للعامل قد ملكه المستأجر بالأجارة كهيئة الماء والحيطة والصبغة وجميع هيئات لقيمته والعقد لا يمدد عملاً ولا أثر عمل فلاوجه لعطفه على الأخير والكلام في لعاب بالنسبة إلى هيئة أثر عمله وهي مختصة به بملوكة له فدا كان المستأجر مالكاً للأثر لتكويني ومختصة به فليس افتراق الاحتصاص التكويني عن الملكية ولا يجب في ملكية الأثر التكويني لشخص واحتصاصه المالي به أن يكون هو المكون له لا أحييه أو غيره أو آلة صناعية وليس الكلام في الاحتصاص الصدوري المحدث بين الفعل والفاعل بل الكلام في الاحتصاص المالي الذي يسمونه بالملكية وليس بين الفاعل وفعله هذا الصرب من الاحتصاص ولا الفاعل مالك لفعله ولا هو مختص به احتصاص اختصاصاً ملكياً لا اعتبارياً ولا واقعياً وإنما ذلك بمعنى

القدرة و الاختيار وصحة ان يعمل وان لا يعمل ولست افعال الفاعلين من اموالهم واملاكهم  
بما هي افعالهم بل بملكويتها للمستأجر بمعنى وجوب الوفاء بالعهود واستحقاق المستأجر  
الزام لاجير بالعمل و عدم استحقاق الاجير الاخره ان لم يعمل و اسما لمملوك لمعقبي اثر  
العمل و الهيئات كالجواهر و الاعراس المحمولة بالصحة بل لاسية بين الفاعل و فعله  
رائداً على كونه فعله و ليس كل محمول على شيء سة خارجية معقدة فائمة بذلك الشيء  
و الأكثر ثبوت النسب فاراد قلنا ان هذا الفعل صادر من الفاعل او مكوّن منه او قائم به او  
مقدور له او مختاره او مراده او واجب به فكل ذلك معاهيم كلفة تحمل عليه من غير ان  
يعقد بين مصداق الفعل وشخص فاعله نسب حزنه متحدة من هذه الكليات المحمولة و  
فعل الفاعل نفسه بالتوسيط أي مفهوم و اية نسبة فعل الفاعل ولا يحسن في الادب العربي  
ان يقال انه تكوينه و هل في فعل الفاعل بما هو فعله فعاد حتى يعرف انه تكوينه  
فصلاً عن ان يقال انه اختصاص تكويني له اومنه فصلاً عن ان يكون بين الفعل و فاعله  
نسبة معقدة هي الاختصاص التكويني طير نسبة الملكية بين المالك و المملوك ومن الذي  
يتوحد به الى عقد هذه النسبة الاختصاصية التكوينية و لو لاعتماد بين الفاعل و  
فعله و انما الاختصاص التكويني الذي هو بعبارة المصطلحة يضاف الى همة ثبوت  
مكوّن له هي اثر فعل الفاعل الا فاعله المصدرى كهيئة السا و الكناية و هه السمية مثلاً  
فاين افتراق الاختصاص التكويني عن الملكية في اثر العمل ثم اين افتراق الاختصاص  
المالي الحاصل بالعقد المملكت عن الملكية اولا يجب في الملكية والتملك ان يكون هناك  
اثر تكويني و هيئة دائمة محسوسة او يحصل بالعقد نسبة بين المشتري مثلاً و بين عين  
المتاع هي اختصاص مالي و ملكي خارجي انتقل من مالك الى مالك جديد سواء سميت  
اختصاص تكويني او اختصاصاً عقلائياً ولعل التكوين لا يبر ولا يقع في المحدث ولا يوجب  
مقابلة الملكية بالاختصاص فان المشتري يقتصر بمورد العقد و بملكه و المدعى يساويهما  
مفهوماً و مصداقاً بلحاظ الاختصاص المالي لاى اختصاص و بلحاظ الملكية المالية المصطلحة  
لاى ملكية كملك السلطنة و النص و العرا و ملك يوم الدين و ملكية الفاعل المحتار

لا فعله ولو فرض اختلاف هذا الحد من اختصاص وهذا لغيره من ملكه بحسب مفهوم  
كانا مثلاً .

مما في عرص واحد أو كون اختصاص مصححاً للملكية ولا تنكس ولو فرض  
العكس كفي عدم الحنف في تعاضد مثلاً للهبة وملكو كيتيم له و اختصاصه المأوى به  
واستحقاقه .

وصحة ملكه أي عرصه أولاً ما مع آخر فإن السلام في العمل لا في العمل لصرفه  
كجعل شيء أو وضعه أو فعه لكن الحق تصاويفهما معنى في أعلامه والأموار وما تنمها  
وإن يثبت ثم الاختصاص أو ملكه اساحقة لا حقيقة ولا اعتبارية ويعتبر فيما  
الاستعمال الخاص وهذا خلط بين الحد و إدارته أي توجد مقابل للحدس وبين  
الاختصاص والملكية من جهة محو من وجه كذا يتضح في عدم مستعير لانه أو  
عاصمه إلا اختصاص والملكية وفي المالك ما لخدمه مملوكه المخصص ، و يعتمدان في  
الملك مملوكه مثلاً فقط ليس شرطه وهذا خلط آخر وهو خلط الاعتناء بمعنى الاعتماد  
وترتيب الآثار بالامر الاعتباري العقلاء من الخدمة لاختصاصه طائفة أو نسبة الملكية  
واقعيات خارجة عن حيزه وأيضاً آخر بين النسب الواقعية الخارجة وبين الأغنياء المحسوسة  
و عرصه الاختصاصية و خلط ذلك بين الحرية والحصه وبين الكل والتمام بجعل  
الاختصاص مقادراً للاشتراك مع الحصة مختصة بصاحبها كالكل وليس أكثره و أقله  
في مقدار مملوكه من قوام معنى الاختصاص والملكية وفي الحقيقة ليس مشترك حقيقي  
بل لاختصاص حقيقي بحسب الحصص حتى في الشياخ والأمر أو عقاري فرضي فرض  
قصة من الأبر مثلاً مملوكاً واحداً أو يسر الكل أي ما كين بصدور تقديره وخصص  
ولعل هذا من نوعه نعم هذا يصبح إذا كان مورد التشارك كسر من المنصور كالشركة  
في الثلث وقد لا يسر بالشركة في كسر واحد بين اثنين كما في قوله تعالى فليهما الثلثان  
مما ترك والسر الدقيق الذي في الموقوفين الموردين المملوك تارة يكون عدوس الكسر  
كفراجه المورث فيسب لشرطي غير مع الاختصاص و أخرى يكون عدوس لرفه  
والقطعة الصالح للنسبة لمباحه كالحرث أو الذراع أو ثلث ومقدار أربع فها ليس

عنون المملوك. منذ أن أحد الكسور ولو قسم «الكسور» ذلك لتعريف الحصة بالسر فليقسم و  
 المصلحة بالاشتراك كعقار فرس و غير ذلك في الاحتصاص لأجده في الحصة المساحية و  
 الكسور أو حد كسور لتسعة إلى كسور أخرى أو مثاليه ثم لأحتصاص الملكية ليس  
 مصححاً للإضافة أهمومية بين المالك والمملوك بل تحصل المصدق السنة لوقعية  
 الخارجية والمفاهيم لكيفية معرفة محمولة بل هما من هذا المصدق ليسي لأحصل له  
 وإنما لأحصل أسباب المالك والاحتصاص فهذا خطأ آخر بين المعلوم والمصدق و  
 بين الموضوع المحرري والمحمول و بين السبب والسبب

(٦) مسألة من يقول أن المدفوع في فصار الثوب لأجده من راته لوسح و كذا  
 المقادير في الحدود المأصلة من التعريفات العامة ما عدا راته لثوب و تحايضها مما  
 يشوبها من الترس و الحصى و وجود ذلك هي مر وجودي فلا محالة قريباً و حتماً تر كيبية  
 من مهية و وجود.

أما من أي المولات العشر و عبارة أخرى كصفات لطافة صراً و وجوداً  
 دون لتعطيف من العمار و الترس و الحصى و تزيلاً سئل أن الطافة من أي المولات  
 انتهى - الجواب قد علمناه و غير أيضاً هنا أنه ليس كل شيء من شيء وعن أشياء  
 متماثلة و متميزة يورث هيئة خارجية موجودة قائمة بالشيء المراد عنه و رالة الحصى و  
 الترس و لعدم أنها هي جزء دفع المصنوع ليس لا وجوده وحدث هيئة قائمة بالمثل ولا  
 ارتلتها و رافعها يورث هيئة ذاته و وصف قائماً بحاله فهو كرفع الحجر عن حبس المشترا و  
 الباب و تعين لمقوله في الطافة مع أنه ليس من شأن الفقيه ولا أثر له في ما بحث نقول  
 فيه أن الطافة من الخبيثات الخارجية المحسوسة بالسر كأثقل و الحقة و الحررة و  
 البرودة المحسوسة باللمس و الحلاوة و الحاموضة و المرارة محسوسة بالذوق وربما كان الأثر  
 وصفاً كالألوان لا من حيث كونها معرفة بالسر أو قابضة له و لتعطيف و الطافة من مقولة  
 الفعل و لأفعال الكيفية و الصنع و الاصناع من مقوله الفعل و الأفعال الوصفية و أفعال  
 سواء كون الطافة و أمثالها صراً و وجوداً خارجياً على كونها و حتماً تر كيبية من مهية و  
 وجود و سواء يعين مقولتها بين المولات العشر و كلام قريباً أما ولا فكون شيء صراً



موجوداً لا يدور مدار هذا التركيب فربما كان الممكن من السبب أو المجرى ذات حتى لا  
تركب منها من المادة والصورة كما تقرّر في الحكمة العلية وأما ثانياً فأي أثر للتركيب  
و السبب في هذا البحث و أي مدخل لذلك في كونه هيئة خارجيه ذات قيمة نفية و شاعراً  
سواء كان الوجود أصلاً أو المهيته و اما ثالثاً فإن كون الممكن روحاً تركيبياً من هبة  
ووجود من علاط لحواس في العاقل قد تحدد بعض القوم من مقدمات مسئلة اصالة الوجود  
و ماهية التي لا ربط لها بهذا البحث لغنى ذلك ان الوجود و المهيته امران احدهما متزاع  
و الآخر منشاء الامر ع فان كان الوجود اصلاً فهو منشاء لا يتزاع للمهيته او المهيته صلاً  
فهو منشاء لا يتزاع لئسمة المقوليه على حيثية الوجود والموجودية العزمية و كذا مفهومها  
الكلى و ليسا حريين في عرس واحد و أما نفس المهيته غير المجرىات مركبة و تحليلية  
من الجس والفصل على ان الوجود من عوارض المهيته تصور او يتعدان في لهوية لخارجيه  
و كل ذلك لا ربط في المعام ولا اثر فلا يصر ولا ينفج

ان يحمل لبطافه من مقولة لكيف الخارجى فيجعلها بعد لا حاصل من فعل  
لتتطيف و ليجعل لخصوصيات المتشعبة بها كلون البياض و المعومه بعد لخشونة التي  
كانت للشوآت بالاوساح و الانساض بعد الانقسام و انكماش السدى و اللحمه او العلاء و  
الصغالة و غير ذلك كل واحدة تحت مقولتها

(٣) مسئلة من بامر غيره بعمل يورث هيته في العين هل يأخذ العامل اجرة المثل  
على عمله او يأخذ فيعه تلك الهيته فان قيل بالاول فقلت الهيته مملوكة لمن  
فان حكمتكم انها لما لك العين يتوجه السؤل لماذا ملككم مع انها اثر لعمل العامل و لها  
اختصاص به ولم يكن العمل مستأجراً عليه حتى يكون ملكاً للمستأجر و يتتبع ملكية الهيته  
لهوان قيل بالثاني فبين احترام عمل المسلم فان لمأمور حيث يكون كعمل العاصب او المشتبه  
او غير ذلك في حصول الاشتراك في العين و الهيته بمعنى ان لكل منهما ما يملكه هذا  
يملك العين و راد بذلك الهيته ولا اطن بكم ان محكموا للمأمور بالاجرة والقيمة معاً -  
انتهى -

اقول ان كان من امر غيره بعمل دى اثر كالكتابة و نحوها على قصد التمجين

كالاستاد يأمُرُ تلميذه باستساج كتاب أو ثلوبين فوطاس أو بأمر صديقه وهو ذو حرفة  
يعمل خصوصاً في الأمور الخيرية والعامل يسرع ويمثل الأمر احتراماً أو لكسب الثواب  
ولم يقصد الأجرة كان العمل وإنزله لمن أمره كالأجير بلا أجرة إلا على وجه الاستعانة وإن  
كان من أمره لم يقصد التمتع وأم بسم أجرة كما هو المعمول من دوى الشئون أمور من كثير من  
الاعمال المأجورة للمهنتات ثم يعرض صورة الاعمال ويعطيه الأجرور سماعات وطول الورثة بالأجرور  
فإن لم يفعلوا كانت الآثار للمعمل وشاركو الأرباب الأعيان كمدار كروان قصد التمتع لكن  
المأمور قصد أجرة المثل مترصداً وقتاً يناسب المطالبة فلا يعملو فاعلم أن يقصد العمل لمن أمره  
وإن على أنه قصد التمتعين أولاً وقصد المومس ولا لاستعانة استعلائاً وهدواً أو  
تجوداً أو اعتماداً على صلاحه أو استعانة السابغة أو دعه انصاح ما طلب منه لكن قصد  
الأجرة ولو على وجه المقاصة من أجر سائر أعماله من يريد عليها بمقدار يستوفي أجرة  
مثل هذا العمل المأمور به فإثر العمل مملو من أمره وعلى دمه الأجرة وقصد التمتعين  
أو عدم قصد الأجرة وأما من يقصد المأمور العمل لنفسه على خلاف ما أحس من نيته  
من أمره وكان من قصده نقل الأثر إليه أو ورثته إن استوفى الأجرة منه أو منهما وكان  
من قصده أيضاً أن ينص الأحوال بعد ذلك أن يرب الأثر له ولهم متكافئ لما سبق منه إليه من  
الحسنى أو طمع منه شيئاً آخر فلا يرب أن الأثر مملوك للمعطل بل هو بقصده

أجرة المثل ولو بعد حين كالعاصب من هذا الوجه وأما إن كان الأمر استيجار  
الصورة الأمر كما هو كذلك بالنسبة إلى العامل الذي ليس يسه ويس من أمره تعارف  
وسابقة فلا يرب أنه استيجار عمل لكن الظاهر أن ملكية الأثر للمستاجر

بعد أداء الأجرة وقول العامل لدمته من أمره وهل للعامل أن يطلب قيمة الهيئة  
ولا يكتفى إلا بأجرة مثل العمل فيه اشكال وإن تنازعنا فقال المطالب قصدت التبرع وقال  
العامل قصدت الأجرة فالقول قول العامل فإن أدها فالأثر للمطالب وإلا فللعامل وإن أنز  
العمل بالطبع ونداته للعامل إلا سبب خارج وإن قال العامل أنني حيترب نفسي بين أحد  
الأجرة أو نقل الهيئة إلى من أمرني بقيمتها فهل له أن لا يقبل أجرة مثل العمل فيه الاشكال  
والظاهر أن مجرد الموافقة الصورية كما أنها أهم من قصد التبرع والأصل عدمه والقول

قوله في عدم قصده وكذلك عم من قصده العمل المطلب لأصل عدم قصده كقول العمل للعامل بل لو لم يقصده له ولا لقصده كان العمل ولا أثر له - بالطبع فتأمل

(2) إن دفع العاصب العين الموصولة إلى غيره واستجره على تمطيها بالقضارة وجرها لا على أحد حدث له من ربه عيبه فيها فحدثت الأضرار فاسد يستحق العامل من العاصب حرة أمثل بده العمل وأما قوله فلا وجه لأن يمدتها العاصب ويلزم على محذر كم أن يمدتها على ويلزم على محذر كم أن يأخذ قيمتها ويحتج لديه ما لأن أحدهما هو عيبه من المستعمل ولا حر هو المستعمل من لشترى للهيئة به تنهى أقول في عبارة عدم لمسته إتمام من قولكم دم طلكم لا على أحد حيث ليست فيها بارة عيبه إن ردتم الأضرار حدث عيبه ليست فيها ردة عيبه بالأضرار المستأجر العاصب بدأ على حدث إقصاه التظلم المستأجر عليه فكان عليكم أن تصرحوا بأنه حدثت بعد التظلم والمطالبة وإن ردتم هيئة المطالبة عمل التظلم والحمد لله لسالة مستندكة وعلى أي حار عوصف لظافة وكذا ما حدثه من الهيئة التي لمست فيها ردة عيبه فاللهما مملوك للعامل ولا يمدت العاصب لا لظافة ولا لهيئة مصدر الأضرار في التظلم وكون العامل كعاصب لا بد من أن يمدت في حدث الهيئة لا أن يظلمه العامل إلى العاصب مسائل مشروعة كما لو حدثت ذات من العاصب لشد شك صده لقل إليه إذ هو تصرف غدومي آخر في الواقع على ذلك في متدعه وإن كان العامل جاهلاً بذلك وقد فدا به والقل لكونه عصبه بالأضرار فيه كان الأمر بين المادتين العاصبين عاصب لمنازع لعاصب الواقعي باسمه إلى التظلم والظاهرى باسمه إلى الهيئة الثانية وما بين العاصب الآخر وبين اسم مل ولا وجه للاعتراف بالأضرار على عمل التظلم بما هو فعل حدثي مصدى مع قطع النظر عن لظافة فإن المقصود بالأضرار هو المطالبة لا عمل التظلم لحدثي المصدري وقد كان لظافة مملوكة للعامل كان العمل للعامل من العمل والأنعم هو مرؤ حد وأمره من مصدر الأضرار فلهما فيهم على طائفت حتى أنه لو حدث الأضرار على التظلم جهلاً فمدتها عن قيمة لظافة لأشها والعمل للمستأجر وجب رد الأضرار عند مكشوفه كونه عاصباً وكانت لظافة بالأضرار على عمل التظلم و

كان الامر بينه وبين المالك وما الهية الرئيس لثانيه ولا امر فيها طاهر أى لا احرة لعمله لعدم الادب طاهراً وواقعاً وهي له والأمر منه وبين المالك فبين اجتماع المالين فإن الاستيحار بما كان على العمل بل لأثره والمفروض أن المستأجر لا يملكه فأين النسب لما أثر في ضمان احرة المثل هنا هذا مصفاً إلى أنه لا محدود في اجتماع المالين احرة صرف العمل من العاصب المستأجر وقدمه الأثر من المالك أو المشتري الآخر أن يتوهم الضمان بقاعدة الضرر أو الضمان بالعقد المسند وصعب ذلك واضح وعندكم في الكلام

(٥) مسئلة - لو ع ل مالك متاعه الذي هو عين عايه وهو الوصف فان أنه فاقده بالوصف فهل يتحملون مطالبان لبيع فما يقابل الوصف من الثمن أم ترون أن للمشتري خيار تحذف الوصف وان قلتم بالثاني فقل لركم المدول فما يتحارون من يملو كية الصفات بحيل أنفسهم انتهى

أقول ان الأوصاف إن كانت دوات هيته خارجية لها مادية وقيمة فهي بموكة بحيلها وإلا فلا مثلاً لو كان الوصف المطاوعة أو الصفقة أو الصنع أو الحياطة أو الكتابة من قرين أو فان عديمه تحيتر على بعض اوجوه بين الصنع أو قول العاقد بما يقبله من الثمن أو الرزم البيع ما بعد الوصف أو اعطاء واحد الوصف وعلى التقدير فان المدول عن يملو كيه هذه الصروف من الصفات كيف وراث إنما هو عقد وصف يملوك بحيلها فيما كان دوات الموصوف يملو كيه لملك حر ولا فرق في ذلك من أن تكون المطاوعة أصلية أو محدثة به شطيف ولما ن لم يكن الوصف دا هيته كملوم لحبوب وتفاوتها من الحصى أو الثمن مثلاً فحذاره بين اوجوه المذكورة مسئلة اخرى لا ربط لها بالمدول عن حكم الأوصاف انني له هيته فائمه يملو كيه ذات قيمه وليت شعري ما الذي يحصل للحصه من نفع العمار و الثمن عنده أو لتقطط لحصته منهم عن اسمها ليس فيها هذه الامور فهي كالجواب التي كانت من قول لأمر حاليه عنها فهل لها هيته قائمة بها قيام المطاوعة والصنع بالثوب بل لو عملت بالتعسيلات الغيبه من الدواب الصافه أو من سموم هي بعض انواع لحنطة التي شاهدها ان اكل حبره أو اكل حبوبها المطوية تسكرو وتنهج الرأس والقلب وترعش الدن وربما كانت قتالة فلو اصلحت وعملت كان وضعها اسمها ففقدت لتلك السموم لا ان لها

هيئة وصية لا لكل حصة ولا لحملة الصرة المحتزمة وما هذا الوصف السليبي إلا كقولك ان هذه الحصة ليست حصة طرستان بل هي حصة حراسان أو أنها ليست سامية ولو التزم من هذا الوصف السليبي وصف وجودي يقاومه لم يكن له هيئة خارجية يشار إليها اتصالاً كونه دامة وقيمة بالقياس إلى نصها بل ربما كان الوصف الوجودي في أمثال الحبوب لا يمتاز بحيل ذاته ولا يستقل بالمالية والقيمة بل لا يعد شيئاً كما إذا أصبحت حبات الحبة بالتسلسل عن السموم ونحوها فإن بياضها لا يعد شيئاً مستقلاً عماك نفسه ويقوم بل عدلية والقيمة إنما هي لنفس النوع الأبيض بالذات أو بالتبويض والتفصيل فمثل هذا الوصف حتى في الأحداث منه كالصفر والكبر للحمات بحسب الحلقه لتفاوت قيمتها بذلك فلا يصح الاستقلال بالمعلو كية ولا هو شيء آخر فالحة الصغيرة ليست شيئاً نفس الحبة ووصف الصغيرة وما أشبه ذلك يظهر الطاهر الذي سرحو في الحكمة أنه نفس الطاهر لا أنه شيء له الظهور فإن هذه التعكبات تحليلات عقلية لا كثرة خارجية ممتازة بخلاف الطاهر بل وتبويض الثياب والقنور سيما الكمار ولا يقس بياض الحبات بياض الثياب وأمثالها لانفصالها فلا يصح بياض كل حبة أخرى حتى يكون بياضاً واحداً أو نظافة واحدة منسطة على الجميع لعدنية هيئة قائمة بموضع واحد وبالحيلة فهذا أمر عرني عقلائي يختلف بحسب الموارد وأحوالها حتى يوجب نقصاً أو عدولاً عن المختار.

(٦) لو كانت العين موحودة في بلدة وقيمتها في حد نفسها رخيصة وباعها المالك بشرط الخيار ثم نقاه المشتري إلى بلدة أخرى هي فيها عالية وفسح البائع فهل يستحق المشتري عرس الأبن العارس لتلك العين بلحاظ زيادة القيمة إنما هي لأجل كونها في ذلك المكان وإلا في حد نفسها رخيصة على ما عرنا انتهى

أقول ارتفاع القيمة وتزلقها بالنقل المكاني سواء كان ناقل المتاع مذنوباً أو مشترياً مع خيار البائع أو المشتري أو غير ماذون في النقل ففسح البائع أو المشتري بعد النقل إلى محل التعاقد واستحقاق البائع بعد فسحه أو فسح المشتري للأرض بعد النقل إلى محل المقصان أو بحير المشتري بين ترقية الأرض وبين إعادة العين إلى محل البيع أو استحقاق

المشتري بعد فسخه أو فسخ البايع للزيادة أن يصح وجه الاستحقاق فمسائل آخر لا ريب لها بهذا المبحث المذموم. تأثر العمل بهيئة ذات قيمة أحدثها العاصب الذي يضمن نقصان في القيمة لعمله ولا حق له في الرادة بعينه والنفاوت هذا غير التعاوت في هذه المسئلة. أتى لم يحدث بالعمل لا هيئة مملوكة ذات قيمة ولا وصف مملوك ذو قيمة وإنما حكم هذه المسئلة فهو أن "الفسخ لا يوجب استحقاق المشتري للزيادة سواء كان هو العاصب حسب الشرط أو البايع ولا يضمن النقصان للبايع إذا انقل كان حراً للمشتري قبل الفسخ أكثر للبايع أن يطالب بمشتري بإعادة العين إلى محكمها حتى مع رجوع البعثة على اشكال إذ قد يتعلق عرصه من العين ولا يمكن أو يشق عليه الاستعادة من مناعه في ذلك المكان أما المالك العاصب والمشتري بشرط عدم النقل عن البلد فيضمن النقصان ولا حق له في الرادة و يجب عليه الاعادة إن أرادها البايع أو المالك

(٧) مسئلة. لو مزج أحد ما يملكه من الماء المالح وهو يسوى درهماً مثلاً بماء عذب انحلو الذي يسوى درهمين وكل من المائتين يساوى الآخر في الوزن فلا اشكال أن لا اشتراك بينهما بالتثليث ثم إذا عرصا أن مجموع المائتين يسوى ربعه دراهم أي أرداب قيمة المالح بسبب الإمتزاج فهل تحكمون بالاشتراك بينهما باعتبار أن هيئة الاجتماع الظاهرية للمالح المستعينة لزيادة الدرهم بدلها صاحب له. انحلو انتهى

أقول نعم الاشكال عن التثليث بينهما في العرص الأول لاوجه له. إن كل من اشترى بكمين قيمة مائة فلصاحب المالح درهم حسب العرص ولصاحب انحلو درهمان ولا معنى لجمع القيمتين ثم تعريضهما وأحد النسبة الثلاثية بينهما فار كد قيمة هي أحده عن القيمة الأخرى ولا ملزم ولا أثر لاعتبار مجموعهما ثم التفريق واعتبار النسبة بينهما. من كل شيء واحد في عدلهم بالنسبة إلى كل اثنين إذا جمع بينهما كان الواحد ثلث المجموع والأشياء ثلثيه وإذا نسب الواحد بالمراده إلى الاثنين بالانفراد كان الواحد نصف الاثنين ولأنسان نصف الواحد فمن له ثوب واحد ولشخص ثوبان فهل يصح أن يقال أن له واحد الثلاثة وسو صح أن النسب هما متعددة وكلها لعمري وفي هذا العرص لا انحلو الأمر من أن المشتري يمكن إما أن يساعاً معاً هذا الماء الممتزج من مشتر واحد وأكثر بالقيمتين المذمومتين

فكل منهما قيمة مائة من غير داع إلى نسبة كل من لقيعتين إلى مجموعهما أو كل منهما إلى كل منهما أو يبيع كل منهما حصته ويأخذ قيمتها أو من أمتها لا يبيعان بل يقسمان الماء ولا محالة يقسمانه بالمساواة مساواتهما في الكمية حسب العرس وح يكون على صاحب الحلو نصف الدرهم لصاحب المالح وما يعادل النصف الآخر من الدرهم عند صاحب المالح فقد مال تمام قيمة مائة حساً ونقداً وعلى صاحب المالح درهم لصاحب الحلو إذ في نصيب كل منهما نصف حصته صاحبه وقيمة نصف الحلو درهم وهو على صاحب المالح والنصف الآخر من الحلو المساوي لدرهم عند صاحب الحلو فقد مال صاحب الحلو تمام قيمة مائة حساً ونقداً من غير أن يحكم هنا تثليث وغير تثليث وذلك أن النسب هما كما وعدنا آنفاً أيضاً معدة لأية لأنه إن اعترض مجموع لقيعتين وسب كل منهما إلى مجموع كان الأمر على الثلث والثلثين وإن سب كل منهما إلى الآخر كان على النصف والنصف وإن سب ما يأخذه كل منهما نقداً من صاحبه فلا يحلو إعتنا أن ينسب المأخوذ إلى مجموع القيمتين الكاملتين فنصف الدرهم الذي هو على هذا لذلك سدس الدراهم الثلاثة والدرهم الذي هو على ذلك لهذا ثلث الثلاثة وأما أن ينسب كل من المأخوذتين نقداً إلى الآخر كان على النصف هذا أي صاحب المالح يأخذ نصف الدرهم من شريكه بأزاء نصف مائة الذي عند شريكه صاحب الحلو وأما أي صاحب الحلو يأخذ الدرهم بأزاء نصف مائة الحلو الذي عند صاحب المالح لكن هذا لا يفيد صاحب المالح بل لأولى أن يتحدد نصف الحلو المساوي الدرهم بدل قيمة تمام حصة المالح فيعطى لصاحب الحلو نصف درهم بأزاء مائة من صف المالح لينتم لصاحب الحلو مع مائة من نصف المالح درهماً فيكون مع ما عنده أيضاً من نصف الحلو درهمين إلا أن يتعلق عرس عقلائي بأخذ نصف الدرهم وإعطاء درهم ولو تأخير إعطاء الدرهم بالتراضي أو يعطيه شيئاً مساوياً درهماً هذا كله إذا كان قيمة المائتين عند الآخر أو أي عدم الأمر أياً بالدرهم والدرهمين من غير أن يؤثر المرح في نقصان قيمتي أحدهما أو في الريادة التي ستتعرض لها ولظاهر أن المرح أن كان برصهما لم يصح لنا للنقصان وما أن عقلا أو أعطى ففي الصمان اشكال إلا أن يكون الخطأ أو التمرير من أحدهما وأما كان المرح بدون إذن صاحبه فمن المارح النقصان ولا شيء له في الريادة النسبة إلى

حصته صاحبه لعدم حرمه صله ولا لعمله ثم وجودي بمالك كما سيأتي في هذا العرس الأول فرع آخر وهو أن يشتري المشتري هذا الماء بثلاثة دراهم بأزاء الكمية من غير نظر إلى الوصفين ولا إلى كونه بمنزلة أو عام على ذلك فإدراهم الثلاثة بينهما على النصف لكل منهما فمعه نصف الكمية ومن ذلك كله ظهر أن الحكم بالتثليث ونفي الاشتغال عنه غير تام .

ومث العرس الثاني اعني زيادة قيمه لماليج مخرج الحلو درهم فمساق أو مالزم لارتفاع قيمة الحلو بمخرج الماليج لأن مقدار المنه رجب واحد فمعنى هذه الزيادة أن الدرهم الواحد يراء تمام هذا الماء الذي هو به ملحقين متساويين في ماء واحد بمخرج لا يمتاز ما لوجه عن حاله . لا معنى لأن يكون الماليج المستوي للحلو في المقدار والوزن وهذا ممتزحان دا قيمة رائدة على قيمته الأصلية ولا يشاركه الحلو في هذه القيمة رائداً على قيمته الأصلية فقسمتها إلى هذه القيمة واحدة فيكون نصيبها للماليج الذي أخرج بالحلو ونصيبها للحلو الممتزح بالماليج فيكون نصيبها للدرهم الرائد وأصاحب الدرهم الثلثة يتوهم أن قيمة الماليج ثلث قيمة مجموع ما بين وقيمة الحلو ثلثا المجموع ما تقدم من طلال ذلك في عرس الأول ولا هذا يتوهم أن الممتزج بالحلو هيئة ملوكة لصاحبه أو وصف ملوكة بحالده فكان له ثلاثة دراهم وللماليج هم واحد وهو قيمة الأصلية وهذا التوهم فاسد من وجوه شتى .

مبها أن جمع القيم التي للحلو دائماً وصفاً ثم نسبة قيمة ماليج أي الدرهم الذي قيمة كميته إلى قيمته للحلو فاسد بما تقدم لأن الدرهم ليس قيمة الماليج بما هو ربع هذه الثلاثة دراهم والتطبيقات النسبية غلط فاحش .

ومبها أن وصف الملوحة والحلاوة مجتمعان في تمام الماء بنسبة واحدة فالدرهم الرائد يراء اعتبر الطعمين لا بأزاء طعم واحد أي الملوحة فقط أو الحلاوة فقط وإلا لكان قيمة المالح أو الحلو عند الانفراد درهماً للماليج وثلاثة دراهم للحلو راء ووصف بمعنى مسمى بوصف لا مرتبة الوصف عند الأفراد إذ تضعف ويضعف كلاهما بالمترجح فلمن أن ينقص قيمة الوصف بنسبة المفصل وهو خلاف العرس وهو عرس آخر فليكن قدرنا نقصان القيمة



لم يكن التقصص متفاوتاً لتفاوت القيمة الأصلية للمالح والحلو بالأقل ولا أكثر بنسبة واحدة .

ومنها أن "الامتزاج ليس هيئة عارضة على الماء بحيث يكون وراء نفس المقترحين  
هذه هيئة مستقلة فإن زيادة كمية الماء بالقلّة والكثرة لا تحدث في الكميّة هيئة الكثرة  
وفي القلّة هيئة القلّة ومرجع امتزاج المائتين إلى تكثير الكميّة والوصف الطعمي لا يحدث  
هيئة رائدة معقدة بين الوصفين الذات الموصوف إنما هو الوصف سواء كان يعمل كالفئة المائج  
والقند أو الذات وأوصلهم أن هناك هيئة معقدة لوحدها أن يكون هيتان أحدهما المائج  
والأخرى الحلو وليس كذلك ولا هي بين الوصفين هيئة رائدة وإنما امتزاج المائتين معاً لهما  
من الكميّة والوصف ثم الهيئة الواحدة البشعة من الوصفين بنسبة واحدة إلى الشريرين  
فعلى تسليم كون هذه الهيئة مملوكة لهما لا لواحد منهما بالخصوص لكن الحق أن  
هيئة الامتزاجية إن كانت أمراً وراء نفس لامتزاج فليس مملوكة بالاستقلال عند المقابلة  
وكذا نفس الوصف إنما تزداد القيمة وتقص باعتبار المالح والحلو لا باعتبار الكميّة  
ثمارة واعتبار الوصف أو هيئة أخرى مما معنى ازداد قيمة المائج بوصف الحلو الممازج من  
دون أن يكون للحلو بمرح المائع شيء مع أنهما شيء واحد لا يمكن تعكيكهما لأن  
في المائج حلواً وفي الحلو مائع وليس هما حلو حالص كي كما يتعلّق عرض المشتري به  
وللمتزج حاصل لهما بنصف بينهما ما يدل لأجل تمازج الوصفين على أن تأثير مزج  
وصف الحلو في المائع لا العكس لا يوجب أن يكون الدرهم الرائد براء الوصف الحلاوة  
ليكون الثلاثة د أهم مورعة على حصّة صاحب الحلو أي درهماً للكميّة ودرهم لوصفه  
إذ المعروف أن الزيادة براء امتزاج الحلو بالمائع والمائع مدحلية في هذا الرائد كالحلو  
فأين التوزيع وبين الثلث نعم لو كان ثلث الماء لأحدهما والثلثان للآخر كانت قيمة المجموع  
على التمثيل ولو استبدلت أحد الوصفين الوصف الآخر حتى انعدم وكانت القيمة الرائدة  
باعتبار الوصف الملوحد ففي اختصاصها صاحب الوصف أشكال إن كان للكميّة الماء الموصوفة  
مدحل في الزيادة وإلا فلا شيء لشريك الماء هذا مع رضاها بالمرج وأما مع عدم الأذن  
في المزج فعلى المايز الفير المذرون صمان التقصص ولا شيء له في الزيادة وقد بيّنا أن

الاعتراج ليس هيئة مملوكة ذات قيمة ولا الوصف في هذه الأمثلة مملوك بحيال نفسه وإن صار سبباً للتفاوت وفي المقام مروع طويلاً عنها الكشف والحمد لله تعالى .

( ٨ ) من استأجر حاوية وهو شخص معروف له شأن وبه عرف ذلك المحل بين الناس فصارت للمحل حيثية المرموعة فعلي مبنى توسعه الملكة بمير العين والعمل والمصلحة يلزم ان تكون تلك الحيثية ملكاً للمستأجر حتى بعد انقضاء المدة سواء بقي هو في المحل أم لا . انتهى .

أقول ليست حيثية الشأن والمعروفة من الهيئات و الصفات المملوكة لمحدثها بل هي مسئلة اخرى ليست مسببة على توسعة الملكية أو الاختصاص على وجه الذي بحث عنه وإتباعاً هو أمر معمول في هذا العصر يندل بأرائه مال خطير يسمى بحق فتح القفل للمستأجر الألاحق فإن كان ذلك عن شرط مشروع ومعاهدة بين المالك والمستأجر الأول والمالك لا يسلم القفل إلى المستأجر الجديد إلا بمال رائد على مال الإحارة فكانه شرط في تسليم العين في عقد الإحارة فهذا لا بحث فيه وإلا فلا حجية له بالرسوم المقررة إلا أن يتفق على العمل بالرسوم المقررة فيرجع إلى الشرط والعهد وسواءهما وإنما ان كان الرواج بعنوان خاص من شأن المالك والمستأجر والعلائم المكتوبة في لوح لحاوية ونوع الكسب فإراد المستأجر الألاحق أو المشتري أو المالك رواج حاووته بذلك العنوان وتلك العلائم فلا يجوز ذلك بمير إحد صاحب العنوان والكتبة حتى ان المالك لا يجوز ان يعرف حاووته بمعاوين المستأجر الأول وعلائمه ولصاحب العنوان ان يمنعه وان يعلن تكديبه وان يعرف الناس بمحلّه الجديد بل له ان لا يكتفي بتعريف الناس بالموضع الذي استقل إليه وإن يحول بيته وبين ما احتضنه من المعاوين وله ان يعرض ذلك إليه ولو مال خطير فانه حق محتضنه لا ان هناك هيئة مملوكة أو وصفاً مملوكاً يحالها احدنا في العين والحقوق والاختصاصات التي تسدل بأرائها لأموال والامتيازات لطبع الكتب والعمران واستعراج المعادن كثيرة وليست من قبل آثار الأعمال في الأعيان .

(٩) مسئلة محترمة تميز الملكية بالاختصاص غير تمام فإن الاختصاص في المال المشترك

ولابدً هناك من فرض ما فيه الاختصاص فإن المعلوم اختصاصه بالعلّة، لتتمّة اسمها هو في وجوده وهكذا في جميع الموارد وح لاند في القول بأن الملكية هي الاختصاص من بيان ما فيه الاختصاص كباقي ما به الاختصاص وبعبارة أخرى لاند في مقام اعتبار اختصاص شيء من شيء من اعتبار كونه معلولاً له وإياله أو حدة له أو كيفاً له إلى غير ذلك من المفولات القابلة لاعتبار وجودها عقلانيّة حتى يتفرّع عليه أنه مختص به اعتباراً في قتال فرض الاشتراك وإلا فمجرد اعتبار الاختصاص من دون اعتبار أمر آخر غير سديد انتهى

اقول لا يحصل لهذا الكلام لا في نفس ولا إرهم ولا يبعد دعماً في البحث ولا يوجب ضرراً بعد ما فصلناه في الرّمالة الأولى ولشابة ونقول هنا ولا كلّما ذكرتموه هنا في الإختصاص حار في عنوان الملكية والمملوك والأسباب المحسنة للملكية بمملوك حادث وما يتفرّع عليه من لشؤون والآثار والأحكام في المشترك وغير المشترك، ليس بالملكته لاند فيها من فرض ما فيه الملكية أي المملوك امرأداً أو اشتراكاً وفرض ما به ملكته من الأسباب المقررة ليس السبب المحصل للملكة معطاً لوجودها باعتبار الدليل أو اعتبار العقل ولا معنى لاختصاص المعلوم أي الملكية بالعلّة النامية إلا أن يكون في المعلوم خصوصية وجبته مختصة بثلث العلّة أي قبول تغييرها منه، إلا لثبات العلّة علّه لا مرآحراً لا لهذا المعلوم الذي فرضه الملكية وهذا المعنى عام في جميع العلل والمعدولات فإن علّة كل شيء علّة له خصوصه لا شيء آخر فالمار علّه للحراية والاحراق لا الدرودة والتمريد والماء للرطوبة والايثال لا للبيوضة والنعاف وهكذا الأسباب الشرعية التعريفية أو العقلانية وهذه الخصوصية هي المناسبة الدائنية التي قالوها بين العلّة والمعلوم من الامكان والاحجية الشيء للقول والانفعال والتأثير والدا لا يعقل تأثير العلّة في الممتنعات ويعتبر أيضاً اجتماع الشروط وارتفاع الموانع ولو بالاعتبار العقلاقي في أمثال ما حشنا وتسمية هذه المناسبة والعلاقة بين العلّة والمعلوم بالاختصاص لا يبي مهنوماً ولا تهدم مست في محشنا ولا يضر بكون الملكة هي الاختصاص وتأثير العلّة في وجود المعلوم وفي صدور داته على القولين لا بعد شيئاً ومتى قلنا ان الاختصاص حاصل بلا علّه وكذا الملكية ولا أقل

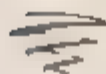
من أن تكون علمتها عبارة لعلماء مصداق إلى أن العلم قد يكون عنه لعدم الشيء بل حقق في محله أن عدم العلم الذي اشهر زعمه في عدم العمل إنما هو لكونه علم لعدم العمل لا لعدم العمل يجب عدم الشيء لم يحصل لعدم فلا بد أن يكون عدم العلم موجبا لعدم العمل وهو علم عدمه والمحملة وكرر حوار العمل والمعلومات على هذا الوجه غير وجه ولا يفيد الأطول الكلام

وثانياً كالأما أن لعدم الملكية لمعهوم لها في الأموال والأموال وروما إلا النسبة الاختصاصية الخارجية لمصداق شرعي أو عقلاً فهناك محس ومحتس به أو كونه فيه الاختصاص أي الأشياء التي تحتص أشخاص وما به الاختصاص أي أشياء المعوم وروما تحتص هو المالك والمحتص به هو المملوك ونثبت جميع المحتص هو المملوك والمحتص به هو المالك كما في قوله تعالى تحتص برحمته من شاء فعمل من شاء تحتص بالرحمة الرحمة ممتصة وف فيه اختصاص العين والمفعول أو العمل أو أثر العمل سواء اعتبر ما فيه الاختصاص تمام الشيء أو حصته متاعه أو لبيته منه وما به الاختصاص أسباب الاختصاص والملكية وأما تفسير الاختصاص بما يقابل لأشترائه فبأن من الانصراف والظهور والاطلاق إلى عدم الشريك بهذا الانصراف إنما حصل لعنوان الملكية فإذا قيل فإن ذلك هذا الشيء انصرف إلى ملك تمامه وعدم الشريك له ولذا يقبل اختصاص التصريح بالشريك بقول الساطن احتص بريداً وعمر ألهما الشيء والسرق في ذلك أن كل شيء قابل للشيوخ والتعدد والتعدد الزماني والتحديد الزماني والمكاني وتقسيدات أخرى كذا صاحبه أو له أمثال كثيرة وأحوال محتملة فإن قلت اختصاص بريداً بالكتاب فكأنك ذهبت عمراً ونفت غير الكتاب أو قدب لشخص بالبريس أو في مكان أو زمان خاص فكأنه لم يكن لأصحيح أو غير هذا المكان أو الزمان صلحا لهم التخصيص ويجب أن يعلم أن ذلك أصافه شيء إلى شيء وكذا حمل شيء على شيء بعد الاختصاص فإذا قيل علم بريداً أفاد أن العلم ليس لعمرو بل ربما اشعر باختصاص بريد بالعلم لا بالكتاب والدار مثلاً ولو في حال هذا العلم ولد نصح أن يقال إن فلاناً حصص العلم بزيد ولم يشركه عمرو ولا حصص به لزيد والتولد وكذلك الملكية إذا قيل بريد



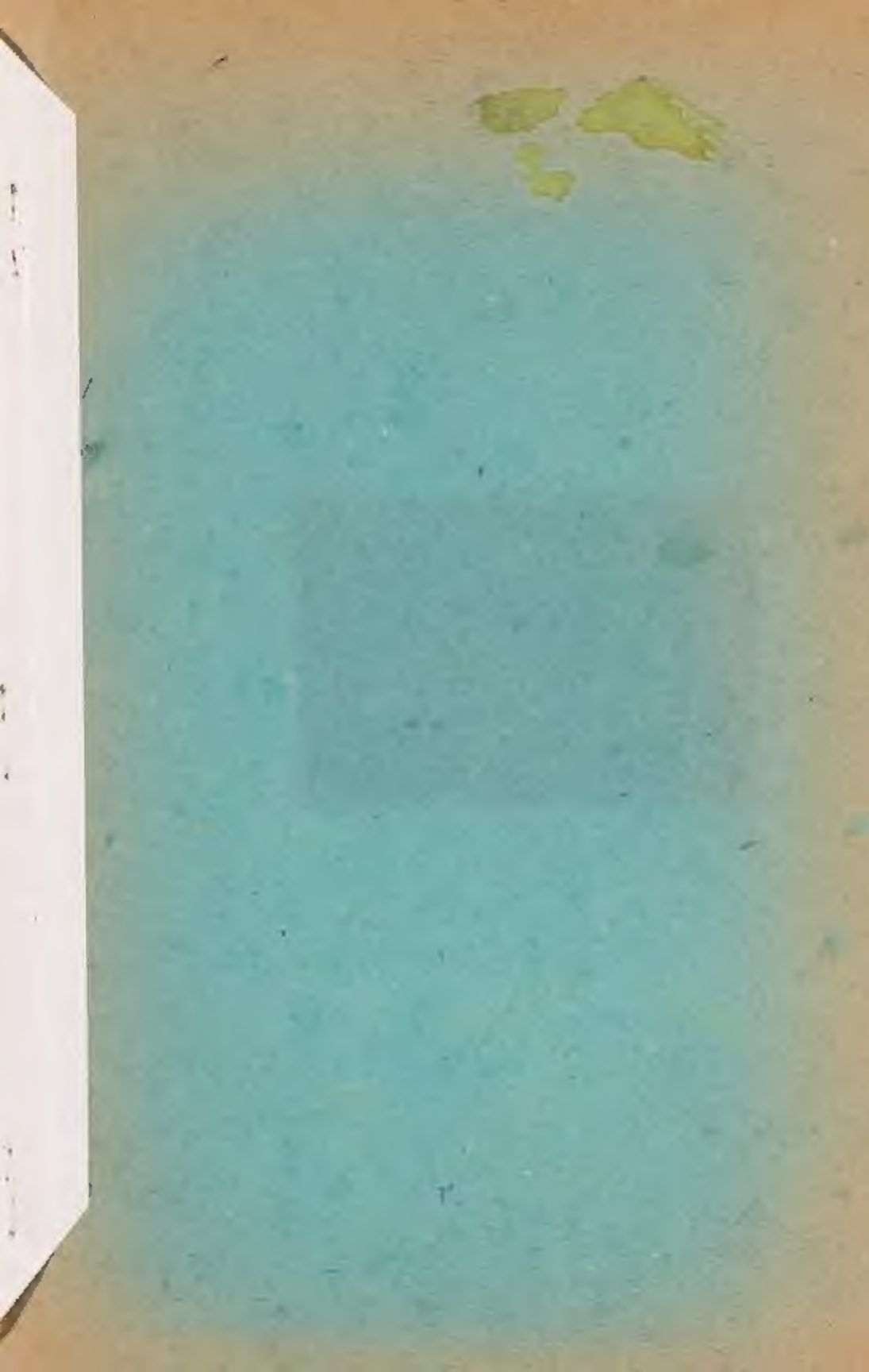
مقابلته للاشتراك سواء في قولنا مفهوم الاشتراك أو بمصادق الاشتراك أو لا بفعل اجتماع  
المصادقين ولا يحمل مفهوم الاشتراك على سيرة صداقة هذا وإنك لتأبى من الاحتصاص بمقابل  
الاشتراك لأن هذا المعنى لكل ما كان حصي في مورد الاشتراك فإن كان مالك حصته مختصة  
بالاشتراك فيها وحصته غيره أيضاً لا يشترط لأحد فيها ومملوك كل مالك سواء كان حصته  
شائعة وشيئاً معيناً غير شائع محض ذلك ذلك فمقابلته لاحتصاص الاشتراك إنما هي  
لأن متعلقة حصصاً لا شر كة فيه و متعلق المالكية بمتعلق خاص لا شر كة فيه لا لما ذكرنا  
في الوجه الثاني من أن الاشتراك لا موضوع لها حقيقة وإن الحصص الخاصة بغيره قد تنقسم  
بالأثر أو سبب حره منها فاد فكل هي حصصه بغيره لا معنى له أنه لم يملك حرثاً منها أحد  
وارث أو نقل بل لأن الاحتصاص يتسع وينسحق وإن ملك حصته أخرى إلى حصته اتسع  
احتصاصه ومعدكته وإن ملك شيئاً من حصصه غيره صادق احتصاصه ومملكه بالشر كة والشر كة  
في الحقيقة حقيقة دائمة الاحتصاص الملك إنما بعد اتساعه رفعاً أو رفعاً للاسراع الممكن  
حصوله والفرق بين هذا الوجه والوجه السابق قولنا موضوع الشر كة في المشتركات حقيقة  
في هذا الوجه دون الوجه السابق وتفسير الشر كة تنصيق الاحتصاص اتساع رفعاً أو رفعاً  
كالأحد الشائعة أو ظهور بعض الشيء مستحقاً للغير أو ولادة الوارث ويمكن أن يعرف  
بين الاحتصاص والملكية بحسب الظهور الأطلاق لظهور الاحتصاص المتعلق بشيء في أنه  
مالك لكل لاشتراك له فيه لكن الملكية المتعلقة بشيء ظاهرة في أن له فيه ملكية و  
مالكية وأما اسم الملكية لكل أو البعض فلا لكن هذا الفرق كما ترى وإنما يذكر من  
هذا الظهور ما يقرر من دلالة الماهية بغيره ما ساد إلى إيهان العرف

مخصص له هو الارث و هو له سب واحد و ان تعدد السب كذا و توثق و انما ان تعدد  
 الورثة تعدد السب بعد الورثة فكل واحد سب يسمى لكل باسم واحد او باسماء متعدده  
 كعناوين الغرايب فالاحتصاص الامراوى و عدم الشر كذا حاصل من جانب السب لاه  
 حثيه الاحتصاص او الملكية حصصا ليه و اباكم برحمته و ملاكم و ايتا انواع نعمته و  
 الحمد لله أولا و آخرأ و صلى الله على محمد و آله و اطه و طاهراً  
 وانا الاقل محمد صالح بن فضل الله الجاوى المازندراني  
 المدعو بالعلامة تزييل - سنه ج ٢ (١٢٧٨هـ)









LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 072567504

(NEC)  
KBP4256  
.H357  
1961